



(عائتہ نقاشی علی لوحہ مسودہ بالہ ۱)

سید زبیر علی شاہ صاحب المدینہ الحنفیہ سنہ ۱۶۱۶ھ

A0029

[illegible]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قوله وربته على مد م وثلاث معالات وعائمه أقول فكذلك وجد  
ههنا في المتن في كثير من النسخ والاصواب ان لفظة ثلث ههنا زائدة  
وقعت ههنا من قلم الناصح يكفل على ذلك قول المصنف فيما بعد واما  
المعالات فثلث قوله فاوليها في المفردات أقول قد يطلق المفرد و  
يراد به ما يقابل المثنى والمجموع اعني الواحد وقد يطلق ويراد به  
ما يقابل المضاف فيقال هذا مفرد اي ليس بمضاف وقد يطلق على  
ما يقابل المركب ومياتي في مباحث الالفاظ وقد يطلق على ما يقابل  
الجملة فيقال هذا مفرد اي ليس بجملة وهو بهذا المعنى يتناول  
المركبات التعيينية ايضا والمراد بالمفرد ههنا هو هذا المعنى الاخير  
فيمن راجع فيها الكليات الخمس والتعريفات ايضا لانها مركبات  
تعيينية والدليل على ذلك انه جعل المفردات في مقابلة القضايا

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم  
موسى بن جعفر الطوسي

۱۰ جواب سوال مقدور حتی  
 به استقامت من نه ادا قیل نه البراء  
 فی فیہ العین  
 ۱۱ فحقوا کل فاعول  
 ۱۲ وانی لی یخرج اذا یجئ عن الکرب  
 ۱۳ فانی فاعول

١٠  
 ١١  
 ١٢  
 ١٣  
 ١٤  
 ١٥  
 ١٦  
 ١٧  
 ١٨  
 ١٩  
 ٢٠  
 ٢١  
 ٢٢  
 ٢٣  
 ٢٤  
 ٢٥  
 ٢٦  
 ٢٧  
 ٢٨  
 ٢٩  
 ٣٠  
 ٣١  
 ٣٢  
 ٣٣  
 ٣٤  
 ٣٥  
 ٣٦  
 ٣٧  
 ٣٨  
 ٣٩  
 ٤٠  
 ٤١  
 ٤٢  
 ٤٣  
 ٤٤  
 ٤٥  
 ٤٦  
 ٤٧  
 ٤٨  
 ٤٩  
 ٥٠  
 ٥١  
 ٥٢  
 ٥٣  
 ٥٤  
 ٥٥  
 ٥٦  
 ٥٧  
 ٥٨  
 ٥٩  
 ٦٠  
 ٦١  
 ٦٢  
 ٦٣  
 ٦٤  
 ٦٥  
 ٦٦  
 ٦٧  
 ٦٨  
 ٦٩  
 ٧٠  
 ٧١  
 ٧٢  
 ٧٣  
 ٧٤  
 ٧٥  
 ٧٦  
 ٧٧  
 ٧٨  
 ٧٩  
 ٨٠  
 ٨١  
 ٨٢  
 ٨٣  
 ٨٤  
 ٨٥  
 ٨٦  
 ٨٧  
 ٨٨  
 ٨٩  
 ٩٠  
 ٩١  
 ٩٢  
 ٩٣  
 ٩٤  
 ٩٥  
 ٩٦  
 ٩٧  
 ٩٨  
 ٩٩  
 ١٠٠



يعلم في كتب هذا الفن اقوله او من حيث المادة وهو الخاتمة  
اقول اورد عليه ان الخاتمة كما ذكرت اولاً مشتملة على المائة واجزاء  
 العلوم معاً وما ذكرته في المحصر يدل على اشتغالها على المادة فقط  
 واجيب عنه بان المقصود من الخاتمة هو المادة وحدها واما اجزاء  
 العلوم فانما ذكرت فيها تبعاً لها اذ لا مل على لها في الايضال الذي  
 هو المقصود فلا محذور في غرضها من المحصر قوله والمراد بالمقدمة  
ههنا اقول انما قال ههنا لان المقدمة في مباحث القياس تطلق على  
 قضية جعلت جزء قياس او حجة وقد تطلق ويراد بها ما يتوقف عليه  
 صحة الدليل فيتناول المقدمة الاولى وههنا نطلبها كما يجاب  
 الصغرى وفعليتها وكيفية الكبرى في الشكل الاول مثلاً قوله فلا يتم  
التقريب اقول هو موق الدليل على وجه يعتلزم المطلوب وبعبارة  
 اخرى تطبيق الدليل على المدعى قوله رسم العلم في مفتح الكلام  
اقول اراد به رسم المنطق حيث قال ورسمه والمراد بمفتح الكلام  
 اوائل الكتاب قبل الشروع في المقصود اعنى الفن فكانه قال اذ  
 المقصود بيان سبب ايراد رسم المنطق في اثناء المقدمة وواجاب  
 من هذا النظر بعضهم بان المراد هو التصور بوجه ما ويتم التقريب  
 لانه لما وجب التصور بوجه ما ولا يمكن تحصيله الا في ضمن  
 تصور بوجه مخصوص اختار المص تصور بوجه لا متلزامه ما هو  
 الواجب اعنى التصور بوجه ما لا بخصوصه وكون غيره معتلماً  
 لذلك الواجب لا يقدح في اختصاره كمن اتجه له طريقان يوصلان

يقول المؤلف في كتابه  
 في علم القياس  
 في المقدمة  
 في قوله  
 في علم القياس  
 في المقدمة  
 في قوله  
 في علم القياس  
 في المقدمة

الى مطلوبه فانه يختار احد ما بعينه وان كان الاخر موديا اليه  
 ايضا وكان في عبارة الغارح اشارة الى ذلك حيث قال فالاولى ولم  
 يقل فالصواب قوله فالاولى ان يقال أقول الوجه السابق يدل  
على وجوب التصور بوجه ما امتناع الشروع مطلقا وفيه وهذا  
 الوجه يدل على انه لا بد في الشروع على بصيرة من تصور العلم  
 برحمته ولا يدل على انه لولا لامتنع الشروع مطلقا قوله وقف  
 على جميع مماثلة اجمالا أقول اراد به ان من تصور النجوم مثلا  
 بانه علم باصول يعرف بها احوال اواخر الكلام من حيث الاعراب و  
 البناء حصلت عنك مقدمة كلية هي ان كل مشكلة من مسائل النجوم  
 لها مدخل في تلك المعرفة فاذا اوردت عليه مشكلة معينة منها  
 تمكن بذلك من ان يعلم انها من النجوم ان يقول هذه مشكلة لها  
 مدخل في معرفة اعراب الكلام وبنائها وكل مشكلة كذلك فهي من  
 النجوم هذه المشكلة منه وكذا اذا تصور الميزان بانه آلة قانونية تعصم  
 مراعاتها الذي من عن الخطأ في الفكر وحصل عنك مقدمة كلية هي  
 ان كل مشكلة منه لها مدخل في تلك العصمة وتمكن بذلك من ان  
 يعلم مسائله ويميزها عن غيرها وتمكن انما بالجملة اذا تصور علما  
 برحمته فقد عرف خاصته وعلم ان كل مشكلة منه لها مدخل في  
 تلك الخاصة وبذلك يقل راذاوردت عليه مشكلة منه ان يعلم انها  
 منه قدرة تامة فكانه قد علم ذلك ولم يرد انه بمجرد تصور العلم  
 برحمته قد حصل له بالفعل العلم بتمييز جميع مماثله عن غيرها

حتى يرد عليه انه خلاف الواقع اذ ليس كل من تصور المنطق بما ذكرناه حصل له العلم بالفعل بكل محتملة منه بل كل محتملة تترد عليه علم انه منه قوله لكان طلبه عبثا أقول يعني ان الشروع في العلم فعل اختياري فلا بد له ان يعلم اولاً ان لذلك العلم فائدة ما والا لامتنع الشروع مطلقة فيه كما بين في موضعه ولا بد ان تكون تلك الفائدة معتد بها بالنظر الى المشقة التي تكون في تحصيل ذلك العلم والى ان كان شروعه في طلبه له مما يعد عبثاً عرفاً وبذلك يفترجك فيه قطعاً ولا بد ان تكون تلك الفائدة هي الفائدة التي ترتب على ذلك العلم اذ لو لم يكن ايها البر بما زال اعتقاده بعد الشروع فيه لعدم المناهبة بينهما فيصير معيه في تحصيله عبثاً في نظره ولما اذا علم الفائدة المعتد بها المترتبة عليه فانه يكمل رغبته فيه ويبالغ في تحصيله كما هو حقه ويزداد ذلك الاعتقاد بعد الشروع فيه بوامطة مناهبة مماثل لتلك الفائدة قوله فلان تمايز العلوم بحسب تمايز الموضوعات أقول ذلك لان المقصود من العلوم بيان احوال الاشياء ومعرفة احكامها فاذا كانت طائفة من الاحوال والاحكام متعلقة بشي واحد او باشياء متناهبة وطائفة اخرى منهما متعلقة بشي آخر او باشياء متناهبة اخرى كانت كل واحدة منهما علماً بواحدة مماثلة من صا حياً ولو كانتا متعلقتين بشي واحد من جهة واحدة او باشياء متناهبة من جهة واحدة لكانتا علماً واحداً ولم يحتسب عد كل واحد منهما علماً على حدة واعلم ان الواجب على الشارع في كل

علم ان يتصوره بوجه ما والا لا تمتنع الغرور فيه واما تصوره برحمه  
 فانما يجب ليكون شروحه فيه ملئ بصيرة في طلبه وان يعتقد ان  
 لذلك العلم فائدة مخصوصة تترتب عليه سواء كان ذلك الاعتقاد  
 جازما او لا مطابقا للواقع او لا واما الاعتقاد بما هو فائدته  
 وغرضه في الواقع فاما يجب لئلا يكون معيه ما يعد عبثا طم  
 مامور ليزداد معيه في تحصيله اذا كانت تلك الفائدة مهمة له واما  
 معرفته بان موضوع العلم اي شئ هو فليحتبوجه للشرع بل  
هي لزيادة البصيرة في الغرور قوله لم يتميز العلم المطلوب  
 عنده ولم يكن له بصيرة في طلبه أقول اراد به انه لم يتميز العلم  
 زيادة تميز ولم يكن له زيادة بصيرة لان التميز والبصيرة قد  
 حصل له بتصور برحمه وقد تحقق بما تقر ان مقدمة العلم المذكورة  
 هي ثلثة اشياء احدها تصور العلم بوجه ما او برحمه وثانيها  
 التصديق بفائدته وثالثها التصديق بموضوعية موضوعه والاولى  
 ان يجعل مباحث الالفاظ ايضا من المقدمة لتوقف استفادة  
 العلم وافادته على معرفة احوال الالفاظ الا ان المصاورد ما  
 في صدر المقالة الاولى وقد يجعل من المقدمة ايضا بيان مرتبة  
 العلم فيما بين العلوم وبيان شروحه وبيان واضعه وبيان وجه تحميته  
 باسمه والاشارة الى معائله اجمالافهذه امور تسعة ثمانية منها  
 متعلقة بالعلم المط وموجبة ليزيل تمييزه عند الطالب و لزيادة  
 بصيرته في طلبه وواحد منها متعلق بطريق افادته واهمته ادته عنى



مباحث الالفاظ والاحسن في التعليم ان يذكروا كلها اولاً وقد يكتفى  
بعضها ولا يحجر في شيء من ذلك فلا ضرورة هناك الا في التصور  
بوجه ما والتصدق بنائاً ما كما بيناه ولذلك قال بعضهم الاولى  
ان نفس المقدمة بما يعين في تحصيل الفرق قوله ولما كان بيان  
الحاجة الى المنطق ينماق الى معرفته برسمه أقول ذلك لان بيان  
الحاجة هو ان يبين ان الناس في اي شيء يحتاجون اليه فذلك الشيء  
يكون غائته وغرضه ويحصل بذلك معرفة العلم بغائته وهي تصوره  
برسمه وما بيان ماهية العلم برسمه فلا يحتلزم بيان الحاجة  
لجواز ان يكون رسمه بشيء آخر دون غائته فصار بيان الحاجة  
اصلاً متضمناً للبيان الماهية برسمه فلذلك اوردته ما المص في بحثي  
واحد وابتدأ ببيان الحاجة فشرع في تقسيم العلم بقسميه  
اعني التصور والتصدق لترتبه عليه فان قلت لا حاجة فيه الى  
هذا التقسيم بل يكفي ان يقال العلم منقسم الى ضروري ونظري  
الى آخر المقدمات قلت المقصود بيان الاحتياج الى العلم المنطق  
بقسميه اعني الموصل الى التصور والموصل الى التصديق فلو لم  
يقسم العلم اولا الى التصور والتصدق ولم يبين ان في كل منهما  
ضرورياً ونظرياً يمكن اكتسابه من الضروري لجاز ان تكون  
التصورات باسرها مثلاً ضرورية فلا حاجة اذن الى الموصل الى  
التصور فلا يثبت الاحتياج الى جزئي المنطق وقد عرفت ان المقصود  
ذلك قوله العلم اما تصوري فقط أقول هذا التصور قد يكون تصورياً

واحد اكتصور الانسان وقد يكون متعددا بلا نعمة كمتصور  
الانسان والكاتب ومع نعمة ايضا اما تعييدية كالحيوان الناطق  
وغلام ريد واما نامة غير خيرية كقولك صرب واما خبرية يشك  
فيها فان كل ذلك من التصورات لخلوها عن الحكم واما اجزاء  
الشرطية فليس فيها حكم ايضا الا اذا فرضنا فادراكها ليس تصديقا  
بالفعل بل بالقوة القرينة منه كما سيبيح قوله واما تصور معه حكم  
أقول هذا التصور لابد ان يكون متعددا لا بل فيه من تصور  
المحكوم عليه والمحكوم به والنعمة الحكمية حتى يمكن اقتران  
الحكم به كما مياني قوله اما التصور فهو حصول صورة الشئ في  
العقل أقول القم الاول مشتمل على شيئين احدهما التصور  
والثاني كونه بلا حكم والقسم الثاني مشتمل ايضا على شيئين  
التصور وكونه مع حكم فاحتيج الى بيان التصور الذي هو مشترك  
بين القسمين والى بيان الحكم فان عدم الحكم يعرف بالمقايضة  
اليه وح يتضح القحمان بجزئيهما معا قوله فذلك الضمير اما ان  
يعود أقول فان قيل لم لا يجوز ان يعود الى العلم قلنا فلا معنى  
لتوسيط تعريفه بين قسميه بل ينبغي ان يقدم عليهما فان قلت  
مطلق التصور مرادف للعالم كما هي مصرح به فما الفائدة في الافتتاح  
بتقسيم العلم ثم بتعريف مرادفه الذي هو تعريفه في الحقيقة قلت  
الفائدة في ذلك التنبيه على ان التقسيم هو العملية في بيان الحاجة  
دون تعريفه لانه معلوم بوجه ما وذلك كاف في تقسيمه او



او الا وقوع مضافا الي النعمة فان ادراكهما بهذا المعنى  
 ليس حكما بل هو ادراك مركبٌ تقييدى من قبيل الاضافة  
 بل نعني بادراك الوقوع ان يدرك ان النعمة واقعة ويسمى  
 هذا الادراك حكما ايجابيا وبادراك عدم الوقوع ان يدرك  
 ان النعمة ليست بواقعة ويسمى هذا الادراك حكما سلبيا  
 ولا شك ان ادراك وقوع النعمة او لا وقوعها يجب ان يتاخر  
 عن ادراك النعمة الحكمية كما يجب تاخر ادراكها عن ادراك  
 طرفيها اقول له وربما يحصل اقول لا خفاء في تمايز ادراك  
 الانعان وادراك مفهوم الكاتب وادراك النعمة بينهما وانما  
 الالتباس بين ادراك النعمة الحكمية وبين ادراك الذي هي محيطا  
 حكما فلذلك اشار الي تمايزهما فقال وربما يحصل ادراك النعمة  
 الحكمية بدون الحكم فان التشكك في النعمة الحكمية متردد بين  
 وقوعها ولا وقوعها فقد حصل له ادراك النعمة الحكمية قطعا ولم  
 يحصل له الادراك المحمي بالحكم فهما متغايران جزما وكذلك  
 من ظن وقوع النعمة وتوهم عدم وقوعها فانه قد حصل له  
 ادراك النعمة الحكمية وتجوز جانب الحلب تجوز امر جوحا  
 ولم يحصل له الحكم السلبى فادراك النعمة مغاير للحكم السلبى  
 واذا ظن عدم وقوعها وتوهم وقوعها فقد حصل له ادراك  
 النعمة الحكمية وتجوز جانب الايجاب تجوز امر جوحا ولم  
 يحصل له الحكم الايجابى فادراك النعمة الحكمية مغاير للحكم

الاجابي ايضا قوله وعند متاعري للمنطقيين ان الحكم اقول  
توهموا ان الحكم فعل من افعال النفس الصادرة عنها بناء على  
ان الالفاظ التي يعبر بها عن الحكم تدل على ذلك كالمعاد والايقاع  
والانتزاع والايجاب والعلب وغير ها والحق انه ادراك لاننا اذا  
رجعنا الى وجد انما علمنا اننا بعد ادراكنا للنبذة الحكيمية المحمية او  
الاتصالية او الانصالية لم نحصل لنا معنى ادراك ان تلك النبذة  
واقعة اي مطابقة لما في نفس الامر او ادراك ان النبذة ليست  
بواقعة اي غير مطابقة لما في نفس الامر قوله لان الادراك انفعال  
والفعل لا يكون انفعالا اقول ذلك لان الفعل هو التاثير والايجاد  
الاثري والانفعال هو التاثير وقبول الاثر فلا يصل في احد مما ملين  
ما يصلق عليه الاخر بالضرورة واما ان الادراك انفعال فانهما يصح  
اذا تموا الادراك بالتناقض النفس بالضرورة الحاصلة من الشيء واما  
اذا فعر بالضرورة الحاصلة في النفس فيكون من مقولة الكيف فلا  
يكون انفعالا لرفعنا ايضا قوله واما على راي الحكماء فالتصديق هو

يكون انفعالا ونفلا ايضا قوله وامالى راي الحكماء فالنصف يدق هو الحكم اقول هذا هو الحق لان تعميم العلم الى هذا من القمومين اغمار لا امتياز لكل واحد منها من الاخر وطريق خاص بمجهول

بهم ان الادراك المسمى بالحكم ينفرد بطريق خاص يوصل اليه  
وهو السجدة للنعمة الى اقسامها واما هذا الادراك لطريق واحد  
وهو قوله الشارح فتصور الحكم عليه به وتصور  
الصفة الحكمية يشاركها ثل التصورات في الاستحصال بالقول

[illegible]

دولت الاسلامیہ پاکستان  
کالغزالی دارالحدیث  
استغنیٰ  
دارالحدیث

الفارج فلا فائدة في ضمها الى الحكم وجعل المجموع ممصا

واحد من العلم المصحي بالتصديق لان هذا المجموع ليس له طريق

خاص فمن لاحظ مقصود الفن اعني بيان الطرق الموصلة الى

العلم لم يلتزم عليه ان الواجب في تفصيله ملاحظة الامتياز في

الطرق فيكون الحكم احد قسميه المصحي بالتصديق لكنه مشروط

في وجوده الى ضم امور متعلدة من افراد القمم الآخرة واذا

عرفت هذا فنقول اذا اردت تعميم العلم على هذا المذهب قلت

العلم اى الادراك مطلقا اما ان يكون ادراكا لان النجبة

واقعة اوليت واقعة واما ان يكون ادراكا لغير ذلك فالاول

يخصي تصديقا والثاني تصورا واذا اريدت تفصيله على مذهب

الامام قلت العلم اما ان يكون ادراكا لأمور اربعة هي المحكوم

عليه وبه والنجبة الحكيمة وكون تلك النجبة واقعة او غير واقعة

واما ان يكون ادراكا هو غير ذلك فالاول هو التصديق والثاني

هو التصور ولما تعميم المص فلا يصح على مذهب الحكماء قطعا

لان التصديق من فهم هو الحكم وحده لا التصور والذي معه الحكم

ولا يلزم مذهب الامام ايضا بيان ذلك ان حاصل ما ذكره المص ان

احد قسمي العلم هو ادراك فهم مجاميع الحكم والقيم الثاني هو ادراك

مجاميع الحكم ويرد عليه ان تصور المحكوم عليه وحده في التصديق

ادراك مجاميع الحكم فيلزم ان يشرج من القمم الاول ويدخل

في الثاني فيكون تصور المحكوم عليه وحده يصل يقار كل ا يكون

وكانت في الطرق التي هي في  
منها في الطرق التي هي في  
منها في الطرق التي هي في

لما كان في فهم من من الطرق التي هي في  
لما كان في فهم من من الطرق التي هي في  
لما كان في فهم من من الطرق التي هي في

لما كان في فهم من من الطرق التي هي في  
لما كان في فهم من من الطرق التي هي في  
لما كان في فهم من من الطرق التي هي في

تصور المحكوم به وحده تصد يفا آخر ويكون تصور النصفة  
المقارن للحكم تصد يفا ثلثا ويكون مجموع هذه التصورات  
المقارنة للحكم تصد يفا رابعا ويكون كل اثنين من هذه التصورات  
تصد يفا آخر فيرتفع عن التصديقات في مثل قولك الاثنان كاتب  
على مقتضى تقيمية الى سبعة ويكون الحكم في كل واحد منها  
خارجا عن التصديق مجامعا فلا يكون تقيمه منطبقا على شيء  
من المذهبين بل لا يكون صحيحا في نفسه لان التصديق على  
التفصيل المذكور مستفاد من القول الفارح ويكون ما جماعه  
ويقتضيه به اعنى الحكم مستفادا من الحقيقة ومنهم من قال معني  
هذا التقييم ان الادراك ان لم يكن معروضا للحكم فهو القيم الاول  
وان كان معروضا له فهو التصديق وح لا يلزم ان يكون تصور  
المحكوم عليه وحده وتصورا المحكوم به وحده ولا مجموعهما

معاً تصد يفا لكن يلزم ان يكون مجموع التصورات الثلاثة تصد يفا  
لان ادراك معروض للحكم بل يلزم ان ادراك النصفة الحكمية  
وحده تصد يفا لان الحكم عارض له حقيقة ويلزم ايضا ان يكون

الحكم خارجا عن التصديق عارض له فان قلت قد صرح المص  
بان المجموع المركب من الادراك والحكم يحمى بالتصديق  
وذلك مذهب الامام بعينه قلت ذلك لا يجلي به فعلا لان القيم

الثاني الخارج عن التقييم هو الادراك المجامع للحكم لا المجموع  
المركب منهما وان كان التصديق عبارة عن القيم النهائي فالحال

الذي ذكر في كتاب  
الادراك المجامع للحكم

بطلان هذا القول

على ما عرفت من عدم انطباقه على شيء من المذهبين ولما دلت

بقا

نفعه وان كان عبارة عن المجموع للركب منهما كما مرح به جنة القال الصحيح

حاصل القول  
في حاله

لم يكن التصديق قسما من العلم بل مركب من اهل قسمة مع

امر آخر مقارنا له اعني الحكم وذلك باطل وايضا يصدق على

تصور المحكوم عليه والحكم معا انه مجموع مركب من ادراك

وحكم فيلزم ان يكون تصديقا وكذا يكون تصور المحكوم به مع

الحكم تصديقا آخر وهكذا تصور النعمة مع الحكم تصديقا لنا

وكذا المجموع للركب من هذه التصورات الثلاثة والحكم تصديقا لهما

ويحصل من تركيب اثنين منهما مع الحكم ثلثة اخرى في ذي علم

والله اعلم

التصديقات التي جمعة ايضا لان اهل هذا المذهب يسمون الامام

بعينه بخلاف الامومة العابقة قوله اما ان يكون قسم الشيء قسما له

اقول قسم الشيء ما كان متجزا تحت واحد من قسم الشيء

هو ما كان مقابلا له ومنه رجا معه تحت شيء آخر مثلا اذا قسمت

الحيوان الى حيوان ناطق والحيوان غير ناطق كان كل واحد

منهما قسما من الحيوان وقسما الاخر ومعني كون قسم الشيء قسما له

ان يكون ذلك قسما منه في الواقع وقد جعلته اثمة قسما له ومعني

كونه اقسام قسما منه عكس ذلك قوله لان التصديق ان كان عبارة

عن التصور مع الحكم اقول هذا ايضا على ان التصديق عبارة عن

الادراك للمجموع للحكم او المعارض للحكم كما يدل عليه ظاهر عبارة

صاحب الكشف واتباعه فكل من غيره في فهم العلم كما بيناه سابقا

انما كان من غير ان يكون العلم على ما هو عليه في كل واحد من الطرفين

فيكون العلم على ما هو عليه في كل واحد من الطرفين

فيكون العلم على ما هو عليه في كل واحد من الطرفين



كذلك  
 في المركب من التصورات الثلاثة والحكم فلا يظهر أن التصديق بهذا  
 المعنى قسم من التصور اذ لا يلزم ان يكون المجموع للمركب من  
 شيىء وآخر بحيث يصدق عليه ذلك الشئ حتي يكون قسما منه  
 ومندرجا تحته الا ترى ان مجموع الجدار والعقف لا يكون متقفا  
 ولا جدارا بل يحتاج الي ان يتممك بما ذكره في التصديق بمعنى  
 الحكم فيقال التصديق بمعنى المجموع قسم للتصور كما اذنه بمعنى  
 الحكم قسم له ايضا وقد جعلته في التقسيم قسما من العلم الذي هو  
 نفس التصور فيكون قسم الشئ قسما منه قوله وهذا للاعتراض انما  
 يريد لو قسم العلم الى مطلق التصور والتصديق اقول من قسم العلم  
 الي التصور والتصديق لم يرد بالتصور معنى عاما شاملا للتصديق  
 بل اراد بالتصديق ادراك ان النجبة واقعة او ليست بواقعة واراد  
 بالتصور ادراك ما عد اذ لك ولا شك ان هذا يعني القسمين متقابلا  
 ليس احد هما شاملا للاخر اصلا حتي يلزم ان يكون قسم الشئ قسم  
 له واما التصور بمعنى الادراك مطلقا اعني ما هو الادراك  
 فهو معنى آخر ولفظ التصور يطلق بالاشتراك اللفظي على هذا  
 الثاني اعني الادراك مطلقا وعلى المعنى الاول اعني الادراك  
 المتمايز للادراك المعنى بالحكم فلا يلزم من قول المحذرين  
 او اراد بالتصديق المجموع المركب من الحكم والحكم واراد  
 بالتصور قسم الشئ من العلم لان التصديق قسم

متناولا

للتصور بالمعنى الاخص وقسم مع التصور بالمعنى الاعم فلا اشكال لمن  
 ما هو مواد القوم أصلاً نعم ظاهر عبارتهم يومهم التياحاً يزول  
 بتفسيرهم التصديق والتصور المتكامل له كما قررناه قوله فلا ورود  
 له لانا نختار أقول هذا الكلام يدل على ان الاعتراض متوجه  
 على تقسيم المص ايضاً لكنه منسلخ بالجواب الذي قررره  
 الشارح واما على التقسيم المشهور فهو وارد عليه غير منسلخ عنه  
 وقد عرفت ان ذلك فاعه عنه ايضاً كما قررناه الا ان ذلك فاعه عن  
 تقسيم المص اظهر من ان ذلك فاعه من التقسيم المشهور كما لا يخفى  
 قوله والثاني ان المراد بالتصويره أقول قيل يتجه على كلام المص  
 ايضاً بان يقال ان اراد بالتصويره فقط الحضور الذهني مطلقاً لزم  
 انقضاء الشيء الذي نفى عنه ذلك غيره كما ذكره ولزم ايضاً ان يكون  
 قوله فقط لغو والاحاجة اليه أصلاً وان اراد به المقيد بعدم الحكم لزم  
 امتناع اعتبار التصور فقط في التصديق بعين ما ذكره فان قلت  
 في قوله وجوابه اشارة الى جواب الاعتراض الثاني اذا ورد على  
~~هذا~~ كلامه على قياس ما تقدم في الاعتراض الاول  
 ان الاعتراض الثاني ايضاً متوجه على عبارة المص الا انه منسلخ  
 بهذا الجواب واما على عبارة القوم فهو وارد غير منسلخ قلنا هذا  
 الجواب كما يد مع الاعتراض الثاني عن كلام المص يدل فعه من  
 كلام القوم ايضاً بل هو يكلامهم انصب لان كون لفظ التصور مشتركاً  
 بين ما اعترف به عدم الحكم ~~في~~ الحضور الذهني مطلقاً لا يظهر

من كلامهم حيث ذكروا التصور في مقابلة التصديق وأراد رابطة  
معنى يقابله قطعاً مع أنهم يطلقون التصور مراداً للعلم أعني بمعنى  
الادراك مطلقاً للتصور عندهم معنيان وأما كلام المص فلا يقتضى  
الآن يكون للتصور معنى واحد متناول للتصور فقط وللتصور مع  
الحكم وأما أن التصور يطلق على ما يقابل التصديق أعني ما اعتبر  
فيه عدم الحكم فلا دلالة له عليه أصلاً لأنه جعل التصور فقط  
مقابلاً للتصديق فاعتبار عدم الحكم مستفاد من قيد فقط وليس  
داعلاً في مفهوم لفظ التصور بل هو معتعمل بمعنى الادراك وقد  
علم إليه قيد زائد وجعل القيد حياً للتصديق وللتصور عند معنى  
واحد فاتضح بما ذكرناه أن الاشتراك في لفظ التصور إنما يظهر  
من كلامهم دون كلامه وبهذا الاشتراك ينلنع الاعتراضان عن  
التقديم المشهور وأما أنهما من تقديم المص فأنما هو بالجواب  
الأول لأن المقابل للتصديق عنه كما صرح به هو التصور فقط وليس  
التصديق فمما منه بل من التصور مطلقاً فاندفع الاعتراض  
الأول وكذلك المعتبر في التصديق شرطاً أو شرطاً هو التصور مطلقاً  
التصور فقط وعدم الحكم إنما اعتبر في التصور فقط لا في التصور مطلقاً  
فاندفع الاعتراض الثاني أيضاً قوله له لأنه مع أقول وذلك لأنه يلزم  
تركيب الفصح من النقيضين على من ذهب الإمام واشترط الشيء بنقيضه  
على من ذهب الحكماء قوله والمعتبر في التصديق ليس هو الأول بل  
الثاني اه أقول فيه بجب لأن المعتبر في التصديق هو تصور المحكوم

عليه وبه وتصور التمهيد الحكمية وكل واحد من هذه التصورات  
تصور خاص مختلفا من القول الخارج اذا كان نظريا فيكون لكل واحد  
منها تصور واحد جامعا بالالتصديق مندرجا تحت مطلق التصور  
وقد اهتمر في التصديق شرطا او شرطا التصور الذي اعتبر فيه عدم  
الحكم فالاشكال باق بحاله والجواب ان يقال عدم الحكم معتبر في  
التصور الماذع لما انه صفة له وقيل فيه وللمعتبر في التصديق هو  
ذات التصور الماذع لا صفة وقيل فان الموصوف اذا كان جزءا من  
الشيء لا يلزم ان يكون صفة جزءا منه الا ترى ان قطع الخشب اجزاء  
للحريز وليس كرن تلك القطع جزءا له وكذلك الحال في الشرط فان  
الموصوف اذا كان شرطا لشيء لا يجب ان يكون صفة شرطا له فاذا  
قلت الانسان كاتب فجزء هذا التصديق او شرطه هو تصور الانسان  
وهذا التصور في نفسه موصوف بعلم الحكم لان الحكم لم يعرض  
له بل انما عرض للمجموع الادراكات الثلاثة لكن هذه الصفة خارجة  
من ماهية التصديق وموصوف بها وهو ذات ذلك التصور اعل  
فيه فلا يلزم تركيب التصديق من الحكم ونقيضه بل من الحكم  
والموصوف بنقيضه ولا استحالة في ذلك فان كل واحد من اجزاء  
البيت موصوف بنقيض الآخر وكل موصوفها شرط لتحقيق الحكم  
دون الصفة فلا يلزم اشتراط الجمع بنقيضه بل بالموصوف بنقيضه  
ولا استحالة في ذلك ايضا فان شرط الصلوة كالطهارة مثلا موصوف  
بانه ليس بصلوة هذا هو التحقيق الذي افاده الشارح في مخرجه

س  
لفظ ان يقول من الصفة لا بد  
الشيء كقول واحد في تصور  
معتبر من الموصوف من  
ايضا لا يتبعه ان يفتقر كما ان  
الموصوف مع التفتة فلا بد  
الشيء كما لو ان كان الموصوف  
في التفتة ومبينا الموصوف  
الذي اعتبر فيه عدم الحكم سواء  
اعتبر فيه الحكم او العكس قال

للمطالع وإنما بنى الكلام من فاعل ما هو ظاهر الحال في التعميم ما  
 من أن المعبر في كل قسم هو مورد القهمة تقريرا إلى فهم مبتدئ فمن  
 شنع عليه في أمثال هذه المواضع فذلك من جهله بعلو حاله أو بطعمه  
 من الجملة اعتقاد رفعة شأنه بتزئيف مقالته قوله إمامي يهي وهو  
 الذي لم يتوقف حصوله علي نظرو كسب أقول البديهي بهذا  
 المعنى مرادف للضروري المقابل للنظري وقد يطلق البديهي على  
 المفدمات الأولية قوله كتصور الحرارة والبرودة أقول مثل لكل  
 واحد من البديهي والنظري بالتصور والتصليق تنبيهه على  
 أن التصور منقسم إلى البديهي والنظري والتصليق أيضا منقسم  
 إليهما معانيه تحديق ذلك بالليل ولا أشكال في تعريف البديهي  
 والنظري من التصور فإن البديهي منه ما لا يتوقف على نظرا صلا  
 والنظري منه ما يتوقف عليه وأما التصليق ففي تعريف جميعه أشكال  
 وذلك لأن الحكم قد يكون غير محتاج إلى نظري ويكون تصورا يحكم عليه  
 أو المحكوم به محتاج إليه ومثل هذا التصليق يحصى بديهيما كالحكم  
 بأن الممكن محتاج إلى الوجود لا مكانه مع أنه يصدق عليه أنه يتوقف  
 على نظري فيلحق في تعريف النظري ويخرج عن تعريف البديهي  
 فيبطل التعريفان طردا أو عكسا والجواب أن التصليق عبارة عن  
 الحكم فإذا كان مستقادا في ذاته من النظر كان نظريا إذا خلا في تعريفه  
 لأنه يتوقف على نظري في ذاته وإذا كان مستغنيا في ذاته عن النظر  
 كان بديهي إذا خلا في تعريفه لأنه لم يتوقف في ذاته على

فنظر وهذا هو المراد مما ذكر في تعريفه وأما وقفه على النظر في إطاره  
 فذلك لتوقفه بالواقعة وإذا جعل التصديق عبارة عن المجموع كما هو  
 من ذهب الإمام فقد قوي هذا الاشكال قوله فنقول ليس كل واحداه  
 أقول يريد أنه ليس كل واحد من التصورات بديهيا ولا كل  
 واحد منها نظريا احتج يلزم أن بعض التصورات بديهي وبعضها  
 نظري وكذلك ليس كل واحد من التصديقات بديهيا ولا كل واحد  
 منها نظريا احتج يلزم أن بعضها بديهي وبعضها نظري لكنه جمع  
 بين التصورات والتصديقات اختصارا في العبارة مع الاشتراك  
 في الدليل والمراد ما ذكرناه فكانه قال ليس جميع التصورات بديهيا  
 والالما احتجنا إلى نظر في تحصيل شيء من التصورات وهو باطل  
 قطعاً وكذلك ليس جميع التصديقات بديهيا والالما احتجنا  
 في تحصيل شيء من التصديقات إلى نظر وهو أيضا باطل قطعاً قوله  
 وفيه نظر أقول هذا لنظر وارد على ظاهر هذه العبارة وإن كان  
 المصنف قد فهمنا في شرح الكشف بعدم الاحتياج إلى النظر وقال بعض  
 الأفاضل في توجيه هذا التفسير يعني لما كان شيء من الأشياء  
 مجهولاً لنا جازاً لا محجوجاً إلى نظر وكان مالا يحتاج إلى نظر معلوم  
 لنا فتأمل قوله ولا نظرياً أقول عطف على بديهيا وقد جمع بينهما  
 أيضاً بين التصورات والتصديقات والمقصود بيان حال كل واحد  
 منهما على حدة أي ليس كل واحد من التصورات نظرياً إذ  
 لو كان كل واحد منها نظرياً كان تحصيل التصورات بطريق

المدور أو التملحل وكذلك ليس كل واحد من التصديقات نظريا  
اذ لو كان كل واحد منها نظريا لكان تحصيل التصديقات بهار يق  
المدور أو التملحل وانما جمع بينهما للاشتراك في الدليل والاختصار  
على قيا من مامز فان قلت جاز ان يكون جميع التصورات نظريا  
وينتهي سلسلة الاكتساب التي تصدق بد يهي فلا يلزم دور  
لاتسلسل و جاز ايضا ان يكون جميع التصديقات نظريا وينتهي  
سلسلة الاكتساب التي تصور بد يهي فلا دور ولا تسلسل ايضا فلما  
هذا البرهان موقوف على امتناع اكتساب التصورات من  
التصديقات وبالعكس فان تم الكلام والافلا على ان البيان في  
التصورات يتم بد ون ذلك ايضا لان التصديق البد يهي الذي  
ينتهي اليه اكتساب التصورات موقوف على تصور المحكوم عليه وبه  
والجملة الحكمية وكل ذلك نظري على ذلك التقدير ف يلزم الدور  
أو التملحل فان قلت على تقدير ان يكون جميع التصورات  
والتصديقات نظريا يكون قولك لو كان كلها نظريا يلزم الدور  
أو التملحل تصديقا نظريا ويكون كل واحد من التصورات المذكورة  
فيه ايضا نظريا ويكون ايضا قولك واللازم باطل فالملزوم  
مثله تصديقا نظريا والتصورات المذكورة فيه ايضا نظرية  
فيحتاج في تحصيل هذه التصديقات والتصورات الى الدور  
والتسلسل الحاليين فيكون الاحتلال بهذه المقدمات محالا  
قلت هذه المقدمات وتصوراتها امور معلومة لما بلا شبهة في ذلك

فيتم الاستدلال بها قطعا اه نعم يلزم ايضا من كونها معلومة لنا  
 ان لا يكون جميع التصورات والتصديقات نظريا في الواقع  
 وهذا امر يدل على قولنا قوله فلانه يقتضي اه اقول اذا كان الدور  
 بمرتبة واحدة كما اذا توقف المبدأ وب ما يلزم ان يكون  
 مقدما على نفسه وحاصلا قبل حصوله بمرتبتين وكذلك يكون  
 ب مقدما على نفسه وحاصلا قبل حصوله بمرتبتين وذلك لان سابق  
 على ما بقده ولو كان في مرتبة ما بقده كان مقدما على نفسه بمرتبة  
 واحدة فاذا سبق على ما بقده فقد تقدم على نفسه بمرتبتين وقس  
 عليه حال ب قوله ان غنيتم اه اقول حاصل العوال ان احتضار  
 امور غير متناهية في زمان واحد او في ازمة متناهية مع  
 واما احتضارها في ازمة غير متناهية فليس ببعيد فاذا افرض  
 ان تحصل الادراكات بطريق التحمل فان ادعى انه يلزم ح  
 احتضار ما لا نهاية له اما دفعة واحدة او في زمان متناه  
 منعنا الملازمة وان ادعى انه يلزم ح احتضار ما لا نهاية له  
 في ازمة غير متناهية صامنا الملازمة ومنعنا بطلان اللازم لجواز  
 ان تكون النفس قد يمت موجودة في ازمة غير متناهية ما هيمة  
 ويحصل لها في تلك الازمنة ادراكات غير متناهية فيحصل لها الان  
 الادراك المطلوب الموقوف على تلك الادراكات التي لا يتناهي قوله  
 فان الامور الغير المتناهية معدلات لحصول المطا قول قيل عليه ان  
 الامور الغير المتناهية هي نهاية العلوم والادراكات لتي تقع بها الحركات



الفائدة اعني الانتقالات الذهنية الواقعة فيها عند ترتيبها انا ذلك  
اذا اردت تحصيل المطالب بالنظر فلا بد هناك من معلوم سابقة عليه ومن  
ترتيبها والانتقال من بعضها الى بعض فالعلوم السابقة ليست  
معدلات للمطالب لانها اتجامعه فان العلم باجزاء العرف يجامع العلم  
بالمعرف والعلم بالمقدمات يجامع العلم بالنتيجة ولو كانت العلوم  
السابقة معدلات للمطالب لما امكن مجامعتها اياها لان المعدل يوجب  
الامتثال او الشئ واعتدل اذ الشئ هو كونه بالقوة القريبة او البعيدة  
فيمتنع ان يجامع وجوده بالفعل نعم الانتقالات الواقعة في تلك  
العلوم عند ترتيبها معدلات للمطالب اتجامعه بل انما يحصل المطالب  
عند انقطاعها فالعلوم السابقة اما على موجهة للمطالب او غير موجهة  
لحصوله فلا بد ان تكون حاصلة مجتمعة معا عند حصول المطالب  
وان كانت الافكار والانتقالات الواقعة فيها غير حاصلة عند  
حصول المطالب فيلزم احاطة الذهن بامور غير متناهية دفعة واحدة  
وهو محال فيتم الدليل ويمقت الاعتراض وواجب بان لا شك ان  
الحركات الفكرية معدلات لحصول المطالب مستنعة الاجتماع معه واماما  
يقع فيه تلك المعدلات اعني العلوم والادراكات وان لم يمتنع  
اجتماعها مع المطالب لكنها ليست مما يجب اجتماعها باورها معه  
فانا نجد من انغمنا في القياسات المركبة الكثيرة المقدمات  
والنتائج التي يتوصل بها الى المطالب اننا نلهم عند حصول المطالب عن كثير  
من تلك المقدمات السابقة مع الجزم بالمطالب بل ربما تغفل بعد ما

حصل لنا المط من المقدمات القريبة التي بها حصل لنا المط ابتداء مع  
 ملاحظة المط وحصوله بالفعل وذلك ظاهر في الماثل الى هذه الحقيقة الكثيرة  
 المقدمات جد افان من زاولها علم انه عند ما حصل له التصديق  
 المط بتلك الماثل وقد ذهل عن المقدمات البعيدة فهو لا تاما بلا  
 ارباب في ذلك التصديق وعلم ايضا انه يلاحظ تلك الماثل بعد  
 حصولها ويجزم بها جز ما يمينيا مع الغفلة عن المقدمات القريبة ايضا  
 نعم يعلم اجمالا ان هناك مقدمات يقينية توجب اليقين بهذا  
 التصديق فظهر ان العلوم والادراكات السابقة لا يجب اجتماعها  
 مع المط دفعة بل يكفي حصولها متعاقبة وح كان ذلك الاعتراض  
 متجها غير ساقط ويحتاج الى الجواب الذي ذكره الشارح وانما حكم  
 على تلك الامور الغير المنتهية بكونها معدلات لانها محال للمعدلات  
 وفي حكمه اني عدم لزوم الاجتماع في الوجود وان كانت ممتازة  
 من المعدلات في جوار الاجتماع في الجملة فان قلت العلوم العابقة  
 وان لم يجب اجتماعها مع المط مفصلة اي بالفعل لكنها يجب ان  
 يجامعها مجملة اي بالقوة كما ذكرت في الماثل الهندسية قلت  
 ادراك النفس دفعة واحدة لا مور غير متناهية مجملة ليس بهم وانما المبح  
 ادراكها اياها دفعة مفصلة فيجزان يحصل للنفس امور غير متناهية  
 مفصلة في ائمنة غير متناهية وتكون تلك الامور حاصلة لها الان اي  
 عند حصول المط المتوقف عليها مجملة على اننا نقول كما جاز ان لا تكون  
 تلك الامور حاصلة بالفعل عند حصول المط جارا ايضا ان لا تكون

حاصلة بالقوة القريبة فلا بد لنفي هذا الجواز من دليل قوله هذا  
الدليل مبني على حدوث النفس أقول قد يتوهم عدم اجتماعه  
عليه لان الناظر لتحصيل المطا اذا توجه اليه فلا بد ان يحصل عنه  
بعد ما فصل اليه وقبل ان يحصل له جميع ما يتوقف عليه من العلوم  
والادراكات وذلك زمان متناه يستنع ان يحصل فيه امور غير  
متناهية وفما ده ظاهر لان حصول المطا بطريق التسلسل يستلزم  
ان تكون تلك الامور حاصلة له ولو متعاقبة في ازمة غير متناهية  
واما اذا توجه الى تحصيل المطا بالنظر فلا يجب عليه الاملاحة  
ما هو مباد قريبة له ليمتكن من النظر واما ملاحظة المبادي البعيدة  
فلا نعم يجب عليه ان يكون قد حصل له قبل ذلك تلك المبادي  
والانظار الواقعة فيها التي تصور حصول المبادي القريبة له هذا والا  
ان يقال ليس جميع التصورات والتصلقات نظريا لان بعض  
التصورات كتصور الحرارة والبرودة واماها وبعض التصلقات  
كالتصليق بان النفي والاثبات لا يجتمعان ولا يرتفعان وبان الكل  
اعظم من الجزء واماها ما حاصل لنا بلا نظر واكتساب قوله اما ان  
يكون جميع التصورات والتصلقات أقول يعني ان التصورات  
اما ان تكون كلها بديهيا او كلها نظريا او يكون بعضها بديهيا وبعضها  
نظريا وقد بطل القسمان الاولان فتعين القسم الثالث وكذلك  
التصلقات لا تخالو من هذه الاقسام الثلاثة فاندفع ما يقال  
من ان الاقسام ممتعة حاصلة من ضرب اقسام التصورات في اقسام

في قوله اشارة الى ان النفس  
مستقلة على حدوثها ونفي  
عن اجتماعها في مباديها  
محل وهو بيان في حدود ١٢

اب سوال مقدر وهو ان تصور  
في تصور فون على حصول الباطن  
بل ان لا يظهر ايضا فاجاب بقوله  
ان يكون قد حصل له قبل ذلك  
١٢ مولوي محمد علي

النفس من حيث ذلك احوال  
تكميلا

بجز كليات نظري  
نظري  
من ان الاقسام ممتعة حاصلة من ضرب اقسام التصورات في اقسام  
من ان الاقسام ممتعة حاصلة من ضرب اقسام التصورات في اقسام



التصور من التصورات وطريق اكتساب التصديق من التصل يقات  
معلومات واما طريق اكتساب التصور من التصل يقات او بالعكس  
فمالم يتحقق وجوده وان لم يقم ايضا برهان على امتناعه قوله مشتمل  
على العلل الاربع اقول كل مركب صادر من فاعل مختار لا بد له  
من علتها مادية وعلته صورية وهما داخلتان فيه ومن علته فاعلية وعلة  
غائية وهما خارجتان عنه وقد يعرف الشيخ بالقياس الى علته وعلته  
او علتين او ثلث علل واذا عرف بالاربع كان ذلك اكمل من باق  
الاتمام وليس المراد من التعريف بالعلل الاربع ان تكون هي  
بنفسها معرفة لانها مبادئ للمعلول بل المراد انه يؤخذ للمعلول  
بالقياس الى العلل مسجلات عليه فيعرف بها وما ذكره من ان  
فاعل النظر هو المرتب الناظر وان غايته هو التنادي الى الجهول فهو  
قول تحقيقي واما ان الامور المعلومه مادية ون الهياة العارضة  
لذلك الامور صورية فهو قول على حيل التشبيه لان النظر  
من الاعراض النصفانية والمادة والصورة انما تكونان للاجسام  
قوله فالترتيب اشارة الى العلة الصورية بالمطابقة اقول اعترض  
عليه بان صورة الفكر كما اعترف به هي الهياة الاجتماعية ولا شك انها  
ليست نفس الترتيب بل هي معلومة فتكون دلالة الترتيب عليها  
التراميد كل لاله على المرتب الذي هو فاعله ويمكن ان يقى ان دلالة  
الترتيب على الهياة التي هي معلومة له اظهر من دلالة على المرتب  
الذي هو فاعله لان دلالة العلة على معلولها اقوي واظهر من دلالة

ان دلالة الترتيب على الهياة  
التي هي الهياة الاجتماعية لان الترتيب  
هو فاعله لان الترتيب هو فاعله  
لان الترتيب هو فاعله لان الترتيب  
هو فاعله لان الترتيب هو فاعله  
لان الترتيب هو فاعله لان الترتيب  
هو فاعله لان الترتيب هو فاعله

المعلول على عاتق العلة المعينة قد لا على معلول معين والمعلول  
 كما تارة على معلول معين كما في قوله تعالى: *وَمَا يَكْفُرُ بِهِ إِلَّا الْأَعْمَى*  
 المعين لا يدل الا على علة ما فإدراك الخارج التنبيه على ذلك فعبارة *ما يَكْفُرُ بِهِ* لا تدل على العلة المعينة كما علم

مجموعه من المبادئ  
التي هي بمثابة  
التي هي بمثابة  
التي هي بمثابة  
التي هي بمثابة

للدور والتمهل قول لفظي فكر صحيح واي فكر فاسد اقول قد عرفت

ان للفكر مادة هي الامور للعلومة وصورة هي الحياة الاجتماعية اللازمة

كل ترتيب فاذا صححنا كان الفكر صحيحا واذا فسدنا معا وفصلنا

احدهما كان فاسدا فاذا اريد اكتساب تصور لم يمكن ذلك من

اي تصور كان بل لا بل له من تصورات لها مناهية مخصوصة الى

ذلك التصور والطا وكذا الحال في التصلقات فكل مط من المطالب

التصورية والتصل يقيمة مواد معينة يكتسب منها ثم ان اكتسابه

من تلك المبادي لا يمكن ان يكون بأي طريق كان بل لا بل هناك من

طريق مخصوص له شرائط مخصوصة فيحتاج في كل مط الى شيئين

احدهما تميز مباديه من غيرها والثاني معرفة الطريق المخصوص .

الواقع في تلك المبادي مع شرائطه فاذا حصل مباديه وحلك فيها

ذلك الطريق اصيب الى الطوان وقع خطأ اما في المبادي او في

الطريق لم يصب اليه والتكفل لتحصيل هذين الامرين كما ينبغي هو

هذا الفن قوله لان ظهروا القوة النطقية اقول النطق يطلق علي

النطق الظاهري وهو التكلم وعلى النطق الجاطني وهو ادراك العقولات

وهذا الفن يقوي الاول ويحلك بالثاني مملك السداد فبهذا الفن

يقوي ويظهر كلام معنى النطق للنفس الانسانية المسماة بالناطق

فاشترق لهم من النطق قوله لان اثر العلة البعيتة لا يصل الى العلول

اقول قيل عليه فعلى هذا لا يكون العلول منفعلا من العلة البعيتة

ولا تكون العلة متوسطة ومطة بين الفاعل ومنعقل ذلك الفاعل

مجموعه من المبادئ  
التي هي بمثابة  
التي هي بمثابة  
التي هي بمثابة  
التي هي بمثابة

بل تكون واسطة بين فاعلها ومنفعليها كما صرح به اولاً ولا يحتاج  
 في اخراجها عن تعريف الالة الى القيد الاخير بل هي خارجة  
 بقوله ومنفعله اي منفعل ذلك الفاعل والجواب انا اذا فرضنا ان  
 أمثلاً أَوْ جَدَّ بَّ وَبَّ اَوْ جَدَّ فَلَا هُكْ اِنْ آله مدخل ما في وجود  
 جَّ وليس ذلك الا بكونه فاعلاً له اذ لا يمكن وجود جَّ الا بان يصير  
 آ فاعلاً لبَّ لکنه فاعل بعيد لم يصل اثره الي جَّ فيكون جَّ ايضا منفعل له  
 بعيد افضق على بَّ انه واسطة بين الفاعل ومنفعله في الجملة  
 فيحتاج في اخراجها بالقييد الاخير والى ما ذكرناه مفصلاً اشارة  
 مجحلاً بقوله اذ علة هامة الشئ علة له بالواحدة فتأمل قوله والقانون  
 امركلي اقول اذ اقلت مثلاً كل فاعل مرفوع فالفاعل امركلي اي  
 مفهوم لا تمنع نفس تصور من وقوع الشركة فيه وله جزئيات متعددة  
 يحتمل هو عليها وهذه القضية ايضاً امركلي اي قضية كلية قد  
 حكم فيها على جميع جزئيات موضوعها ولها فروع هي الاحكام الواردة  
 على خصوصيات تلك الجزئيات كقولك زيد في قال زيد مرفوع و  
 عمرو في ضرب عمرو مرفوع الى غير ذلك وهذه الفروع مندرجة  
 تحت تلك القضية الكلية المشتقة عليها بالقوة القرينة من الفعل  
 والقانون والاصل والاضابطه والقاعدة اجماع لهذه القضية  
 الكلية بالقياس الى تلك الفروع المندرجة فيها واستخراجها  
 منها الى الفعل يحصى تفريعاً وذلك بان يحتمل موضوعها اعني  
 الفاعل على زيد مثلاً فيحصل به قضية وتجعل صغرى وتلك القضية



الكلمة الكبرى هكذا زيد فاعل وكل فاعل مرفوع فينتج ان زيدا مرفوع فقد خرج بهذا العمل هذا الفرع من القوة الى الفعل واسم هذا ذلك فاعل امر كاي اى قضية كلية وقوله منطبق اى مشتمل بالقوة على جزئها نداءي على جميع احكام جزئيات موضوعه ليتعرف احكامها امه

أي بالفعل على الوجه الذي قررناه قوله لأنه واضحة بين القوة العاقلة

أقول قيل عليه ان القوة العاقلة قابلة للمطالب الكسبية فلا فاعلة لها  
 وجيب بان الحكم ان كان فعلا فلا إشكال في التصديق فاعتوان كان ادراكا

فكونه آلة اما بناء على الظاهر المتبادر الى الفهم المبطلين من كون

العاقلة فاملة لادراكها كما ذكره وامانها اعلى انه آله بين العاقلو

بين المعلومات التي تُرتَّبها لاكتساب الجمهوريات فان الاثر الحاصل فيها

بترتيب العاقلة اياها على وجه الصواب انما هو بواسطة هذا الفن

قولہ ان حقیقۃ کل علم مماثل ذلک العلم اقول اعلم ان اہاماء العلوم

الخاصة كالمنطق والنحو والفقه وغير ما تطلق تارة على المعلومات

المختصرة فيقال مثلاً فلان يعلم الشيء أي يعلم تلك المعلومات المعروفة

وأخيراً على العلم بالعلوم المختصة وهو طبع على الأول حقيقة كل

علم مما ننه كما ذكره أولا وعلى الثاني حقيقا لتصل يقات وماننه

کما صرح به ثانیاً و اعترض ما ید بان اجزاء العلوم کما سئل کره فی  
 حقیقۃ العلوم و خبرتہ بالذکر (۱) و فی حقیقۃ العلوم و خبرتہ بالذکر (۲)

الخاتمة ثمة الموضوع والمباني والسائل واجب أن انقص بالذات

من هذا المثلث فهو السائل ولما اوضح موضوع فانما احتج اليه ليرتب بطبعه

بعض الصالحين ببعض أربابها يحسن معه جعل ذلك الصالحين الذين

بسم الله الرحمن الرحيم

والله اعلم بالصواب

علموا واحدا وكذا المبادئ احتجج اليها لتعرف تلك الماثل عليها  
فالاول والانعيب ان تعتبر تلك الماثل على حدة وتضمن باسم  
فمن جعل الموضوع والمبادئ من اجزاء العلوم فلعل ذلك منه  
نماذج بناء على هذه احتياج العلم اليها فغز لا منزلة الاجزاء  
مع انه يجوز ان تعتبر المقص بالذات اعني الماثل مع  
ما يحتاج اليه اعني الموضوع والمبادئ معا وتضمن باسم فيكونان ح

من اجزاء العلوم لكن الاول اولى كما لا يخفى قوله لانه قد حصلت

تلك الماثل والاثم وضع اسم العلم بازانها أقول قيل علمه ان مماثل  
العلوم تتزايد يوما فيوما فان العلوم والصناعات انما تكامل  
بتلاحق الافكار فكيف يقى ان الماثل قد حصلت والاثم وضع اسم العلم  
بازانها وارجيب بان وضع الاسم اعني لا يتوقف على تحصيله في  
الخارج بل في الذهن فلم يرد بتحصيل الماثل ولا انها استخرجت  
ودونت بتمامها ثم سميت باسم العلم بل اراد ان تلك الماثل  
لو حفظت اجمالا وصميت بذلك الاسم وان كان بعضها متسخرجة  
بالفعل وبعضها حاصلة بالقوة فلا اشكال قوله دون ان يقول وحده  
أقول لو قال ذلك لم يكن صحيحا ولو قال وهو اي ذلك القانون او قال  
وعرفوه لكان صحيحا لكنه عار عن التنبيه للذكور قوله العلم هو  
التصديقات بالماثل أقول هذا هو المعنى الثاني الذي ذكرنا انه  
صرح به ثانيا قوله لكن تصور العلم المطاه أقول لما كل حقيقة العلم  
هي التصديقات بالماثل واريد تصوره بحكم احتياج الثمان يتصور





فلا نه يحتلزم الاحتفاء من تعلمه وليس كذلك وأما الثاني فللزم الدور والتمثل في تحصيله وعلى هذا فقد دلت المعارضة على نفي

الاحتياج الى المنطق نفعه وح يجاب بذلك الجواب وورد بهان

ابطال کرنے بدیہیا اور کمیایا دل ملی انتفاہ فی نفعہ ولا تعلق له

بكونه محتاجا اليه او غير، اذ يصح ان يقال ليس للنطق ممالا يحتاج

اليه واللائكان اما بديهيا اوكمبيا وكلاهما باطلان فوجب ان يكون

محتاجا اليه فظهر ان هذه الجهة تقومك بهافي نفس هذا العلم سوا .

اجتنب اليه ولم يحتج ، ولنا ايضا ان نقول في تقرير المعارضة للنطق

كسبي فلا يحتاج اليه في اكتساب النظريات المحتاجة الى المنطق

اما الاول فلانه لو لم يكن كسبيا لكان بدينه ما وهو با والا استغني

من نعلمه واما الثاني فلانه لو احتيج اليه مع كونه كحيما لزم الدور

او التماسيل ولم يلتفت الشارح الى هذا التقرير اذ كان المناصب

ح ان يقدم المص ذكر النظري وان يغير الى لزوم الدور والتمحل

في اكنحاف الفظريات المحتاجة الى المنطق لان يقتصر على لزومها

في تحصيله في نفسه ويمكن ان يقال لما بين المعنى الاحتياج

الى المنطق نفحه اراد ان يبين ان حاله ماذا هل هو بل يهي بجميع

اجزائه حتى يستغنى عن تلوينه في الكتب او هو كما يجمع

احزانہ حشر بختنہ تحمیلہ فغلامن تدوینہ و بین فساد القہمیں

فقط ان المنطق ليس مما يمتنع من تدوينه ولا مما يمتنع

تحميله وتذويته مع كونه محتاجا اليه فوجب ان يدلون في الكتب

[illegible]

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱

ولم يلتفت إليها إلى هذا التوجيه لأن المهور في كتب الفن ايراد  
 المعارض في هذا الموضع لنفي الاحتياج اليه قوله لأنها الغالبة على  
 صيول المعارضة أقول يعني ان المعارضة مقابلة الليل بل ليل آخر  
 ممانع للأول في ثبوت مقتضاه وما ذكرتم ليس كذلك قوله لا يتميز  
 هذا العقل إلا بعد العلم بموضوعه أقول أي لا يتميز تميزاً تاماً ولا  
 يحصل له زيادة بصيرة في الشروع في العلم إلا بعد العلم بأن موضوعه  
 ما ذا اعني اتصل بقى بأن الشيء القلائي مثلاً موضوع لهذا  
 العلم كما اشرنا إليه سابقاً قوله ولما كان موضوع المنطق اخص من  
 مطلق الموضوع أقول هذا الكلام القوم ويتبادر منه إلى الفهم ان  
 المقصود تصور الموضوع فلذلك اعترض عليه بأن العلم بالخاص  
 مضموق بالعلم بالعام اذا اجتمع هناك شيئاً احد هما ان يكون العلم  
 بالخاص علماً به بالكنه وثانيهما ان يكون العام ذاتياً للخاص وكلاهما  
 ممنوعان في صورة النزاع واجيب عن ذلك بأن الخاص هنا اعني  
 موضوع المنطق مقيّد بالعام اعني موضوع العلم مطلق ولا يتصور  
 معرفة المقيّد إلا بعد معرفة المطلق وانضمامه إلى سابقه به هو هذا  
 الجواب بأن الماط هنا ليس تصور مفهوم موضوع المنطق حتى يصح  
 توقفه على معرفة مفهوم مطلق الموضوع بل الماط معرفة ماضقة عليه  
 مفهوم موضوع المنطق كالمعلومات التصورية والتصل بيقية وليس  
 ذلك مقيّداً لموضوع ما ذكرتم بل الحق انه لما كان المقصود الاتصال بقى  
 بأن العلم القلائي موضوع للمنطق وذلك لا يمكن إلا بعد معرفة

بشيء من المراتب الخاصة بالعلم  
 وهو المتبادر من المراتب الخاصة  
 المطلق على سبيل التوضيح

أي والمطلوب ما يميزه هو ان يكون له اول

أي الاول في علمه ليس بواجب ان يكون الموضوع مقيّد في موضوعه او ان يكون الموضوع مطلقاً في موضوعه

ومطلق الموضوع وصف له

الموضوعية والمقدمة

بالموضوعية والوصف

فلا يكون ذاتياً لها

أي كما كان في الموضوع

مفهوم الموضوع لانه وقع محمولا في هذا التصديق فمراء اولاً والحاصل ان المطابق لهذا المقام لو كان تصوراً صادق عليه موضوع للنطق لم يحتاج الى معرفة مفهوم الموضوع اصلاً لانه عارض له لا ذاتي واما اذا كان المطابق التصديق بالموضوعية احتيج الى بيان مفهومه مراء جعل في التصديق موضوعاً وقيل موضوع المنطق هو هذا او جعل محمولا وقيل هذا موضوع المنطق قوله تلحق الشيء بالامر هو أقول لفظ ماموصولة واحداً الضميرين راجع الى ما والاخر الى الشيء اى تلحق الشيء بالامر الذي هو اى ذلك الامر هو اى ذلك الشيء وحاصله تلحق الشيء لذاته قوله كالتعجب اللاحق لذات الانمان أقول فان قلت العارض للشيء ما يكون محمولا عليه خارجاً عنه والتعجب ليس محمولا على الانمان واجيب بانهم يتماحمون في العبارات كثيراً فيلزمون مبدأ المحمول كالتعجب والنطق والضحك والكتابة وغير ما ويريدون بها المحمولات المشتقة منها واعلم ان العوارض التي تلحق الاشياء لذاتها لا تكون بينها وبين تلك الاشياء واسطة في ثبوتها لها بحسب نفس الامر واما العلم بثبوتها لها فربما يحتاج الى برهان قوله كالحركة بالارادة اللاحقة للانمان بواسطة انه حيوان أقول طريقة المتأخرين انهم يجعلون اللاحق بواسطة جزء الاعم من الاعراض الذاتية التي يبحث عنها في العلم وليمت بصحيفة بل الحق ان الاعراض الذاتية تلحق الشيء لذاته بلا واسطة مراء كان جزءاً له او خارجاً

هذه قوله لانهما من الغرابة بالقياس الى ذات المعروف أقول  
 يعنى ان ثلثة الاول من الاعراض لما اعتندت الى الذات في الجملة  
 نسبت الى الذات وتعمى ذاتية واما الثلثة الاخيرة فهي وكانت  
 ماضية لذات المعروف لانها ليست معتدة اليها وفيها غرابة  
 بالقياس الى ذات المعروف فام تعصب اليها بل محيت اعراضا  
 غريبة قوله والعلوم لا يبحث فيها الا عن الاعراض الذاتية  
 لموضوعاتها أقول وذلك لان المقصد في العلم بيان احوال موضوعه  
 والاعراض الذاتية للشئ احوال له في الحقيقة واما الاعراض الغريبة  
 فهي في الحقيقة احوال لاشياء اخرى بالقياس اليها اعراض  
 ذاتية فيجب ان يبحث عنها في العلوم الباهية عن احوال تلك  
 الاشياء مثلا الحركة بالقياس الى الابيض عرض غريب وبالقياس  
 الى الجسم عرض ذاتي فيبحث عن الحركة في العلم الذي موضوعه  
 الجسم ونس عليها ما عداهما قوله فنقول موضوع المنطق المعلومات  
 التصورية والتصدقية أقول ليس المراد انها مطلقات موضوع المنطق  
 بل هي مقيمة بصحة الايصال موضوع له وذلك لان المنطقي لا يبحث  
 عن جميع احوال المعلومات التصورية والتصدقية بل عن احوالها  
 باعتبار صحة ايصالها الى مجهول وتلك الاحوال هي الايصال وما  
 يتوقف عليه الايصال واما احوال المعلومات لامن هذه الحيثية  
 اعني صحة الايصال ككونها موجودة في الذهن او غير موجودة وكونها  
 مطابقة لاهيات الاشياء في انفسها او غير مطابقة اليها غير ذلك

من ان تعرف الموضوعات  
 عن جميع احوال الموضوعات  
 اعني عن احوال الموضوعات  
 ان يكون المنطق موضوعا  
 لان الموضوعات هي التي  
 لا بد من ان يكون المنطق  
 موضوعا لان الموضوعات



من احوالها فلا يبحث المنطق عنها اذ ليس غرضه متعلقا بها  
فموضوع المنطق مقيد بصحة الايصال لا بنفس الايصال ولا لم يصح  
البحث عن نفس الايصال لانه ليس من الاعراض الذاتية بل  
قيد للموضوع بل الايصال وما يتوقف عليه اعراض ذاتية لا يبحث  
عنها في هذا العلم قوله لانه يبحث عنها من حيث انها تتوصل  
اقول احوال المعامات التصورية التي يبحث عنها في المنطق ثلاثة  
اقسام احدها الايصال الى مجهول تصوري اما بالكنه كما في الحد التام  
واما بوجه ما ذكره او عرضي كما في الحد الناقص والرمح التام والناقص  
وذلك في باب التعريفات وثانيها ما يتوقف عليه الايصال الى مجهول  
تصوري توقفان ربا ككون المعلومات التصورية كلية وجزئية وذاتية  
وعرضية وجمعا وفصلا وخاصة فان الموصل الى التصور يتوقف  
من هذه الامور فالايصال يتوقف على هذه الاحوال بلا واعطه  
وذكر الجزئية ههنا على سبيل الاستعداد والبحث عن هذه الاحوال  
في باب الكليات الخمس وثالثها ما يتوقف عليه الايصال الى المجهول  
توقفا بعيدا اي بوامطة ككون المعلومات التصورية موضوعات  
ومحمولات والبحث عنها في ضمن باب القضايا واما احوال المعلومات  
التصورية التي يبحث عنها في المنطق فثلاثة اقسام ايضا احدها ما  
الايصال الى مجهول تصديقي يقينيما كان او غير يقيني جازما او غير  
جازم وذلك مباحث القياس والاستقراء والتفصيل التي هي  
انواع الحجج وثانيها ما يتوقف عليه الايصال الى مجهول تصديقي

وسمع المنطق ما اتصل به من احوالها  
والا فلا يبحث عنه الا في احوالها  
فموضوع المنطق مقيد بصحة الايصال  
لا بنفس الايصال ولا لم يصح  
البحث عن نفس الايصال لانه ليس  
من الاعراض الذاتية بل قيد للموضوع  
بل الايصال وما يتوقف عليه اعراض  
ذاتية لا يبحث عنها في هذا العلم  
قوله لانه يبحث عنها من حيث انها  
تتوصل اقول احوال المعامات  
التصورية التي يبحث عنها في المنطق  
ثلاثة اقسام احدها الايصال الى  
مجهول تصوري اما بالكنه كما في  
الحد التام واما بوجه ما ذكره او  
عرضي كما في الحد الناقص والرمح  
التام والناقص وذلك في باب  
التعريفات وثانيها ما يتوقف عليه  
الايصال الى مجهول تصوري توقفان  
ربا ككون المعلومات التصورية  
كلية وجزئية وذاتية وعرضية  
وجمعا وفصلا وخاصة فان الموصل  
الى التصور يتوقف من هذه الامور  
فالايصال يتوقف على هذه الاحوال  
بلا واعطه وذكر الجزئية ههنا  
على سبيل الاستعداد والبحث عن  
هذه الاحوال في باب الكليات الخمس  
وثالثها ما يتوقف عليه الايصال  
الى المجهول توقفا بعيدا اي بوامطة  
ككون المعلومات التصورية موضوعات  
ومحمولات والبحث عنها في ضمن  
باب القضايا واما احوال المعلومات  
التصورية التي يبحث عنها في المنطق  
فثلاثة اقسام ايضا احدها ما  
الايصال الى مجهول تصديقي يقينيما  
كان او غير يقيني جازما او غير جازم  
وذلك مباحث القياس والاستقراء  
والتفصيل التي هي انواع الحجج  
وثانيها ما يتوقف عليه الايصال  
الى مجهول تصديقي

توقفاً نرباؤ ذلك مباحث القضاء واثباتها ما يتوقف عليه الايصال الى  
 مجهول تصديق توقفاً بعيداً لكون المعلومات المتصلة بيقينة عقدمات  
 وتوالي فان المقدم والتالي قضيتان بالقوة القريبة فهما معد ودان  
 في المعلومات المتصلة بيقينة دون التصورية بخلاف الموضوع والمحمول  
 فانهما من قبيل التصورات قوله وهذه الاحوال اقول اشارة الى  
 الايصال والاحوال التي يتوقف عليها الايصال مع قوله والمجهول اما الجواب  
 تصويري او تصديقي اقول لما انحصر العلم في التصور والتصديق  
 انحصر العلوم في التصور والتصدق به قطعاً وانحصر للمجهول ايضاً في  
 التصوري والتصدق بقي لان ما كان مجهولاً ما ان يكون بحيث اذا علم  
 وادرك كان ادراكه تصوراً واما ان يكون بحيث اذا علم وادرك كان  
 ادراكه تصديقاً قوله فلانه في الاغلب مركب اقول وذلك لان  
 الحد التام مركب قطعاً والحد الناقص قد يكون مركباً وقد لا يكون  
 عند من جزا الحد الناقص بالفصل وحده والرمم التام مركب قطعاً  
 والرمم الناقص قد يكون مركباً وقد لا يكون عند من جزا الرمم الناقص  
 بالخاصة وحدها فان قلت القول الخارج موصل الى التصور بطريق  
 النظر وقد تقدم ان الفطر ترتيب امور معلومة فكيف يجوز ان يكون  
 القول الخارج غير مركب قلت من جزا الحد الناقص بالفصل وحده  
 والرمم الناقص بالخاصة وحدها قال في تعريف النظر انه تحصيل  
 امر او ترتيب امور لكن المص قد تعامى فاعتبر في الفطر الترتيب وجوز  
 التعريف بالفصل وحده وبالخاصة وحده اقول له لان الموصل اليه المقصود

التصورات والموصل الي التصديق التصديقات أقول وذلك لان  
 للموصل القريب الي التصور هو الحد والرمز وهما من قبيل التصورات سواء  
 كانا مفردين او مركبين تقييديين والموصل البعيد الي التصور هو  
 الكلمات الخمس وهي ايضا من قبيل التصورات والموصل القريب الي  
 التصديق هو انواع الحجج اعني القياس والاعتقادات التمثيلية وهي مركبة  
 من قضايا وكلها من قبيل التصديقات قوله ولا يكون علة له أقول  
 اي لا يكون علة موقوفة عليه كلية في حصوله فان المحتاج اليه ان اعتقل  
 بتحصيل المحتاج كان متقدما عليه تغلما بالعلية كتقدم حركة  
 اليد على حركة المفتاح وان لم يعتقل بذل لك كان متقدما عليه تغلما  
 بالطبع كتقدم الواحد على الاثنين وتقدم التصور على التصديق  
 تقدم بالطبع كما بينه وثابت ان لهذه النظم اعني التصورات تغلما  
 بالطبع على النظم الاخر اعني التصديقات كان الاول ان يكون  
 المباحث المتعلقة بالاول متقدمة في الوضع على المباحث المتعلقة  
 بالثاني قوله احد هان اعتل عام التصديق أقول كما ان التصديق  
 لا يعتل عي تصور المحكوم عليه لكنه حقيقة تزل يعتل هي تصور  
 بوجه ما هو اذ كان بكنه حقيقة او بامر صادق عليه كذلك لا يعتل عي  
 تصور المحكوم به بكنه بل يعتل عي تصور مطلقا اعم من ان يكون  
 بكنه او بوجه آخر كذلك لا يعتل عي تصور النسبة الحكمية الابوجه ما  
 هو اذ كان بكنهها اول ذلك لاننا حكم احكاما يقينية نظرية او بوجه  
 كما مثل ونذهب اعمما الي اخره ولا نعرف كنه حقائق المحكوم عليها

هذا هو المقصود من قوله  
 لا يعتل عي تصور المحكوم عليه  
 بل يعتل عي تصور مطلقا  
 اعم من ان يكون بكنه او بوجه  
 آخر كذلك لا يعتل عي تصور  
 النسبة الحكمية الابوجه ما هو  
 اذ كان بكنهها اول ذلك لاننا  
 حكم احكاما يقينية نظرية او  
 بوجه كما مثل ونذهب اعمما  
 الي اخره ولا نعرف كنه حقائق  
 المحكوم عليها

ولا النعمة التي بينهما على ما لا يخفى قوله والأقول أي وإن لم يعن  
 بالاول النعمة الحكمية وبالثاني ايقاع النعمة وانتزاعها فاما  
 ان يريد بالحكم في الموضوعين النعمة الحكمية فيلزم ان لا يكون لقوله  
 لامتناع الحكم ممن جهل معنى وذلك لان قوله والحكم ان كان  
 معطوفا على قوله المحكوم عليه كان المعنى لا بد لي التصليق من تصور  
 الحكم أي النعمة الحكمية لامتناع النعمة الحكمية في الواقع بدون  
 تصورهما وهذا معني بطرآن كان معطوفا على تصور المحكوم عليه كان  
 المعنى لا بد لي التصليق من الحكم أي من النعمة الحكمية لامتناع  
 النعمة الحكمية بدون تصورهما وهذا الظاهر فاعاد <sup>عطف</sup> وأما ان يزيد بالحكم في  
 الموضوعين ايقاع النعمة وانتزاعها فيكون المعنى لا بد لي التصليق من  
 تصور الايقاع والانتزاع لامتناع الايقاع والانتزاع بدون تصورهما  
 وعلى هذا يلزم ان يكون التصليق متوقفا على تصور الايقاع والانتزاع  
 وهو باطل كما حقه فان قلت هناك وجه رابع وهو ان يراد بالاول  
 الايقاع وبالثاني النعمة الحكمية قلت فيلزم ان يكون المعنى لا بد  
 لي التصليق من تصور الايقاع لامتناع النعمة الحكمية ممن جهل  
 الايقاع وهو ربط قطعاً مع ان المقص وهو ان الحكم يطلق على النعمة الحكمية  
 وعلى ايقاعها حاصل على هذا الوجه ايضا قوله قال الامام في المختصر  
أقول المقص من هذا الكلام ايراد اعتراض على ما تقدم من قوله فنتقول  
 قوله لان كل تصديق لا بد فيه الي آخره ودفع ذلك الاعتراض اما  
 بتقرير الاعتراض فهو ان يقال ان المص لم يقل لان كل تصديق لا بد فيه

هذا هو الوجه الرابع  
 في انتزاع النعمة الحكمية  
 عن المحكوم عليه  
 وهو ان يراد بالاول  
 الايقاع وبالثاني  
 النعمة الحكمية  
 فيلزم ان يكون  
 المعنى لا بد لي  
 التصليق من  
 تصور الايقاع  
 لامتناع النعمة  
 الحكمية ممن جهل  
 الايقاع وهو ربط  
 قطعاً مع ان المقص  
 وهو ان الحكم  
 يطلق على النعمة  
 الحكمية وعلى  
 ايقاعها حاصل  
 على هذا الوجه  
 ايضا قوله  
 أقول المقص  
 من هذا الكلام  
 ايراد اعتراض  
 على ما تقدم  
 من قوله  
 فنتقول قوله  
 لان كل تصديق  
 لا بد فيه الي  
 آخره ودفع  
 ذلك الاعتراض  
 اما بتقرير  
 الاعتراض فهو  
 ان يقال ان  
 المص لم يقل  
 لان كل تصديق  
 لا بد فيه

من تصور الحكم حتى يصح ما فرغته عليه من ان الحكم لو اريد به  
 ايقاع النجبة لكان تصورا لايقاع داخلا في ماهية التصديق، ولزاد  
 اجزاؤه على اربعة قبل قال لان كل تصديق لابد فيه من تصور المحكوم  
 عليه وبه والحكم وهذه العبارة تحتمل وجهين احدهما ان يجعل  
 قوله والحكم معطوفا على المحكوم عليه ويكون المعنى لابد فيه من تصور  
 الحكم وحدهم ما ذكرته والثاني ان يجعل قوله والحكم معطوفا على تصور  
 المحكوم عليه فيكون المعنى لابد فيه من نفس الحكم فلو جعل الحكم  
 بمعنى الايقاع لم يلزم محذور اصل بل كان الحكم نفسه جزءا من  
 التصديق لا تنصوره نعم ما ذكرته وهو ان تصور الحكم جزء من اجزاء  
 التصديق انما يتم في عبارة المخلص حيث صرح فيها بان المعتبر في  
 التصديق هو تصور الحكم فلو كان الحكم بمعنى الايقاع لزاد اجزاء  
 التصديق على اربعة \* لا يقال لعل الامام جعل الحكم بمعنى الايقاع  
 ادراكا كما هو مذهب الاوائل وصاه نصورا فادعي ان كل تصديق  
 لابد فيه من ثلاثة تصورات تصور المحكوم عليه وبه والتصور الذي  
 هو الحكم وحده لا يتم ما ذكره الفارح في عبارة المخلص ايضا لاننا نقول  
 مذهب الامام ان الايقاع فعل لا ادراك فوجب ان يريد بالحكم في  
 تلك العبارة النجبة الحكمية لا الايقاع والالزاد اجزاء التصديق عنده  
 على اربعة \* واما تقرير الدفع فبان يقال لا يصح ان يكون قوله  
 والحكم معطوفا على تصور المحكوم عليه والا لوجب ان يقال لانه متناع  
 الحكم من جهل احد هذين الادرين اي المحكوم عليه وبه ولو حمل

الامر من الامرين كما في تعريفات هذا الفن ظهور الغماد  
 من وجه آخر وهو عدم انطباق الدليل على المدعى لان الدليل  
 لا يثبت الامرين والمدعى مركب من امر وثلاثة وايضا يلزم ان  
 يكون ذكر الحكم في المدعى لغو الامدخل له فيما هو المقص هنا من  
 تقدم التصور على التصليق قوله لا شغل للمنطقي من حيث هو  
 منطقي اه اقول انما اعتبر هذه الحثيثية لان المنطقي اذا كان نحويا  
 ايضا فله شغل بالالفاظ لكن لا من حيث هو منطقي بل من حيث  
 هو نحوي قوله ولكن لما توقف افادة المعاني واستفادتها على  
 الالفاظ اه اقول فالمنطقي اذا اراد ان يعلم غيره مجتهدا لا تصوريا  
 او تصديقا بالقول الخارج او بالحجة فلا بد له هناك من الالفاظ  
 ليتمكن ذلك واما اذا اراد ان يحصل من لطفه احد المجهولين  
 باحد الطريقين فليس الالفاظ هناك امرا ضروريا اذ يمكنه  
 تعقل المعاني مجردة عن الالفاظ لكنه معير جدا وذلك لان النفس  
 قد تعودت بملاحظة المعني من الالفاظ بحيث اذا ارادت ان  
 تتعقل المعاني وتلاحظها تتخيل الالفاظ وتنتقل منها الى المعاني  
 ولو ارادت ان تتعقل المعاني صرفة صعب عليها ذلك صعوبة  
 تامة كما يفهم به الرجوع الى الوجدان بل نقول من اراد استفادة  
 المنطق من غيره او افادته اياه احتاج الى الالفاظ وكذا الحال  
 في ما تقرر العاوم فلذلك عدت بما حث الالفاظ مقدم للبدء  
 في العلم كما هو نايله ثم ان المنطقي يبحث عن الالفاظ على الوجه



في اللفظية وغيرها امر محقق لا شبهة فيه واما انحصار الدلالة  
اللفظية في الوضعية والطبيعية والعقلية فبالاعتقادات لا بالاحصاء  
العقلي الذي التربين النفي والاثبات فان دلالة اللفظ اذا لم تكن معتمدة  
الي الوضع ولا الي الطبع لا يلزم ان تكون معتمدة الي العقل قطعاً لكننا  
اذا استقرينا فلم نجد الا هذه الاقسام الثلاثة قوله متي اطلق اقول  
اي كلما اطلق فان الدلالة المعتمدة في هذا الفن ما كانت كافية  
واما اذا لم من اللفظ معني في بعض الاوقات بواسطة ترجمة فاصحاب  
هذا الفن لا يحكمون بان ذلك اللفظ دال على ذلك للمعني بخلاف  
اصحاب العربية والاصول قوله للمعلم بوضعه اقول احتراز عن  
الدلالة الطبيعية والعقلية وانما قال للمعلم بوضعه اي بوضع ذلك اللفظ  
ولم يقل للمعلم بوضعه له اي لمعناه لئلا يختص بالدلالة المطابقة  
والاحصاء والدلالة اللفظية الوضعية في انصاف الثلاثة المذكورة بالاحصاء  
والعقلي لان دلالة اللفظ بالوضع اما ان تكون على نفس المعني  
الموضع له او على جزئه او على عارجه قوله وعلى الامكان العام  
ففسرنا اقول يريد ان لفظ الامكان حين اطلق على الامكان الخاص  
يدل على الامكان العام دلالة تضمنية وذلك لا ينافي دلالته على  
الامكان العام ايها دلالة مطابقة وذلك لانه اجتمع في الامكان  
العام شيئان احدهما كونه جزء للمعني للوضع له اهني الامكان  
الخاص والثاني كونه موضوعاً له فلا بد ان يدل لفظ الامكان عليه  
بالاتين من حيثك الوجهين فاذا اعتبرنا الدلالة التفسيرية صدق



عليها انها دلالة اللفظ على تمام المعنى الموضوع له فاذا قيل لنا  
 حد المطابقة بقيد التوسط خرجت تلك الدلالة التضمنية من حد  
 المطابقة قوله لتحققها أقول اي لتحقيق تلك الدلالة التضمنية  
 فانها ثابتة بواسطة وضع اللفظ لا مكان الخاص ولا مدخل فيها بالوضع  
 لا مكان العام بل الوضع للامكان العام بحسب دلالة اخرى عليه  
 مطابقة قوله وعلى الضوء التزاما أقول لما كان الضوء مشتملا على  
 جبهتين احدهما كونه لازما للموضوع له اعني الجرم والثانية  
 كونه موضوعا له فللفظ الشمس يدل عليه دلتين احدهما مطابقة  
 والاخرى التزامية ويصدق على هذه الدلالة الالتزامية انها  
 دلالة اللفظ على المعنى الموضوع له فينتقض حد المطابقة بالالتزام  
 فاذا اعتبر قول التوسط لم ينتقض قوله كانت دلالة عايه مطابقة  
أقول يعني ان هناك دلالة مطابقة وان كان هناك دلالة  
 تضمنية كما عرفت فتلك المطابقة تدخل في حد التضمن ان لم يرد  
 بذلك القيد واذا قيل فلا انتقاض قوله وعنى به الضوء كانت دلالة  
 عليه مطابقة أقول وهناك ايضا دلالة التزامية كما عرفت فتأمل  
 قوله ولا خفاء في ان اللفظ لا يدل على كل امر خارج عنه أقول  
 اي عن المعنى الموضوع له والالتزام ان يكون كل لفظ وضع لمعنى  
 دلالة على معان غير متناهية وهو ظاهر البطلان قوله فلا بد للدلالة  
 هي الخارج من شرط أقول اما الدلالة على المعنى الموضوع له  
 اعني المطابقة فيكفي فيها العلم بالوضع فان السامع اذا علم

ان اللفظ المصروع موضوع لمعنى فلا بد ان ينتقل ذهنه من  
سماع اللفظ الى ملاحظة ذلك المعنى وهذا هو الدلالة  
للطائفة وكذا اذا علم ان ذلك اللفظ موضوع لمعان متعلّدة  
فانه عند سماعه له ينتقل ذهنه الى ملاحظة تلك المعاني  
بأمرها فيكون دال على كل واحد منها مطابقة وان لم يعلم  
ان مراد المتكلم ما ذا من تلك المعاني فان كون المعنى مراداً  
للمتكلم ليس معتبراً في دلالة اللفظ عليه اذ هي اعني دلالة  
اللفظ على المعنى عبارة عن كونه مفهوماً من اللفظ سواء كان  
مراداً للمتكلم اولاً واما الدلالة التضمنية فلا تحتاج ايضاً الى  
اشتراط ان اللفظ اذا وضع لمعنى مركب كان دالاً على كل  
واحد من اجزائه دلالة تضمنية لان فهم الجزء لازم لفهم  
الكل ولا يمكن ان يكون اللفظ موضوعاً لخصوصية معنى مركب  
من اجزاء غير متناهية حتى يلزم دلالة اللفظ الواحد على  
امر غير متناهية دلالة تضمنية ولا يمكن ايضاً ان يوضع لفظ  
واحد لكل واحد من معان غير متناهية بأوصاف غير متناهية  
حتى يلزم كونه دالاً باطابقة على ما لا يتناهي قوله اولاً  
انه يلزم من فهم المعنى الموضوع له فهمه أقول الدلالة التضمنية  
دالة في هذا القسم لان المعنى التضمني وان لم يوضع له اللفظ  
لكنه يلزم من فهم المعنى الموضوع له فهمه قطعاً قوله والعدم  
المضاف اليه البصر يكون البصر خارجاً عنه أقول المضاف

إذا اخذ من حيث هو مضاف كانت الاضافة داخلية فيه  
والماضاف اليه خارجا عنه وإذا اخذ من حيث ذاته كانت  
اضافته ايضا خارجة عنه ومفهوم العنى هو العدم المضاف  
الى البصر من حيث هو مضاف فتكون الاضافة الى البصر داخلية  
فى مفهوم العنى ويكون البصر خارجا عنه قوله لجواز ان  
يكون اللفظ موضوعا لمعنى بسيط أقول بهذا الدليل ايضا يعرف  
ان الالتزام لا يتضمن التضمن فان المعنى البسيط اذا كان له  
لازم ذهني كان هناك التزام بلا تضمن قوله بغير متيقن أقول  
قد يقال عدم استلزام المطابقة للالتزام متيقن ويحتدل عليه  
بانه لا يجوز ان يكون لكل معنى لازم ذهني والالزم من تصور  
معنى واحد تصور لازمه ومن تصور لازمه تصور لازم لازمه  
ومكذ الى غير النهاية فيلزم من تصور معنى واحد ادراك  
امور غير متناهية دفعة واحدة وهو محال بل ان يكون  
هناك معنى لا يكون له لازم ذهني فاذا وضع اللفظ بازاء  
ذلك المعنى دل عليه مطابقة ولا التزام ورد ذلك لجوار ان  
يكون بين المعنيين لازم متماكس فيكون كل منهما لازما  
ذهنيا لا خرولا احتجالي في ذلك كما في التناقضين مثل الابوة  
والبنوة وذلك لان التلازم من الطرفين لا يستلزم تعريف كل  
منهما على الاخر حتى يكون دورا محالا ومنهم من احتدل  
على عدم الامتناع باننا نجزم قطعيا بجواز تعقل بعض المعاني

مع الذمول من جميع ما عداه فتحقق هناك المطابقة بدون  
الالتزام فان صح ذلك فقد تم ما ادعاه من عدم الامتناع  
والأفلا قوله وزعم الامام أقول مبناه على ان سلب الغين  
لازم ذهني لكل معني من المعاني بحيث يلزم من حصوله في  
البدن حصوله فيه وليس بصحيح فانا نتصور كثيرا من المعاني  
مع الغفلة من سلب غيرها عنها ولو صح لامتناع كل تصور تصديقا  
وهو باطل قطعاً نعم سلب الغير لازم بين بالمعني الأهم وهو ان  
يكون تصور الملزوم مع تصور اللازم كافي في الجزم باللزوم  
والمعتبر في الالتزام هو اللازم البين بالمعني الأخص وهو ان  
يكون تصور الملزوم مستلزماً لتصور اللازم قوله لم يعلم ايضا جرد  
لازم ذهني لكل ماهية مركبة أقول قد ينوهم ان مفهوم الكلية  
والجزئية بل مفهوم التركيب لازم ذهني لكل معني مركب  
فيكون التضمن معتزلاً للالتزام وهو باطل انا قل نتصور معني مركبا  
مع الذمول من كونه مركبا وعن مفهوم الكلية والجزئية فليس  
شيء منهما لازماً ذهني يلزم من تصور الملزوم تصور وقيل يلهي  
ههنا ايضا ان الجزم بحوزة تعقل بعض المعاني المركبة مع الغفلة  
من جميع المفاهيم الخارجة على قياس ما قيل في المطابقة فلا  
يكون التضمن معتزلاً للالتزام قوله لان التابع في الصغرى ان  
قيل بالحيثية منعنا ما أقول وذلك لانك اذا قلت التضمن  
تابع من حيث هو تابع فان اردت ان التضمن نفس مفهوم التابع

كما يفهم من هذه العبارة كان كذا باقطة لان التضمن فرد من افراد  
التابع لانفس مفهومه وان اردت معنى آخر فلا بد من تصويره حتى  
يتكلم عليه قوله ويمكن ان يجاب عنه اه اقول يعني ان قولنا من  
حيث هو تابع في قولنا والتابع من حيث هو تابع لا يوجد بدون  
المتبوع متعلق بالمحكوم به اعني لا يوجد لا بالمحكوم عليه الذي هو  
التابع حتي يلزم عدم تكرار الاوسط فيصير الكلام هكذا التضمن  
تابع وكل تابع لا يوجد بدون متبوعه من حيث هو تابع ينتج ان  
التضمن لا يوجد بدون متبوعه الذي هو المطابقة من حيث هو  
تابع ولا يخفى عليك ان قول الحثية في الكبرى لا يجوز ان يكون  
من نقمة المحكوم عليه فانك اذا قلت التابع من حيث هو تابع  
لا يوجد بدون متبوعه جعلت قولك من حيث هو تابع متعلقا  
بالتابع فان اردت بالتابع من حيث هو تابع مفهوم التابع كان  
المعني ان مفهوم التابع لا يوجد بدون المتبوع فلا يكون  
القضية كلية بل طبيعية فلا يصلح كبرى للشكل الاول بل لا يكون  
لها معنى محصل وان اردت به تعليل اتصاف ذات التابع بوصف  
التبعية بهذه الحثية او تقييمك بها لكان تعليلا او تقييما للشيء  
بنفسه وهو فاعل ايضا فتعين ان الحثية متعلقة بالمحكوم  
به ويكون المعنى ان كل تابع لا يوجد بدون متبوعه موصوفا  
بالهية لذلك المتبوع فلا يرد التابع الا هم فانه لا يوجد بدون  
متبوعه موصوفا بالتبعية له لكن يتجه ح ما ذكره الخارج

من أن اللازم من الدليل ح أن التضمن والالتزام لا يوجدان  
بدون المطابقة موصوفين بصفة التبعية للمطابقة والمقص  
أنهما لا يوجدان بدونها مطلقاً ومنهم من قال أن صفة التبعية  
لازمة لما هي التضمن والالتزام فإذا لم يوجد بدون هذه الصفة  
لم يوجد مطلقاً هذه القضية المعينة ملزمة للقضية المطلقة المطلوبة  
والأولى بي بيان امتنازاهما للمطابقة أن يقى مما يستلزمان  
الوضع المحتلزم للمطابقة فيحتلزمانها قطعاً قوله ومجموع  
المعنيين معنى رامى الحجارة أقول يعنى أن هذا المجموع معنى  
مطابق لهذا اللفظ يدل عليه مطابقة وذلك لأن المطابقة دلالة  
اللفظ على المعنى الموضوع له سواء كان هناك وضع واحد كدلالة  
الإنسان على الحيوان الناطق أو أوضاع متعددة بحسب أجزاء  
اللفظ والمعنى كرامى الحجارة مثلاً فإن الجزء الأول منه موضوع  
لمعنى والجزء الثانى لمعنى آخر فإذا أخذ مجموع المعنيين معاً كان  
مجموع اللفظ موضوعاً للمجموع المعنى لا وضع عين اللفظ لعين  
المعنى بل وضع أجزائه لأجزائه والمطابقة تعم القيلتين معاً قوله  
وهو العبودية لكنه ليس جزء المعنى المقص أى الذات الشخصية  
أقول وذلك لأن العبودية صفة للذات الشخصية وليست بذات  
فيها بل خارجة عنها وكذلك لفظ الله يدل على معنى لكن ليس  
ذلك المعنى أيضاً جزءاً للذات الشخصية وهو وانما قال كعبد  
الله علماً لأنه إذا لم يكن علماً كان مركباً أصافياً كرامى الحجارة

وكذلك الحيوان الناطق اذا لم يكن علما كان مركبا تقييد يا  
من المرصوف والصفة قوله وهي جزء لمعني اللفظ المقص أقول  
اي الماهية الانسانية جزء المعنى المقص فيكون مفهوم الحيوان  
ايضا جزء ذلك اي المعنى المقص لان جزء الجزء جزء قوله وانما  
اعتبر في المقسم اقول اي اعتبر في المقسم المطابقة وحدها ولم  
يعتبر الدلالة مطلقا بحيث يندرج فيها التضمن والالتزام ايضا  
واما اعتبار التضمن والالتزام بدون المطابقة فما لا يلزم  
اليه وهم ثم اذا اعتبر مطلق الدلالة فاما ان يشترط في التركيب  
دلالة جزء اللفظ على جزء معناه المطابق وجزء معناه التضمني  
وجزء معناه الالتزامي جميعا حتى اذا فصل بجزء اللفظ الدلالة  
على اجزاء معانيها الثلاثة كان مركبا واذا انتفى الدلالة بالقياس  
الى اجزاء جميع هذه المعاني او بالقياس الى بعضها كان مفردا  
واما ان يقتضي في التركيب بالدلالة على جزء من اجزاء هذه  
المعاني وحده يتحقق التركيب بالنظر الى المطابقة وحدها وبالنظر  
الى غيرها ايضا وكذلك يتحقق الانفراد بالنظر الى كل واحد من  
الدلالات الثلاث لانه عدم التركيب فاذا انتفى التركيب فظرا الى  
التضمن مثلا كان هنا افراد فظرا اليه والاول مستبعد جدا فلذلك  
لم يتعرض له ويبين ان الثاني يحتلزم كون اللفظ مفردا ومركبا  
معنا فظرا الى الداليتين واعتراض عليه بان لا محذور في ذلك  
بل هذا اولى بالجواز مما جوزه من تركيب اللفظ وانراة نظرا الى

المعنيين المطابقين \* وقد يعتذر من ذلك بان التركيب والافراد  
 في عبء الله انما كانا في حالتين وبحسب وضعين مختلفين فليس  
 هناك زيادة الالتباس بين الاقسام بخلاف ما نحن فيه فان  
 التركيب والافراد فيه وان كانا باعتبار دالتين لكنهما في حالة واحدة  
 وبحسب وضع واحد فيلتبس الاقسام زيادة التباس قوله والاولي  
 ان يق الأفراد والتركيب بالهبة اه أقول ذكر الافراد ههنا على ما في  
 بعض النسخ استطراد والصحيح تركه والمقص ان التركيب باعتبار  
 المعني التضمني والالتزامي لا يتحقق الا اذا تحقق باعتبار المعني  
 المطابق واما الافراد فبالعكس فانه اذا تحقق باعتبار المعني  
 المطابق تحقق باعتبار المعني التضمني والالتزامي لكن التركيب  
 هو المفهوم الوجودي واعتباره بحسب المعني المطابق يغني  
 عن اعتباره بحسب المعنيين الآخرين فلذلك اعتبر المطابقة  
 وحدها ولم يلتفت الي ما يقتضيه الافراد من الاكتفاء بغير  
 المطابق قوله واما في الالتزام فانه اه أقول اعترض عليه  
 بان الدلالة الالتزامية وان استلزمت المطابقة الا ان تركيب  
 اللفظ بحسب الالتزام لا يستلزم تركيبه بحسب المطابقة  
 لجواز ان يكون المعني الالتزامي مركبا يدل جزء اللفظ على  
 جزئه ولا يكون المعني المطابق كذلك ولا محذور في ذلك  
 اذ لم تلزم دلالة الالتزام بلا مطابقة بل لزم تركيب المدلول  
 الالتزامي بدون المدلول المطابق ولادلول المطابق على استحالة



ذلك وورد هذا الامتراس بأن جزء اللفظ اذا دل على جزءه  
معناه التزامي بالالتزام فلا بد ان يكون لهذا الجزء من  
اللفظ مدلول مطابق والالزام ثبوت الالتزام بدون المطابقة  
والجزء الاخر من اللفظ لا يكون مهملا والالم يكن هناك تركيب  
بل ضم مهمل الى مستعمل واذا لم يكن مهملا بل موضوعا لمعني  
فهذا لك المعني لا يكون عين المدلول المطابق للجزء الاول والا  
لكننا لفظين مترادفين يدل كل منهما على كل ما يدل عليه الآخر  
فلا تركيب هنا ايضا بل يكون معني مغاير للمعني الجزء الاول فقد  
هصل لجزئي اللفظ مدلولان مطابقان قطعاً ولزم التركيب  
باعتبار المطابقة ايضا فان قلت اذا دل جزء اللفظ على  
جزء المعني الالتزامي لا يلزم ان يكون تلك الدلالة بالالتزام  
لان المعني الالتزامي وان كان محارجا عن المعني المطابق  
الا انه لا يلزم ان يكون اجزاء المعني الالتزامي خارجة عن  
المطابق وذلك لان المركب من الداخل والخارج خارج ولفظه  
دلالة على جزء المعني الالتزامي اما ان تكون التزامية او تضمنية  
او طاقية وعلى هذه التقادير الثلاثة يثبت لذلك الجزء من اللفظ  
مدلول مطابق ولا بد ايضا ان يكون للجزء الاخر من اللفظ مدلول  
مطابق آخر كما بيناه فيلزم التركيب بحسب المطابقة قطعاً قوله  
فان لم يصلح لان يخبر به وحده فهو الاداء أقول يشكل هذا بمثل  
الضمائر لئلا صلة كاللف في ضربا والواو في ضربوا الكاف في ضربك

والهاء في هلامي فان شيئا من هذا الضمائر لا يصلح لان يخبر به  
 وحده \* وربما يجاب بان المراد من عدم صلاحية الادوات لان  
 يخبر بها واحد ما انها لا تصلح لذلك لانها في اولها بما يراد فيها وذلك  
 الضمائر تصاح لان يخبر بما يراد فيها فان الالف في ضميرها معنى هما  
 والواو في ضميرها بمعنى هم والكاف في ضميرها بمعنى انت والياء في  
 هلامي بمعنى انا وهذا المراد ان تصاح لان يخبر بها واحد ما وليس  
 لفظة في مرادفة النظرية حتى يرد انها لا تكون اداة ايضا وذلك لان  
 لفظة النظرية معناها مطلق الذريرة لفظة في معناه اداة منصوصة  
 معتبرة بين حصول زيد وبين الدار والظرفية المنصوصة  
 المعتبرة على هذا الوجه لا تصاح لان يخبر بها واحد ما ولا عنها بخلاف  
 معنى الظرفية المطلقة فانه صالح لها وفس على ذلك معنى لفظة  
 من ومعنى لفظ الابداء \* ولو قيل الابداء لا تصاح لان يخبر بها او  
 عنها لم ترد الضمائر التي وقعت مشبرا عنها كالف والواو والياء  
 في ضربت \* نعم يحتاج في ضميرك وعلامي الى التاويل المذكور ولو  
 قيل اللفظ المعر داء ان لا يصلح معناه لان يخبر به وحده والاداة  
 لم يحتج الى تاويل قوله ولا دخل لي في ان حماره اقول قيل  
 ما يدليس المراد من زيد في الدار الاخبار عنه بالحصول مطلقا  
 بل بالحصول في الدار فلا بد ان يكون في جزء المخبر به في المعنى  
 كما ان لاجزاء في زيد لا حجرة من الحجر به فلا فرق وهذا الكلام حق  
 لكن الغرض نظرا الى جانب اللفظ فوجد الرفع الذي هو حق المخبر به

في هذا التركيب حاصل في آخر المقدّر قبل كلمة في فحكم بان  
 المخبر به قد تم قبلها ووجه في لا حصر حاصل لا بعد لا فيجعله جزءاً من  
 المخبر به قوله حتى انهم قسموا الادوات اقول يعني ان القوم في اول  
 باب القضايا ذكروا ان الرابطة بين الموصوع والمحمول اداة ومحموا  
 الرابطة ان هي زمانية وهي ما لا يدل على زمان اصلا كهي في قولك زيد  
 هو قائم والثانية انية وهي ما يدل عليه كان في زيد كان قائما فلذلك  
 على انهم عدوا الاعمال الناقصة من الادوات قوله ونظر النحاة فيها من  
 حيث اللفظة اقول لان مفصودهم تصحيح اللفاظ فلما وجدوا  
 الافعال الناقصة انشأوا رك ما عداها من الافعال المسماة بانتمائة  
 لتماها مع فاعلها كلاما في كثير من العلامات والاحوال اللفظية  
 جعلوها افعالا واما القوم فقد وجدوها ان معانيها نوافق معاني  
 الادوات في عدم صلاحية الاخبار بها وحدها ادرجوها في الادوات  
 وان كانت ممتازة عن مائر الادوات بالدلال على الزمان ولذلك  
 سماها بعضهم كلمات وجودية ومن ثم قيل الاول ان يربع القصة  
 ويقال اللفظ للفرد اما ان يكون معناه غير تام اي لا يصلح لان يخبر به  
 ولا منه واما ان يكون معناه تاما اي يصلح لاحدهما اولها معا والاول  
 امنى غير التام اما ان لا يدل على زمان بهيأته فهو الاداة واما ان يدل  
 عليه فهو الافعال الناقصة والثاني ايضا ان لم يدل على زمان بهيأته فهو  
 الاسم وان دل فهو الكلمة وقد يقال ايضا الاعماء للوصولة لاتصلح لان  
 يخبر بها وحدها فيجب ان تكون ادوات ويجاب بلهاها لانه لذلك

لكنها لا بهامها تحتاج الى صلّة تنبيهها بالمحكوم به او المحكوم عليه هو  
الموصول والصلّة عارضة منه مبينة له قوله وان صلح لان خبر به  
وحده أقول هذا القسم لكون مفهومه وجوديا كان اولئ بالتقدير من  
القسم الذي قد منه تكون مفهومه عدميا لكن هذا القسم الوجودي  
ينقسم الى قسمين فلو قلنا ما ان يقع الى قسميه اولئ ثم يدكر  
ما هو قسميه يلزم تباعد القسمين وذلك يوجب انتشارا في الغم  
واما ان يدكر قسميه عقيبها فم يعاد الى تقسيمه ثابا وذلك يوجب  
تكرارا في ذكر القسم الوجودي كما في عبارة الكافية في تقسيم الكلمة الى  
اقسامها ما اعتبرها تنقلهم العدمي احترازا عن المحذرين وما في  
تقسيم القسم الثاني اعني تقسيم ما صلح لان خبر به وحده الى قسميه  
فقد روعي نقلهم الوجودي اعني الكلمة الى العدمي اعني الاسم  
اذ لا محذور فيها قوله كضرب ويضرب أقول فالاول مثال لما يدل  
يهيأته على الزمان الماضي والثاني لما يدل يهيأته على الزمان الحاضر  
وعلى الزمان الممتثل ايضا لكونه مشتركا بينهما أقول لما يحجب  
جوهره وما دته كالزمان أقول لم يرد بذلك ان الجوهر وحده دال  
على تلك الازمنة حتى يرد انه يلزم من ذلك ان تكون تغالب الزمان  
بأمره الدال على ما يدل عليه لفظ الزمان وهو بقطع ايل اراد ان  
الجوهر له مدخل في الدلالة على الزمان بخلاف الكاحة فان الهياة  
هناك معتقلة بالدلالة على الزمان كما عند كره واعتراض علماء بان  
دلالة الكلمة على الزمان بالصيغة ان صحت انما تصح في لغة العرب

دون العجم فان قولك آمل وآيل متحدان في الصيغة ومختلفان  
 بالزمان فقول تقدم ان نظر الفن في اللفاظ على وجه كلي غير  
 محصور بلغة دون اخرى واجيب بان الاهتمام باللغة العربية  
 التي دون بهامد الفن غالباً اكثر في زماننا ولا يعد في اختصاص  
 بعض الاحوال بهذه اللغة كما مر اليه الاشارة قوله لشهادته اختلاف  
الزمان عند اختلاف الهيا اذ اقول رد عليه بان صيغ الماضي  
 في انكلم والخطاب والغيبة مختلفة قطعاً ولا اختلاف للزمان بل  
 نقول صيغة المجهول من الماضي مخالفة لصيغة العلوم وصيغته من  
 الثلاثي المجرد والزيد والرباعي المجرد والزيد مختلفة بلا اشتباه  
 وليس هناك اختلاف زمني فليس اختلاف الصيغة معتزلاً  
 باختلاف الزمان حتى تتم شهادته على ان الدال على الزمان  
 هو الصيغة قوله تعاذ الزمان عند انحاء الهيا والصيغة اقول  
 رد على ايضا بان صيغة المضارع تدل على الحال والاعتقبال على  
 الاصح وليس هناك اختلاف صيغة فالاولى ان يقال ما يصلح  
 لان يخبر به وحده اما ان يصلح لان يخبر عنه اولاً والاول اهم والثاني  
 الكلمة فان قلت يارم من ذلك ان تكون اسماء الافعال كلمات  
 ذات لا بعد في ذلك لان هيئات اذا كان معني بعد ينبغي ان تكون  
 كلمة مثله وامام النحاة ياما اسماء الفلاحة واللفظية وبالجملة كل  
 ما لا يصح معناه حقيقة لان يخبر به وحده فهو عند القوم اداة صواب كان  
 من انحاء فعلا كلافعال الناقصة او مما كان او قلته ما وكل ما يصح

لان تخبر به وحده ولا يصلح لان يحبر عنه فهو منزههم كلمة وان كان عند  
 النجاة من الاصماء فعلى هذا يكون امتياز الاداة عن اعويها بقيل علمي  
 وامتياز الكلمة عنها بقيل وجودي وعن الاسم بقيل علمي وامتياز  
 الاسم عنهما بقيلين وجوديين قوله معه اقول اي مترتبة في  
 الجمع بان يجمع بعضها قبل وبعضها بعد قوله وهي الفاظ احرور اقول  
 اراد بالفاظ ما يتركب من الحروف كريد وقائم وبالحروف ما يعاينها  
 كقوله بك فانه مركب من اداة وهم وكل واحد منهما حرف واحد  
 ولو اكتفى بالالفاظ لكفاها تناولها الحروف ايضا قوله يست هذه  
المثابة اقول وذلك لان المادة والهاء معه وعتان مع قوله له الذي  
حصة الاسم بالعياس الى معناه اقول جعل هذه الكلمة مشصورة  
 بالاسم لان ان مقام اللفظ الي الجزئي والكلي اعما هو حسب اتعاف  
 معناه بالجزئية والكلية ومعني الاسم من حيث هو معناه صالح  
 للاختصاص به امان معني زيد من حيث هو معناه معني مستقل يصلح  
 لان يوصف بالجزئية ويحكم بها عليه وكل اعني الانسان يصلح  
 لان يحكم عليه بالكلمة واما الحرف فان معناه من حيث هو معناه  
 ليس معني مستقلا صالحا لان يحكم عليه بشئ اصلا وذلك لان معني  
 من مثله هو ابتداء مخصوص ملحوظ بين السير والبصرة مثلا على وجه  
 يكون هو آلفه لا حظنه حاورة لتعرف حاله ما فلا يكون بهذا الاعتبار  
 ملحوظا فصلا فلا يصلح لان يكون محكوما به فضلا عن ان يكون محكوما  
 عليه وكل الفعل التام كضرب مثلا لا يتمل على حدث كالضرب

وعلى النحبة مخصوصة بينه وبين فاعله وتلك النحبة ملحوظة  
بينهما على انها آلة لملاحظتهما على قياس معنى الحرف وهذا  
المجموع اعني الحدث مع النحبة الملحوظة بذلك الاعتبار معنى هيل  
مستقل بالمفهومية فلا يصلح ان يحكم عليه بشيء نعم جزء اعني  
الحدث وحده ماخوذ من مفهوم الفعل على انه معند الى شيء آخر  
فصار الفعل باعتبار جزء معناه محكوما به واما باعتبار مجموع  
معناه فلا يكون محكوما عليه ولا محكوما به اصلا والفعل انما امتاز  
عن الحرف باعتبار احتمال معناه على ما هو معند اليه غيره بخلاف  
الحرف اذ ليس له معنى ولا جزء معنى يصلح ان يكون معندا او  
معندا اليه وان شئت اتضح هذه المعاني عندك فعبّر عن معنى  
من بلغظه ثم اظهر هل فقد وان تحكم عليه او به ولا اظنك ان تكون  
في مرية من ذلك وكذا عبّر عن معنى ضرب بالغة ثم تأمل فيه  
فانك تجد انك جعلت الضرب معندا الى شيء ربما صرحت به  
اوامات اليه واما مجموع الضرب والنحبة المعتبرة بينه وبين  
غيره فاما لا يصير محكوما عليه ولا محكوما به وكذا عبّر عن معنى  
الانحان بالغة فانك تجد انك صالحت ان يحكم عليه وبه ملوحا  
لاشبهة فيه قطعا فظهر ان معنى الاسم من حيث هو معناه يصلح  
للاتصاف بالكلية والجزئية والحكم بهما عليه واما معنى الكلمة و  
الاداة من حيث هو معناه فلا يصلح لشيء من ذلك اصلا لكن  
اذا عبّر عن معناها بالاسم كان يقال معنى من او معنى ضرب

فمع ان يحكم عليهما بالكلية والجزئية وبهذا الاعتبار لا يكونان  
 معني الكلمة والاداة بل معني الاعم واقصم بذلك ان الاعم صالح  
 لان يقسم الى الجزئي والكلّي المنقسم الى المتواطي والمشكل  
 بخلاف الكلمة والاداة واما الانقسام الى المشترك والمنقول  
 باقماهما والى الحقيقة والمجاز فليس مما يختص بالاعم وحده  
 فان الفعل قد يكون مشترك كخلق بمعنى اوجد واخرى ومعص  
 بمعنى اقبل وادبر وقد يكون منقولا كصلى وقد يكون حقيقة كقتل  
 اذا استعمل في معناه وقد يكون مجارا كقتل بمعنى ضرب ضربا  
 هديدا وكذا الحرف ايضا يكون مشترك كمن بين الابداء  
 والتبويض وقد يكون حقيقة كفي اذا استعمل بمعني الظرفية  
 وقد يكون مجارا كفي اذا استعمل بمعني ملء والعرفي جريان  
 هذه الانقسامات في الالفاظ كلها ان الاشتراك والفعل والحقيقة  
 والمجاز كلها صفات الالفاظ بالقياس الى معانيها وجميع الالفاظ  
 متساوية الاقدام في صحة الحكم عليها وبها واما الكلية والجزئية  
 المعتبرتان في التقسيم الاول فهما بالحقيقة من صفات معاني  
 الالفاظ كما هياتي وقد عرفت ان معني الاداة والكلمة لا يصلحان  
 لان يوصفا بشئ فان قلت المشترك ونظائره وان كانت صفات  
 للالفاظ حقيقة لكنها يتضمن صفات اخرى للمعاني فان اللفظ  
 اذا كان مشترك لابن المعاني كانت تلك المعاني مشتركة قطعا يلزم من  
 جريان هذه الانقسام في الكلمة والاداة تصانف معنييهما بتلك



الصفات الضمنية وقد تبين بطلان ذلك \* قلت التخصيم يمتلزم  
 اعتبار الصفات الصريحة واعتبار الحكم بها على موصوفاتها واما  
 الصفات الضمنية فربما لا يلتفت اليها حال التقييم فاذا اراد  
 بالالتفات اليها والحكم بها على معنى الكلمة والاداة عبر عنهما  
 لا باغظهما بل بلفظ آخر كما اشرنا اليه فلا محذور قوله من غير  
 فطراه اقول يعني ان المعتبر في الاشتراك ان لا يلاحظ في احد الوصفين  
 الوضع الاخر مواء كانا في زمان واحد او لا ومواء كان بينهما  
 مناسبة اول اقوله الي ذات القوت ثم الرابع اقول قيل ان الغرض  
 خاصة واعلم ان الجزئي يقابل الكلبي فلا يجتمع شيان من اقسامه  
 وان المتواطئ والمشارك متقابلان فلا يجتمعان في شيء واما المشترك  
 فقد يكون جزئيا بحسب كلام معنوية كزيد اذا سمى به شخصان  
 وقد يكون كلياً بحسبها كالكالين وقد يكون كلياً بحسب احد معنوية  
 وجزئياً بحسب الاخر كذا الانسان اذا جعل علماً لشخص  
 ايضاً واذا اعتبر معناه الكلي فاما ان يكون متواطئاً او مشتركاً وقص  
 ما في ذلك حال المنقول فانه يجوز جريان هذه الاقسام فيه فيجوز  
 ان يكون المعنويان المنقول منه والمنقول اليه جزئيين او كليين او  
 احدهما جزئياً والاخر كلياً نعم المنقول والمشارك يتقابلان فلا  
 يجتمعان وكذلك الحال بين الحقيقة والمجاز قوله للمحركة في الحكم  
 اقول الاول ان يقال للمحركة حول الغنى قوله التي ترتب الاثر على  
 ماله صلوح العلية اقول كترتب الامهال على هرب المقمونيا

وترتب المحرمة على الاسكار قوله اما الحقيقة اه أقول جعل لفظ الحقيقة فعيلة بمعنى مفعول مأخوذة من حق المتعدي بها حد للمعنيين وح يجب ان يجعل التاء للنفل من الوصفية الى الاحمية كما في الذبيحة ونظائرهما و يجعل لفظ الحقيقة في الاصل جارية على موصوف موصوف غير مذكور كما في قولك مررت بفيل لمذني فلان وجار ان يؤخذ من اللازم بمعنى التابئة فلا اشكال في التاء قوله فهي شيء مثبت في مقامه أقول هذا اشارة الى المعنى الاول وقوله معلوم الدلالة اشارة الى المعنى الثاني قوله فقد جار مكانه أقول فعلى هذا يكون المجرار مصدر واميميا استعمل بمعنى اعم الفاعل ثم نقل الى اللفظ المذكور وقد يوجه بان المتكلم جاز في هذا اللفظ من معناه الاصل الى معنى آخر وهو محل الجواز قوله ومن الناس اه أقول فيه تحقير لهم بناء على ظهورهما دظنهم فان الناطق موصوف بالفصيح والغصاحة صفة للنطق فهما مختلفان في المعنى وان صدقا على ذات واحدة مع صدق الباطق على ذات اخرى بدون الفصيح وكذا العيف موصوف بالصارم والصارم بمعنى القاطع صفة له مع ان السيف اعم منه فيبطل ظن الترادف في هذين المثالين و ابعد منهما اتوهم المرادف فيما بين شيئين بينهما عموم وخصوص من وجه كالحيوان والابيض واماطن الترادف بين الموصوف والصفة المنسوبة له كالاتسان والكتابة بالامكان فهو ان كان باطلا ليشأ الا انه ليس بذكر البعد بالكلية مكان

منشأ الظن في المتساويين توهم انعكاس المرجبة الكلية كنهها فلما  
وجد وان كل مترادفين متحدان في الذات تخيلوا ان كل متحدين  
في ' لذات مترادفان واذا بطل الظن في المتساويين كان بطلانه  
في غيرهما نظير قوله لانه اما ان يصح الصكوت عليه اقول الاظهر ان  
يفعال لانه اما ان يقبل المخاطب فائدة تامة اى يصح الصكوت عليه  
فيجعل صحة الصكوت تفصيلا للفائدة التامة حتى لا يتوهم ' ان  
المراد بالفائدة الفائدة الجديلة التي يحصل للمخاطب من المركب  
التام فيلزم ان لا يكون مثل قولنا العماء فوقنا وغيره من الاخبار  
المعاومة للمخاطب مركباتا ما اذا لا يحصل منه للمخاطب فائدة  
جديدة؛ قوله ولا يكون معتبعا اقول هذا ايضا تفصيلا لصحة  
الصكوت اذ فيه نوع ابهام ايضا كانه قال المراد بصحة صكوت المتكلم  
على المركب ان لا يكون ذلك المركب معتد عي اللفظ آخر اعتد عاء  
المحكوم عليه للمحكوم به او بالعكس فلا يكون المخاطب ح منتظر اللفظ  
آخر كانتظاره للمحكوم به عند ذكر المحكوم عليه او انتظاره للمحكوم  
عليه عند ذكر المحكوم به وقد اشار الى ان المراد بالاعتد عاء اى  
الاعتد عاء والانتظار المنفيين ما ذكرناه بقوله كما اذا قيل زيد اذوح  
لا يتجه ان يقال يلزم ان لا يكون مثل ضرب زيد مركباتا ما لان  
المخاطب ينتظر ان يبين المضروب ويقال عمر او الى غير ذلك من  
القيود كالزمان والمكان قوله بمجرد النظر الى مفهوم اللفظ اقول  
يعني اذا جرد النظر الى مفهوم المركب ويقطع النظر من خصوصية

بالتكلم بل عن خصوصية ذلك المفهوم وينظر الى محصل مفهومه  
 وما هيته كان عند العقل محتملا للصدق والكذب فلا يرد ان خبر الله  
 وكذا خبر الرسول صلى الله عليه وسلم لا يحتمل الكذب لانا اذا قطعنا  
 النظر عن خصوصية التكلم ولا حظنا محصل مفهوم ذلك الخبر  
 وجدناه اما ثبتت شي لشئ او صلبه عنه وذلك يحتمل الصدق  
 والكذب عند العقل وكذا لا يرد ان مثل قولنا لكل اعظم من الجزء  
 وغيره من البداهيات التي يحتمل العقل بها عند تصور طرفيها مع  
 النخبة لا يحتمل عنده الكذب اصلا بل هو جازم بصدقه وواجب كمالا بامتناع  
 كذب به قطعانا اذا قطعنا النظر عن خصوصية تلك البداهيات ونظرنا  
 الى محصل مفهوماتها وما هياتها وجدناه اما ثبتت شي لشئ  
 او صلبه عنه وذلك يحتمل الصدق والكذب عند العقل بلا اشتباه  
 فالحاصل ان الخبر ما يحتمل الصدق والكذب عند العقل نظرا الى  
 ماهيته ومفهومه مع قطع النظر عما عدا ما احتج عن خصوصية مفهوم  
 ذلك الخبر وروح فلا اشكال في ان الاخبار باعوارها محتملة للصدق والكذب  
 وهي نصوص مشهورة وان تعريف الخبر باحتمال الصدق والكذب  
 يستلزم الدوران الصدق مطابقة الخبر للواقع والكذب عدم مطابقتها  
 للواقع والجواب ان ذلك اذا ما يرد على من فسر الصدق والكذب  
 بما ذكرتم واما اذا فسر الصدق بمطابقة النخبة الايفاعية والانتزاعية  
 للمواقع والكذب بعدم مطابقتها للواقع فلا يرد له اصلا قوله احتراز  
 عن الاخبار اقول اعترض عليه بان الكلام في تقميم الانشاء فلا

تكون تلك الاخبار داخلة في مورد القصة فكيف تخرج بتقيد  
 الدلالة بالوضع \* ويمكن ان يجاب عنه بان المراد الاحتراز من  
 تلك الاخبار اذا استعملت في طلب الفعل بطريق الانشاء على  
 هيل المجاز فتكون داخلة في الانشاء لكن دلالتها على المعنى  
 الانشائي مجازية فلا تعد مرالا ان الفاظها في الاصل اخبار  
 وان كان معانيها في هذا الاستعمال طلبا قوله لكن المص ادرج  
 الاستفهام تحت التنبيه أقول قبل عليه كيف يصح ادرجه في  
 التنبيه مع ان الاستفهام دال على الطلب دلالة وضعية والتنبيه ما  
 لا يدل على طلب الفعل دلالة وضعية \* واجيب بان الاستفهام  
 وان دل بالوضع على طلب الفهم لكنه لا يدل بالوضع على طلب الفعل  
 فلا يندرج في القسم الاول الذي هو الدال بالوضع على طلب الفعل  
 بل في التنبيه الذي هو ما لا يدل على طلب الفعل دلالة وضعية  
 ولعائل ان يقول الفهم وان لم يكن فعلا بحسب الحقيقة بل  
 هو انفعال او كيف لكنه يعلى عرف اللغة من الافعال الصادر عن  
 القلب والتمادي من الالفاظ معانيها المفهومة عنها بحسب اللغة  
 فيصدق على الاستفهام انه يدل بالوضع على طلب الفعل فلا  
 يندرج في التنبيه وايضا المط بالاستفهام من المخاطب هو تفهم  
 المحاطب للمتكلم لا الفهم الذي هو فعل المتكلم والتفهم فعل بلا  
 اشتباه فيلزم ما ذكرناه فان قلت ان التفهم ليس فعلا من افعال  
 الجوارح والتمادي من لفظ الفعل اذا اطلق هو الافعال الصادر

نحن الجوارح وقلت فعلى هذا يلزم ان لا يكون قولك علمنى وفهمنى  
 وما اشبههما امرا وهو ناطق قطعاً قولهم يعلم بمعنى المناجاة اللغوية أقول  
 قد يقال الاستفهام تنبيه للمخاطب على ما في ضمير المتكلم من  
 الاستعلام فالمناجاة اللغوية مرعية ويرد بان المقصود الاصلى من  
 الاستفهام فهم المتكلم ما في ضمير المخاطب لا تنبيه على ما في ضمير  
 المتكلم من الاستعلام فاذا لوحظ المقصود لم يكن تلك المناجاة مرعية  
 والامر في ذلك سهل قوله والنهي تحت الامر بناء على ان الترك هو  
 كف النفس أقول ذهب جماعة من المتكلمين الى ان المطلوب بالنهي  
 ليس هو عدم الفعل كما هو المتبادر الى الفهم لان عدمه مستمر من  
 الازل فلا يكون مقدورا للعبد ولا حاصل بتحصيله بل المطلوب  
 هو كف النفس عن الفعل وح يشارك النهي الامر في ان المطلوب بهما  
 هو الفعل الا ان المطا بالنهي فعل مخصوص وهو كلف عن فعل آخر  
 وح يمكن افراده في الامر كما ذكره ويمكن افراده عنه بان تقييد  
 الامر بانه طلب فعل غير كلف كما فعله بعضهم وذهب جماعة اخرى  
 منهم الى ان المطا بالنهي عدم الفعل وهو مقدور للعبد باعتبار  
 استمراره اذ له ان يفعل الفعل فيزول استمراره عنه وله ان  
 لا يفعله فيستمر استمراره وح لا يكون النهي مندرجا تحت الامر  
 قوله ولو اردنا اه أقول جعل الشارح طلب الشيء اعم من طلب  
 الفعل وطلب الترك لانه جعله متناولاً لطلب الفهم وطلب  
 غيره اهني طلب الفعل وطلب تركه وقد عرفت ان الاستفهام ايضاً

يدل علي طلب الفعل وكيف لا والمطلوب من الغير اما فعله نقططين  
 رايي واما فعله مع عدله علي راي آخر وليس المطب بالاهتفام  
 هو العمل فمتعين ان يكون هو الفعل اذ لا مقدور غيرهما اتفاقا  
 فالاول ان يقال الانشاء اذ دل علي طلب الفعل دلالة وصعية  
 فاما ان يكون المقصود حصول شيء في الذهن من حيث هو حصول  
 شيء فيه فهو الاستفهام واما ان يكون المقصود حصول شيء في  
 الخارج او عدم حصوله فيه فالاول مع الاستعلاء امرالح والثاني  
 مع الاستعلاء نهي او انما قيد الاستفهام بالحيثية لئلا يعترض  
 بنحو علمي وفهمي فان المقصود ههنا حصول التعليم والتفهيم في  
 الخارج لكن خصوصية الفعل اقتضت حصول اثره في الذهن وهذا  
 الفرق يحتاج الي تأمل صادق مع توفيق الهي والمؤفق هو الله تعالى  
قوله المعاني في الصور الذهنية من حيث وضع بازائها الالفاظ  
 أقول المعني اما مفعول كما هو الظاهر من معني يعني اذا قصد اي  
 المقصد واما مخفف معني بالتشديد هم مفعول منه اي المقصود  
 واياما كان فهو لا يطلق على الصور الذهنية من حيث هي بل  
 من حيث انها تقصد من اللفظ وذلك انما يكون بالوضع لان  
 الدلالة اللغوية العقلية او الطبيعية ليست معتمدة كما مرت اليه  
 الاشارة فلذلك قال من حيث وضع بازائها الالفاظ وقد يكتفى في  
 اطلاق المعني على الصورة الذهنية بمجرد صلاحيتها لان يقصد  
 باللفظ هو وضع لها اللفظ ام لا فالمناسب لهذا المقام هو الاول

لان المعنى باعتبارها يتصف بالافراد والتركيب بالفعل وعلى  
التانى بهلاحيية الافراد والتركيب قوله فان عبارة أقول يعنى  
ليس المراد ههنا من المعنى المفرد ما يكون محيطا لجزءه له ومن  
المعنى المركب ما يكون له جزء بل المراد من المعنى المفرد ما يكون  
لفظه مفرد او من المعنى المركب ما يكون لفظه مركبا لافراد  
ولتركيب صفتان للالفاظ صالحة ويوصف بها المعانى تبعافيقا للمعنى  
المفرد ما يستفاد من اللفظ المفرد والمعنى المركب ما يستفاد من اللفظ  
المركب وبعبارة اخرى المعنى المركب ما يستفاد جزءه من جزء لفظه  
والمعنى المفرد ما لا يستفاد جزءه من جزء لفظه سواء كان هذا للمعنى  
واللفظ جزءا ولا يكون للشيء منها جزء او يكون لاحد هما جزء دون الاخر  
قوله وكل مفهوم أقول ملخص الكلام ان ما حصل في العقل فهو  
بمجرد حصوله فيه ان امتنع للعقل فرض صدقه على كثيرين فهو  
الجزئي كذلك زيد فانه اذا حصل عند العقل امتحال فيه فرض  
صدقه على كثيرين والاى وان لم يمتنع بمجرد حصوله فيه فرض  
صدقه فهو الكلي فالكلية امكان فرض الاشتراك والجزئية استحالة  
قوله اى من حيث انه متصور أقول لما كان ظاهر العبارة يدل  
على ان المانع من الشككة هو نفس تصوره فيه على ان المراد منع  
ذلك المفهوم من حيث انه متصور قوله وقد وقع في بعض النسخ انه  
أقول من شأن هذا المهور ان القوم قد يصحون اللفظ بالكلي والجزئي  
وان كان بالعرض فيقولون اللفظ اما ان يمنع نفس تصور معناها



من وقوع الحركة فيه وهو الجزئي ولا يمنع فهو الكلي قولهم وانما قيل  
 بنفس التصور أقول يريد انه لو قيل كل مفهوم اما ان يمنع من  
 الحركة يفهم ان المقصور دمنعه من اشتراكه بين كثيرين في نفس  
 الامر اي امتناع اشتراكه بين كثيرين في نفس الامر فيلزم ان  
 يكون مفهوم واجب الوجود اذ اعلا في حد الجزئي فلما قيل  
 بالتصور علم ان المراد منعه في العقل من الاشتراك اي يمنع  
 العقل من ان يجعله مشتركا بين كثيرين ويمتنع فيه ذلك فلا  
 يمكن للعقل فرض اشتراكه فلا يلزم دخول مفهوم واجب الوجود في  
 حد الجزئي واما التقييد بالنفس فلئلا يتوهم دخول مفهوم  
 الواجب فيه اذا اظهروه العقل مع ملاحظة برهان التوحيد فان  
 العقل لا يمكنه فرض اشتراكه لكن هذا الامتناع لم يحصل  
 بمجرد تصوره وحصوله في العقل بل به وملاحظة ذلك البرهان  
 واما بمجرد تصوره وحصوله في العقل فيمكن للعقل فرض اشتراكه  
 قولهم كالكليات الرسمية أقول هي التي لا يمكن صدقها في نفس  
 الامر على شيء من الاشياء الخارجية والذمنية كاللا شيء فان  
 كل ما يفرض في الخارج فهو شيء في الخارج ضرورة وكل ما يفرض  
 في الذهن فهو شيء في الذهن ضرورة فلا يصدق في نفس الامر على  
 شيء منهما انه لا شيء وكلاهما ممكن بالامكان العام فان كل مفهوم فانه  
 يصدق عليه في نفس الامر انه ممكن ما لم يمتنع صدق نفسه  
 في نفس الامر على مفهوم من المفاهيم وكذلك وجود فان كل ما هو

في الخارج يصدق عليه انه موجود فيه وكل ما في الذهن يصدق عليه انه موجود في الذهن فلا يمكن صدق نقيضه على شيء اصلا لكن هذه الكليات الفرضية مع امتناع صدقها على شيء لا يمنع العقل بوجود حصولها فيه عن فرض الاشتراك بل يمكنه فرض اشتراكها بمجرد حصولها مع قطع النظر عن حصول نقائضها لجميع الاشياء وانما اعتبر القوم في التقييم الى الكلي والجزئي حال المفهومات في العقل اعني امتناعها عن فرض العقل لاشتراكها وعدم امتناعها عنه فجعلوا امثال مفهوم الواجب ونقائض المفهومات الشاملة لجميع الاشياء الذهنية والخارجية المحققة والمقدرة داخله في الكليات دون الجزئيات ولم يعتبروا حال المفهومات في انضمامها اعني امتناعها عن الاشتراك في نفس الامر وعدم امتناعها عنه فيه ولم يجعلوا تلك المذكورات داخله في الجزئيات بناء على ان مقصودهم التوصل ببعض المفهومات الى بعض وذلك انما هو باعتبار حصولها في الذهن فاعتبار احوالها الذهنية هو المناسب لما هو غرضهم قوله ومن مذهبنا يعلم انه أقول اى ومن اجل ان مفهوم واجب الوجود ومفومات الاشياء والامكن والاموجود كليات يعلم ان افراد الكلي التي يتحقق بها كليته لا يجب ان يصدق الكلي عليها في نفس الامر بل من افرادها ما يمنع صدقه عليها في نفس الامر فان مفهوم واجب الوجود يمنع صدقه في نفس الامر على اكثر من واحد والكليات

الفرضية يمتنع صدقها في نفس الامر على شيء واحد فضلا عما  
هو أكثر منه فالمعتبر في افراد الكلي إمكان فرض صدقه عليها إذ  
بهذا القدر يتحقق كليته وكون تلك الافراد محققة غير لازم  
لكليته نعم ما كان فرد الكلي في نفس الامر فلا بد ان يصدق عليه  
ذلك الكلي في نفس الامر أو أمكن صدقه عليه فيها ومنظير لك فائدة  
هذه النقطة التي علمتها هي في مباحث تحقيق مفهومات القضايا  
المحمورة قوله فالولم يعتبر نفس التصور أقول متعلق بقوله  
لان من الكليات ما يمنع الحركة أو قوله غالبا أقول إشارة الى  
ان بعض الكليات ليس جزء الجزئيات كالخاصة والعرض العام  
وأما الثلاثة الباقية فهي اجزاء لجزئياتها فان الجنس والفصل  
جزءان لماهية النوع والنوع جزء للشخص من حيث انه شخص  
وان كان تمام ماهيته قوله وكلمة الفع انما تكون بالتمعية الى  
الجزئى أقول لا يخفى ان هذا المعنى انما يظهر في الكلي بالقياس  
الى الجزئى الاضافى فان كل واحد منهما متضائف للاخر إذ  
معنى الجزئى الاضافى هو المفرد راج تحت شيء وذلك الفع يكون  
متناو لا لذلك الجزئى ولغيره فالكلمة والجزئية الاضافية مفهومان  
متضايفان لا يعقل احدهما الا مع الاخر كالهوية والبنوة واما  
الجزئية الحقيقية فهي تقابل الكلية تقابل العدم والملكية فان  
الجزئية منعه فرض الاشتراك بالصدق طين كثيرين والكلمة عدم  
المنع فالاولى ان يذكر وجه التعمية في الكلي والجزئى الاضافى

ثم يعال وانما سمى الحقيقي ايضا جزئيا لانه اخص من الجزئي  
 الاضافي فاطلق اسم الاسم على الخاص وتيسر بالحقيقي لما  
 منذ كره قوله وهي لا تقتصر بالجزئيات اقول وذلك لان  
 الجزئيات انما تدرك بالاحساسات اما بالحواس الظاهرة او  
 الباطنة وليس الاحساس مما يودي بالنظر الى احدا من آخر بان  
 يحس بمحمومات متعلدة وترتب على وجه يودي الى الاحساس  
 بمحمومات آخر بل لا بد لذلك المحمومات الاخر من احساس  
 ابتداء وذلك ظاهر لمن يراجع الى وجد انه وكذلك ليس ترتيب  
 المحمومات موديا الى ادراك كلي وذلك اظهر بالجزئيات  
 مما لا يقع فيها نظر وفكر اصلا ولا هي مما يحصل بفكر ونظر فليست  
 كاشية ولا متشعبة فلا غرض للمنطقي متعلق بالجزئيات فلا بحث  
 له عنها بل لا يبحث من الجزئيات في العلوم الحكيمة اصلا وذلك  
 لان المقص من تلك العلوم تحصيل كمال للنفس الانسانية الذي  
 يبقى ببقائها والجزئيات متغيرة متبدلة فلا يحصل من ادراكها  
 كمال يبقى ببقاء النفس وايضا الجزئيات غير منضبطة لكثرتها او  
 عدم انحصارها في عدد يتيقن قوة الايمان بتفاصيلها فلا بحث الا  
 عن الكليات فان قلت قد ذكرهنا الجزئي الحقيقي وميزه  
 الجزئي الاضافي والنسبة بينهما وذلك بحث عن الجزئي الحقيقي  
 قلت اما ذكرهنا فتصوير افهوم الجزئي الحقيقي لينتضح به مفهوم  
 الكلي وما بيان النسبة بين المعنيين فمن تمة التصوير اذ معرفة

النهمية بين المعنيين ونكشافان زيادة انكشاف واما الجزئي الاضافي  
 فان كان كلياً فاما بحث عنه لكونه كلياً وان كان جزئياً حقيقة فلا  
 بحث عنه واما تصوير مفهومه الشامل لقسميه فليس بحثنا عنه لان  
 البحث بيان احوال الشيء واحكامه لا بيان مفهومه قوله وربما يقال  
 الذي اتي على ما ليس بخارج عنها أقول هي عن الماهية فيسأل الذي  
 بهذا المعني الماهية لانها ليست بخارجة عن نفسها ويتناول اجزائها  
 المنقصة الى الجنس والفصل واما الذي اتي بالمعني الاول اي  
 الداخل في الماهية فيختص بالاجزاء وفي قوله وربما اشارة  
 الى ان اطلاق الذي اتي على المعني الاول اشهر قوله الابحار  
مشخصة أقول يعني ان افراد الانمان لا تشمل الاطن  
 الانسانية وعوارض مشخصة موجبة للمنع عن قبول فرض الاشتراك  
 وليس تلك العوارض معتبرة في ماهية تلك الافراد بل في كونها  
 اشخاصا معينة ممتازا بعضها عن بعض فتكون الانسانية تمام ماهية كل  
 فرد من تلك الافراد قوله وقولنا متفقين بالحقايق أقول هذا القول  
 يخرج الجنس مطلقا كما ذكره ويخرج العرض العام ايضا مطلقا  
 ويخرج الفصول البعيدة كالشعاع والنامي وابل الابعاد ويخرج  
 منه ايضا عوارض الاجناس كما هي فانه وان كان عرضا اما بالقياس  
 الى الانمان مثلا لكنه عامة بالقياس الى السموات واما القيد الاخير  
 اعني في جواب ما هو فانه يخرج الفصول مطلقا قريبة كانت  
 او بعيدة ويخرج العوارض ايضا مطلقا سواء كانت عوارض الانواع

از الاجتهاد يمكن ان كان اسناد اخراج الفصول والخصوص الى العبد الاخير اولي  
 واما اخراج العرض العام فقد قيل اسماؤه الى الاول والآخر واما عند  
 الي الثاني رعاية لادراجه مع الخاص والمشاركة اياه في العرضية في  
 تلك الاخراج بقيل واحد قوله لانها لا يقال في جواب ما هو اقول  
 اما العرض العام فلا يقال في جواب ما هو لانه ليس تمام ماهية ما هو  
 عرض عام له ولا في جواب اي شيء هو لانه ليس مميزا لما هو عرض عام  
 له واما الفصل والخاصة فلا يقالان في جواب ما هو لانها ليس  
 تمام ماهية لما كانا فصلا وعامة ولم يقلان في جواب اي شيء هو لانه  
 يتميزا انه والفصل يقال في جواب اي شيء هو في جوهره والخاصة  
 في جواب اي شيء هو في مرضه واما النوع والجنس فيقالان في  
 جواب ما هو اما النوع فلانه تمام الماهية لافراد متفقة الحقيقة  
 واما الجنس فلانه تمام الماهية المشتركة بين افراد متعلقة بالحقيقة  
 وميرد عليك تفاصيل هذه المعاني قوله بل لفظ الكل ايضا فان  
 المقول من كثيرين يغني عنه اقول وذو العلم مفهوم الكل هو  
 مفهوم المقول من كثيرين بعينه الا ان لفظ الكل يدل عليه اجمالا  
 ولفظ المقول يدل عليه تفصيلا لا يقال مفهوم الكل هو الصانع لان  
 يقال بالفرض علي كثيرين ومفهوم المقول من كثيرين ما كان  
 مقولا على كثيرين بالفعل فلا يغني عنه لان دلالة المقول بالفعل على  
 الصالح لان يقال على كثيرين بالالتزام ودلالة الالتزام ليست معتبرة  
 في التعريفات فلا نأخذ قول لم ير بالمقول على كثيرين في تعريف

الكليات إلا العالم لان يقال على كثيرين اذ لو اراد به المقول  
 بالفعل لخرج من تعريفات الكليات مفهومات كلية ليست لها  
 افراد موجودة في الخارج ولا في الذهن فانها لا يكون مقولة  
 بالفعل بل بالصلاحيية فيكون المقول على كثيرين بمعنى الكلي  
 فيغني عنه قوله بالتخصيص بالنوع الخارجي ينافي ذلك أقول  
 فان قلت ما هو موال عن الحقيقة ولا حقيقة الا للموجودات  
 الخارجية فيلزم التخصيص بالنوع الخارجي قطعاً قلت  
 ما هو موال عن الماهية وهي اعم من ان يكون موجودة في  
 الخارج ام لا فكيف يجوز التخصيص بالنوع الخارجي مع وجوب  
 انحصار الكلي في الخمسة فان المفهومات التي لم يوجد شيء من  
 افرادها التي هي تمام ماهيتها كالعنقاء مثلاً لا يندرج في غير  
 النوع قطعاً فلما اخرج عنه لم ينحصر الكلي في الاقسام الخمسة فلا  
 يجوز ان يقال المتعبر في الكلي ان يكون موجوداً في الخارج  
 ولو في ضمن فرد واحد لان ما سبق من مفهوم الكلي يتناول  
 الموجود والمعدوم والمحكن والممتنع وصيأتي تقسيم الكلي بحسب  
 الوجود في الخارج الى هذه الاقسام نعم المقصود الاصلي  
 معرفة احوال الموجودات اذ لا كمال يعتد به في معرفة احوال  
 المعدومات الا ان قواعد الفن شاملة لجميع المفهومات موجودة  
 او معدومة ممكنة او مستنعة والمقصود الاصلي من الفن ان يحتعمل  
 في معرفة احوال الموجودات وقد يحتعمل في معرفة المفهومات

الاعتبارية وبیان احوالها واحكامها فان هذه المعرفة بحتم  
 اليها في معرفة احوال الموجودات الحقيقية ولذا قيل لولا  
 الاعتبارات لبطلت الحكمة قوله وبين نوع آخر أقول هذا القدر  
 انه في كون الجزء تمام المشترك بين الماهيتين نوع آخر كما في كونه  
 جنسا فانه اذا كان الجزء مشتركا بين الماهية وبين نوع آخر فقط  
 وكان تمام المشترك بينهما كان جنسا قريبا له واذا كان الجزء  
 مشتركا بين الماهية وبين نوعين آخرين او انواع الاعراض كان  
 تمام المشترك بين الماهية وبين النوعين الآخرين او الانواع  
 الاخر كان ايضا جنسا قريبا للماهية وان كان تمام المشترك  
 بينهما وبين احد النوعين او الانواع الاخر كان جنسا بعيدا لها  
 فالاعتبار في مطلق الجنس ان يكون تمام المشترك بين الماهية  
 وبين نوع آخر هو تمام المشترك بالقياس الى كل ما يشارك  
 الماهية في ذلك الجنس او لا ومتطلع عن قريب على هذا المعنى  
 فقوله او لا يكون معناه ان الجزء لا يكون تمام المشترك بين الماهية  
 وبين نوع ما من الانواع اصلا قوله اي جزء مشترك لا يكون  
 جزء مشترك خارجا عنه أقول هذا تفسير لقوله الجزء المشترك  
 الذي لا يكون وراءه جزء مشترك بينهما قوله وهذا الكلام  
 وقع في البين أقول يعني قوله وربما يقال واما تفهيم تمام المشترك  
 بما ذكره او لا فصلا بل منه قطعا قوله لانه مقول على واحد فيقال  
 هذا زيد أقول كون الجزء الحقيقي مقولا على واحد انما هو



بحسب الظاهر وما يحسب الحقيقة فالجزئي الجمعي لا يكون مقولا  
 ومحمولا على شيء أصلا بل يقال وجعل عليه المفهومات الكلية فهو  
 مقول عليه لا مقول به وكيف لا وحمله على نفسه لا يمتنع قطعا اذ  
 لا بد في الحمل الذي هو التسمية ان يكون بين امرين متغايرين و  
 حاد عليهما غيرهما بما يستتبع ايضا واما قولك هذا زيد فلا بل فيه من  
 التناويل لان هذا الاشارة الى شخص معين ولا يرد بزيد ذلك الشخص  
 والا فلا حمل من حيث المعنى كما عرفت بل يراد به مفهوم محض  
 بزيد او صاحب اسم زيد وهذا المفهوم كلي وان فرغ التحصا في شخص  
 واحد فالحمل اعني المقول على غيره لا يكون الا كليا قوله وبقولنا  
 مختلفين بالصفات اقول ويخرج به ايضا اصول الانواع وعواصمها  
 لكن القيل الاخير اعني في جواب ما هو يخرج الفصول والخصوص  
 مطلقا فلذلك اصل اخر اجمعا اليه واما العرض العام فلا يخرج الا  
 بالقياس الاخير قوله الغوم رتبوا الكليات اقول لا يخفى عليك ان  
 القواعد الكلية لا تنفص من المجتدى الا بالامثلة الجزئية فلذلك  
 قرئ كتب الغنون مشحونة بالامثلة تمهيدا على المتعلم المجتدى  
 فاصحاب هذا الفن ذكروا في مباحثه امثلة جزئية فآوردوا في  
 مباحث الكليات امثلة من الكليات المخصوصة وفي ترتيب الانواع  
 والاجناس كليات مخصوصة مرتبة كما بينه قوله فنقول الجنس اما  
 قريب او بعيد اقول قد عرفت ان الجنس يجب ان يكون تاما  
 المشترك بين الماهية وبين غيرها فاما ان يكون تاما المشترك

بالقياس الى كل ما يشارك الماهية فيه اولا فالاول لا بد ان يكون هو ابا عن الماهية وعن جميع مشاركاتنا فيه فيكون الجواب من الماهية وعن بعض مشاركاتنا فيه هو الجواب عنها وعن جميع ما يشاركها فيه وهذا يحمي جهة قريبا والثاني اعني ما لا يكون تمام المشترك الا بالقياس الى بعض ما يشاركها فيه يقع جوابا عن الماهية وعن بعض ما يشاركها دون بعض آخر فيكون الجواب عن الماهية وعن بعض ما يشاركها فيه غير الجواب عنها وعن البعض الاخر وهذا يحمي جنما بعيدا والضابطة في معرفة مراتب البعد ان يعتبر هل الاجوية الشاملة لجميع المشاركات وينقص منه واحد فما بقي فهو مرتبة البعد واعلم ان الجسم النامي جنس بعيد للانسان بمرتبة واحدة وجنس قريب للحيوان فانه نوع اعاني مركب من جنمه القريب الذي هو الجسم النامي ومن فصله الذي هو الجسم المتحرك بالارادة وان الجسم جنس للانسان بعيد بمرتبتين وللحيوان بمرتبة واحدة وجنس قريب للجسم النامي وان الجوهر جنس للانسان بعيد بثلاث مراتب وللحيوان بمرتبتين وللجسم النامي بمرتبة واحدة وجنس قريب للجسم وكل ذلك ظ بالتأمل الصادق واعلم ايضا ان ترتب الاجناس مما لا يجب بل يجوز ان تتركب ماهية من جنس قريب لا يكون فوجه جنس ولا تحت جنس كما ميأتي عن قريب هذه المعاني مفصلة قوله ولاخص أقول اي ولاخص مطلقا ولا من وجه والالجار وجود تمام

المشترك الذي هو الكل بدون جزئه الذي هو اخص منه مطلقا  
 ارم من وجه واذا لم يكن اخص من وجه لم يكن اعم من وجه ايضا  
 وذلك ان تقول ولا اخص اى مطلقا وتجعل ولا اعم متنا ولا الاعم  
 مطلقا ومن وجه <sup>و</sup> والسماح ان الاخص من وجه له خصوص  
 باعتبار وعموم باعتبار فان همت لاحظت خصوصيته وادرجته فيما  
 لزم من الاخص مطلقا وهو جزاء وجود الكل بدون الجزء وان  
 همت اعتبرت عمومته وجعلته مشاركا للاعم مطلقا فيما لزمه من  
 وجوده بدون تمام المشترك قوله لكان موجودا في نوع آخره  
 أقول قيل عليه تحقيق معني العموم لا يتوقف على ان لا يكون  
 تمام المشترك موجودا في النوع الاخر الذي هو بازائه لجواز ان  
 يكون تمام المشترك موجودا ايضا في هذا النوع فيكون بعض <sup>النوع</sup> تمام  
 هذا المشترك اعم منه لصدقه على تمام المشترك وعلى هذا النوع  
 فيكون له فردان واما تمام المشترك فلا يصدق على نفسه اذ لا  
 يكون الشيء فردا لنفسه بل على هذا النوع فيكون له فرد واحد فيكون  
 اخص واجيب باننا نقرر الكلام مكنى اجزاء الماهية اما ان يكون تمام  
 المشتركة بينهما وبين نوع ما من الانواع المبينة لها اولاد اول هو  
 الجنس والثاني اما ان لا يكون مشتركا اصلا بينهما وبين نوع ما مبائن  
 لها فيكون فصلا للماهية <sup>التي</sup> يميزها عن جميع المبائنات واما ان يكون  
 مشتركا بينهما وبين نوع ما مبائن لها لوح لا يجوز ان يكون تمام المشترك  
 بينهما لانه خلاف للقول بل لابد ان يكون بعضا من تمام المشتركة

بينهما ما هما كتمام مشترك هو بعضه وجزءه في هذا البعض اما ان لا  
 يكون مشتركا بين تمام المشترك وبين نوع مبادئ له او يكون مشتركا  
 فلاول يكون مميزا لتمام المشترك عن جميع الماهيات المباشرة له فيكون  
 فصلا لجنس الماهية الذي هو تمام المشترك فيكون فصلا للماهية في  
 الجملة والثاني انما يكون مشتركا بين تمام المشترك وبين نوع ما  
 مبادئ له لا يجوز ان يكون تمام المشترك بين الماهية وذلك النوع  
 المبادئ لتمام المشترك والالكان جنسا داخل في القسم الاول لان ذلك  
 النوع مبادئ للماهية ايضا فلا بد ان يكون بعضا من تمام المشتركة  
 بينهما ما هما كتمام مشترك آخر ولا يجوز ان يكون هو تمام المشترك  
 الاول لان هذا النوع الذي هو بازاء تمام المشترك مبادئ له فلو وجد  
 فيه كان ~~م~~ لا عليه لان الكلام في الاجزاء المحمولة فلا يكون مبادئ  
 له فاندفع بذلك كون تمام المشترك الثاني بعينه هو تمام المشترك  
 الاول لكن اذا قيل ان بعض تمام المشترك الذي كلامنا فيه اما ان يكون  
 مشتركا بين تمام المشترك الثاني وبين نوع ما مبادئ له او لا فالثاني  
 يكون فصلا للجنس الذي هو تمام المشترك الثاني والاول اما ان  
 يكون تمام المشترك بين الماهية وبين هذا النوع الذي هو بازاء تمام  
 المشترك الثاني وهو خلاف المفروض كما عرفت واما ان يكون بعضا  
 من تمام المشترك فهناك تمام مشترك ثالث اتجه ان يقال لم لا يجوز  
 ان يكون هذا الثالث بعينه هو الاول بان يكون بازاء الماهية نوعا  
 متبائنا ومباثنا للماهية يشار كما اكل منهما في تمام مشترك

بين الماهية وذلك النوع ولا يوجد ذلك أى تمام المشترك المذكور  
 فى النوع الآخر فيكون الجزء الذي هو بعض تمام المشترك موجودا  
 فى كل من النوعين واعم من كل واحد من تماهى المشترك فلا  
 يكون فصل جنس وهذا الاعتراض مما لا دفع له الا اذا ثبت  
 انه لا يجوز ان يكون لماهية واحدة جنمان لا يكون احدهما  
 جزءا للآخر ولم يثبت فلا بد من ترك هذا الدليل والتصحيح  
 بل دليل آخر وهو ان يقال جزء الماهية اذا لم يكن تمام ~~المشترك~~  
 بينها وبين نوع من الانواع المايضة لها فاما ان لا يكون مشتركا  
 بينها وبين نوع مباين لها كان مميزا لها من جميع المباينات  
 واما ان يكون مشتركا بينها وبين غيرها ولكن لا يكون تمام المشترك  
 بينهما فهذا الجزء لا يمكن ان يكون مشتركا بين الماهيتين جميع  
 ما هذا ما اذ من جملة الماهيات ماهية بمبطة لجزء لها فيكون  
 هذا الجزء مميزا للماهية عن الماهيات التي لا تشاركها في هذا  
 الجزء فيكون فصلا للماهية \* فان قلت فعلى هذا تنحصر اجزاء  
 الماهية فى الفصل وحده لان جزء الماهية لا يجوز ان يكون جزءا  
 لجميع ما هذا لما ذكرتم فيكون مميزا للماهية عما لا يشاركها فيه  
 فيكون فصلا لها \* قلت لا يكفي في كون الجزء فصلا للماهية مجرد  
 تمييزه لها في الجملة بل لا بد ان لا يكون تمام المشترك بينها و  
 بين نوع آخر قوله او ينتهى الى بعض تمام مشترك معا وله اقول  
 الظاهر في العبارة ان يقال او ينتهى الى تمام مشترك معا وله بعض

تمام المشترك قوله وان لم يكن لها جنس أقول وذلك بان يتركب  
مثلا من امرين متعاويين ومساويين للماهية فيكون كل واحد  
منهما فصلا لها فانحصارا جزاء الماهية في الجنس والفصل بان  
يكون بعضها جنما وبعضها فصلا ويكون كلها فصولا وسياتي ذكر هذه  
الماهية قوله ان الكلام في الاجزاء المفردة أقول قد يناقش ح في انه  
كيف يعد الجسم النامي من الاجزاء المفردة مع كونه مركبا قوله  
لان المقول باي شيء هو انما يطلب ما يميز الشيء في الجملة أقول  
اذا مثل عن الانعام باي شيء هو كان المطلوب ما يميزه في الجملة  
سواء ميزه من جميع ما عداه او عن بعضها وسواء ميزه تميزا  
ذاتيا او عرضيا فصيح ان يجاب باي فصل او يدقربا كان او بعيدا  
كالناطق والحماس والنامي وقابل الابعاد وان يجاب بالخاصة  
ايضا واذا قيل اي شيء هو في جوهره لم يصح الجواب بالخاصة  
وصح بالفصول المذكورة كلها وكذا اذا قيل اي جوهره هو في ذاته صح  
الجواب بجميع تلك الفصول واما اذا قيل اي جسم هو في ذاته لم يصح  
الجواب الابعاد القابل للابعد واذا قيل اي جسم نام هو في ذاته  
لم يصح الجواب بالقابل والنامي ايضا واذا قيل اي حيوان هو في ذاته  
تعين الناطق في الجواب قوله كما هيئة الجنس العالي او الفصل  
الاخير أقول انما مثل بهما لامتناع تركبهما من الجنس والفصل  
معا والالم يكن الجنس العالي عاليا ولا الفصل الاخير اخيرا فاذا  
فرض تركبهما من اجزاء وجب ان تكون تلك الاجزاء متساوية قوله

والما اعتبر القرب والبعد أقول اعترض عليه بان قواعد الفن  
 مامة شاملة للمفهومات كلها سواء كانت محققة الوجود أو لا فلا  
 يكون تحقق الوجود مقتضيا لتخصيص البحث به فالصواب ان  
 يقال الانقسام الى القرب والبعد لا يتصور في الفصول المميزة عن  
 المشاركات الوجودية فان للماهية اذا تركبت من امور متميزة كان  
 تمييز كل منها للماهية كتمييز الاخر لها فلا يمكن عد بعضها قريبا  
 وبعضها بعيدا فلذلك عصى اعتبار الانقسام الى القرب والبعد  
 بالفصول المميزة عن المشاركات الجنعية ويرد عليه ان الانقسام  
 اليهما متصور في تلك الفصول ايضا فانا اذا فرضنا ماهية مركبة من  
 جنس وفصل وفرضنا ذلك الجنس مركبا من امرين متساويين  
 كان كل واحد من الامرين المتساويين فصلا مميزا ، ذلك الجنس  
 من جميع المشاركات الوجودية ومميز لتلك الماهية عن بعض  
 المشاركات الوجودية فنقد وجد احوال الفصول للميزة عن المشاركات  
 لوجودية مختلفة في التمييز فمع يمكن ان يقال الفصل المميز للماهية  
 مما يشارك في الوجود ان ميزها عن جميعها فهو فصل قريب لها  
 وان ميزها عن بعضها فهو فصل بعيد لها فالاولى الاقتصاد على ما  
 ذكره الفارح فان تحقق الوجود يقتضي زيادة الاعتناء به  
 وربما يقتضي بعض المتأخرين ما ذكر وتحال معرفة ما عداه على  
 المقايمة به واما التعريفات فالاولى بها عمومها لكل قوله فانه من  
 مطارح الاذكياء أقول يعني ان الاعتدال لم يمتناع وجود

الماهية المركبة من امرين متماويين مما يلقيه الاذكياء فيما بينهم  
 ويطرحون عليه افكارهم اى هو من المباحث الدقيقة التي يعتني  
 بها الاذكياء ويتعرضون لغفوتها او دفعها او يعنى انه مما يطرح  
 فيه الاذكياء ويوقع في الغلط كانه مزلة تزل فيها اقدام اذهانهم  
 والمقصود منه الاشارة الى ما فى الدليلين من الانظار اما فى  
 الاول فبان يقال لان وجوب احتياج بعض اجزاء الماهية الحقيقية  
 الى بعض مطلقا وانما يجب ذلك فى الاجزاء الخارجية المتمايزة  
 فى الوجود العيني واما فى الاجزاء المحمولة فلا لانها اجزاء  
 ذهنية لا تمايز بينها فى الوجود الخارجى قطعا وان يقال جاز  
 احتياج كل ~~الاجزاء~~ الى الاخر من وجهين مختلفين فلا يلزم دور  
 وجاز ايضا ان يحتاج احدهما الى الاخر من دون العكس فلا محذور  
 اذ لا يلزم من التماوى فى الصدق التماوى فى الحقيقة فجاز  
 ان يكونا متخالفين بالماهية فلا يلزم من الاحتياج من احد  
 الطرفين دون الاخر ترجيح بلا مرجح \* واما فى الدليل الثانى  
 فبان يقال اننا نختار ان احد الجزئين يصدق عليه الجوهر و  
 ان الجوهر خارج عنه وقولك فلا يكون العارض بتمامه عارضا  
 وانه مع قلنا استحالة ممنوعة فان العارض للشيء بمعنى الخارج  
 عنه لا يجب ان يكون خارجا عنه بجميع اجزائه فان الانحاز  
 اذا قيس الى الناطق لم يكن عينه ولا جزءه بل خارجا عنه وليس  
 بتمامه خارجا عنه نعم العارض للشيء بمعنى القائم به لا يجوز ان



لا يكون بتمامه عارضا له وبين المعنيين بكون بعيل قوله كالفردية  
 للثلاثة وقوله كالكتابة بالفعل للامان وقوله كالمواد للزنجي  
 أقول هذه من الماسمحات المشهورة في عباراتهم والامثلة المطابقة  
 هي الفرد والكاتب بالفعل والاصود لان الكلام في الكلي الخارج  
 عن ماهية افراده فلا بد ان يكون محمولا على تلك الماهية وافرادها  
 لكنهم تسامحوا فذكروا مبدأ المحمول بدله اعتقادا على فهم  
 المتعلم من سياق الكلام ما هو المقصود منه وقص على ما ذكرناه مائرا ما  
 قما سمحوا فيها من امثلة الكليات قوله فان ما يمتنع انفكاكه عن

الماهية في الجملة اما ان يمتنع انفكاكه عن الماهية من حيث انه ١ -

موجودة او يمتنع انفكاكه عن الماهية من حيث دلالته على  
 قيل عليه ان قوله في الجملة ان كان متعلقا بقوله يمتنع كان المعني  
 ان اللازم ما يمتنع في الجملة انفكاكه عن الماهية ورح يدخل في  
 اللازم كل عرض مفارق اذ لا بد لثبوته للماهية من علة فاذا  
 اصبحت تلك العلة كان ذلك العرض ممتنع الا انفكاك عن الماهية  
 في تلك الحالة وان كان متعلقا بالماهية على ما توهم لم يكن له معني  
 اصلا الا ان يقال المراد به الماهية من غير تعييل فهو فيردان الماهية  
 من غير تعييل هي الماهية من حيث هي هي فكيف ينقسم الى  
 الماهية الموجودة والى الماهية من حيث هي فالاولى ان يقال  
 المراد بالماهية في تعريف اللازم الماهية الموجودة فاللازم ما يمتنع  
 انفكاكه عن الماهية الموجودة وما يمتنع انفكاكه عن الماهية الموجودة

اما ان يمنع انفكاكه عن الماهية من حيث هي اولافا لاول  
 لازم للماهية وهو الذي يلزمها مطلقا اي في الذ من والخارج  
 معا والثاني لازم الوجود اي لازم الماهية الموجودة اي في الخارج  
 محققا ومقدرا قوله ولو قال لازم ما يمنع انفكاكه عن الشيء  
 أقول انما يقال المص ذلك لانه قسم الكل بالقياس الى ماهية افراده  
 الى ثلاثة اقسام احد ما ان يكون الكل نفس تلك الماهية وثانيها ما يكون  
 جزءا لها وثالثها ما يكون خارجا عنها فلما قسم جزء الماهية  
 بالنسبة اليها الى جنس وفصل اراد ان يسمي الكل الخارجي  
 منها بالقياس اليها الى لازم وغير لازم فان ذلك هو مقتضى  
 معنى كلامه قوله في والذي يكفى تصويره تصور ملزومه اقول لابد  
 في الجزم من تصور النسبة بينهما قطعا فاما ان يقال المراد ان  
 تصويره مع تصور ملزومه وتصور النسبة بينهما كاف في الجزم واما  
 ان يقال تصورهما يقتضى تصور النسبة والجزم معاقوله كتماوي  
 الزوايا اقول اذا وقع خط مستقيم على مثلث بحيث يحد ثلث من  
 جنبه زاويتان متماديتان فكل واحد منهما يسمى قائمة وهما  
 قائمتان هكذا  $\perp$  فاذا وقع خط بحيث يحد هفاك زاويتان  
 مختلفتان في الصغر والكبر فالصغرى تسمى حادة والكبرى  
 منفرجة هكذا  $\sphericalangle$  واما المثلث فهو الذي يحيط به ثلاثة خطوط  
 مستقيمة هكذا  $\triangle$  وقد دل البرهان الهندسي على ان الزوايا  
 الثالث التي في المثلث متمادية لزاويتين قائمتين فتماوي الزوايا

للغائمتين لازم لماهية المثلث سواء وجدت في الذهن ادى  
 الخارج لكن جزم العقل باللزوم بينهما لا يحصل بمجرد تصور  
 المثلث وتصور تمازي الزوايا للغائمتين بل لابد هنا كمن برهان  
 مندمي قوله وهنا نظر أقول حاصله ان التقهيم الي البين  
 وغير البين على ما ذكره ليس بمحاصر مع ان المتبادر من كلامهم  
 ان لازم الماهية منحصر فيهما ومن زعم ان مقصودهم منع الجمع  
 لا الانفصال التحقيقي لم يأت بما يعتد به لغوات الانضباط  
 قوله لجواز توقفه على شيء آخر أقول يعني ان لازم الماهية  
 اذا لم يكن تصورهما كافيا في الجزم باللزوم بينهما وجب ان  
 يتوقف الجزم به على امر مغائر لتصورهما ولا يجب ان يكون  
 ذلك الامر الموقوف عليه هو الوسيط بل يجوز ان يكون شيئا  
 آخر كالحديث واغواته وتوضيحه ان المحتاج الي الوسيط بالمعنى  
 المذكور يكون قضية نظرية والذي يكفي تصور طريقه في  
 الجزم به يكون قضية اولية فكأنه قال للزوم الذي بين الماهية  
 ولانها اما بدئية اولي واما نظري كعبي فورد انه يجوز ان لا يكون  
 نظريا ولا اوليا بل يكون بدئيا مغائرا لاولي كالحديث والتجربى  
 والحمى فمن اراد حصر لازم الماهية في البين وغيره وجب  
 ان لا يعتبر في مفهوم غير البين الاحتياج الي الوسيط بل يكفي  
 بعدم كون تصور اللازم مع تصور الملزوم كافيا في الجزم باللزوم  
 وح يظهر الا تحصار ويكون غير البين منقسم الى نظري يفتقر

الى الوسط والى بل يهيم يفتقر الى امر آخر موصي بتصور الطرفين والوسط  
قوله وهذا يقال البين على اللازم أقول فلما هو اللازم الذهني للمعتبر  
في الدلالة الاتزامية فان لزوم شيء لشيء اما ان يكون بحسب  
الوجود الخارجي على معنى انه يتمتع وجود الشيء الثاني في الخارج  
منفكا عن الشيء الاول كالحلوث للحم ويسمى لزوما خارجيا واما  
ان يكون بحسب الوجود الذهني على معنى انه يتمتع حصول الشيء  
الثاني في الذهن منفكا عن حصول الشيء الاول فيه لو حاصله انه  
يتمتع ادراك الثاني بدون ادراك الاول ويسمى لزوما ذهنيا  
واما ان يكون بالنظر الى الماهية من حيث هي هي على معنى انها  
يتمتع ان يوجد باحد الوجودين منفكا عن ذلك اللازم بل اينما  
وجدت كانت معه موصوفة به ويسمى هذا اللازم لازما للماهية فان  
قلت لازم للماهية من حيث هي هي يجب ان يكون لازم مذهبيا لان  
الماهية اذا وجدت في الذهن وكانت موصوفة به وجب ان يوجد ذلك  
اللازم فيه ايضا فيكون لازم الماهية لازما ذهنيا قطعيا فيكون بينا بالمعنى  
الاخص فلا يجوز انة امه الي اللازم البين بالمعنى الاعم وغير البين  
قلت الواجب لي لازم الماهية ان يكون بحيث اذا وجدت الماهية في  
الذهن كانت متبعة به ولا يلزم من ذلك ان يكون اللازم مدركا  
مفعورا به فان ماهية المثلث اذا وجدت في الذهن كانت موصوفة  
بكون زواياها المثلث معاوية لقائمتين ومع ذلك يمكن ان لا يكون  
للهذه من شعور بمفهوم الماواة للمذكورة فضلا عن الحزم بثبوتها

لما هيئة الثالث فليس كل ما كان حاصلًا للماهية للدركة في الذهن  
يجب ان يكون مدركا فان كون الماهية مدركة صفة حاصلة لها  
هناك مع انه لا يجب الشعور به والا يلزم من ادراك امر  
واحد ادراك امور غير متناهية بل يجوز ان يكون لازم الماهية  
بحيث يلزم من تصورهما الجزم باللزوم بينهما وان لا يكون كذلك  
فصح الانقسام الى البين بالمعنى الاعم وغير البين ويجوز ان يكون  
لحيث يلزم من تصور الملزوم اي الماهية تصوره هيكون بينا  
بالمعنى الاخص وان لا يكون بهذا الحيثية قوله والمعنى الاول اعم  
أقول اعترض عليه بان المعتبر في الاول هو كون تصوره ما كافيين  
في الجزم باللزوم والمعتبر في الثاني هو كون تصور الملزوم كافيا في  
تصوره اللازم وبهذا المقتدار لم يتبين كون الاول اعم <sup>فصل</sup> اذ ربما كان  
تصور الملزوم كافيا في تصور اللازم ولا يكون التصوران معا كافيين  
في الجزم باللزوم فلا بد من دليل \* نعم لو فصل البين  
بالمعنى الثاني بما يكون تصور الملزوم كافيا في تصور اللازم مع  
الجزم باللزوم كان المعنى الثاني اخص من الاول بلا شبهة لكن  
لم يثبت هذا التعبير في كلامهم قوله وقولنا نقتضيه جرح الجنس  
والعرض العام أقول وكذا يخرج فصول الاجناس كالحماس وما  
فوقه لكن القيد الاخير يخرج الفصول مطلقا اعني فصول الانواع  
والاجناس فلذلك اسند اخراج الفصول اليه قوله يخرج النوع  
والفصل والخاصة أقول عروج النوع بهذا القيد مما لا شبهة

فيه وكذا خروج فصل النوع كالناطق واما فصول الاجناس اعني  
الفصول البعية للانواع فيخرج بالقييد الاخير قوله واما كانت هذه  
التعريفات رموما اقول الماهيات اما حقيقية اي موجودة في الاعميان  
واما اعتبارية اي موجودة في الازمان اما الحقيقية فالتمييز بين  
ذاتياتها وعرضياتها في فاية الاشكال لالتباس الجنس بالعرض  
العام والفصل بالخاصة فيتعمد التمييز بين حدودها ورمومها  
المصاة بالحدود والرموم الحقيقية واما الاعتباريات فلا اشكال  
فيها لان كل ماهود اخل في مفهومها فهو ذاتي لها اما جنس ان  
كل مشترك واما فصل ان لم يكن مشتركاً وكل ما ليس داخل في مفهومها  
فهو عرضي لها فلا اشتباه بين حدودها ورمومها المصاة بالحدود  
والرموم الا التي قوله حاصلات مفهوماتها اولا ووضعت اسمائها  
بازائها اقول كما صرح بذلك الشيخ الرئيس في مباحث الجنس  
من كتاب الففاء قوله فتكون هي اقول اي هذه التعريفات التي  
هي تفاصيل لتلك المفومات التي وضعت الاسماء بازائها حد ود  
اصية للكليات لارموم اصية لها نعم لو كانت تلك الاسماء  
موضوعة لمفومات آخر ملزمة مماوية لهذه المفومات المذكورة  
في هذه التعريفات لكانت رموما اصية لها ا قوله وي تمثيل  
الكليات اقول قد سبق انهم يمتماحون فيذكرون النطق مثلا  
ويريدون به الخاطي والمص ترك المعامحة تنبيها على تلك الغائبة  
قوله لا يصدق على افراد الانسان بالمواطاة اقول بل النطق

بصدق على افراده اعني نطق زيد ونطق عمرو ونطق خالد بالمواطاة  
فيكون كليا بالقياس اليها واما بالقياس الى افراد الانسان فلا نعم  
اذا اشتق منه الناطق او ركب مع ذو كان ذلك المشتق او المركب  
كليا بالقياس الى افراد الانسان لحمله عليها بالمواطاة وقس عليه  
الصحيح والمغيب ونظائرهما وبعضهم جعل الحمل ثلثة اقسام  
حمل المواطاة وحمل الاشتقاق وحمل التركيب ولما كان مودي  
الاخيرين واحدا كان جعلهما قسما واحدا في قوله فيكون اقسام  
الكلي سبعة اذ أقول هذا في غاية الظهور لان المقسم يجب ان يكون  
معتبرا في كل واحد من اقسامه فاللارم اذا قسم الى خاصة وعرض  
عام فالقسمان هما اللازم الذي هو خاصة واللازم الذي هو عرض  
عام والمفارق اذا قسم اليهما كان القسمان المفارق الذي هو خاصة  
والمفارق الذي هو عرض عام فالخاصة والعرض العام اللذان وقعا  
قسمين للارم غير الخاصة والعرض العام اللذين وقعا قسمين  
للمفارق فاقسام الكلي الخارج اربعة على مقتضى تقسيمه ومن  
اراد حصره في قسمين وجب عليه ان يقسمه اولا الى الخاصة  
والعرض العام ثم يقسم كل واحد منهما الى اللازم والمفارق  
فيظهر انحصار الكلي في خمسة اقسام وقد يعتذر للمصنف بان  
اللازم انقسم الى الخاصة والعرض العام باعتبار الاختصاص بما هي  
واحدة وعدم الاختصاص بها والمفارق انقسم اليها بهذا الاعتبار  
ايضا فعلم ان مفهوم الخاصة في اللازم والمفارق ما يختص بما هي

واحدة وان مفهوم العرض العام فيهما مالا يختص به بل يعمها  
وغيرها فقد رجع محصول الاقسام الاربعة الى معنيين مطلعين  
يرتد كل منهما في اللازم والمفارق وصار الكل خارج منحصرا  
فيهما مان لوحظا هـ التجميع كان الاقسام اربعة وان لوحظ  
محصول تلك الاقسام رجعت الى اثنين فالعارج نظر الى الظ  
فحكم بعدم صحة التفريع والمص كانه نظر الى زيادة الاقسام في  
المال فلذلك فرغ على تقسيمه الانحصار في الخمسة قوله في مباحث  
الكلي والجزئي اقول ذكر الجزئي هنا على حيل التبعية اذ قد  
سبق ان ليس لصاحب هذا الفن فرض متعلق بالجزئيات فلا  
يبحث له من احوال الجزئي لكنه تصور مفهوميه اعني الحقيقي الذي  
مضي والاصافي الذي ميل كره وبين النسبة بين مفهوميه تقيما  
للتصور ويررهما بين النسبة بين الاصافي والكلي ايضا توضيحا  
لتصوره قوله اما ان يكون ممتنع الوجود في الخارج الخ اقول  
هذا الامكان هو الامكان العام مقيد بجانب الوجود فيقابل الممتنع  
كما ذكره ويتفول الواجب كما ميل كره اعني قوله والاول كالباري  
تعالى فلا يتجه ان يقال ان اراد الامكان العام كان متناولا  
للممتنع لامقابل له وان اراد الامكان الخاص فلا يندرج تحته  
الواجب والحاصل ان الكلي امام معدوم في الخارج وهو محال  
ممتنع الوجود فيه ويمكن الوجود فيه واما موجود في الخارج  
فغير متعدد الافراد وهو ايضا محال واما موجود متعدد الافراد



فيه كشرىك انباري وما هو معدوم ممكن كالعنفاء قوله هو هذا مشترك  
 أقول يريد به ان البحث عن وجود الكلي الطبيعي ايضا خارج عن  
 الفن بل هو من محائل الحكمة الالهية قوله فلا وجه أقول قيل الوجه  
 ان بيان وجود الكلي الطبيعي يكفيه ادنى اشارة مع ان معرفة وجوده  
 نافعة في الامثلة الموصفة لقواعد الفن بخلاف الباقين اذ هناك  
 تطويل انكلام ولا نفع فلذلك احتجنا ابراد الاول وترك الاخوين  
 قوله فان لم يصد فالحق شيء اصلا فها متباينان أقول اعترض عليه  
 بان الاشياء والاممكن بالامكان العام لا يصدقان على شيء اصلا  
 لا في الخارج ولا في الذهن فان جعلنا متباينين وجب ان يكون بين  
 فقيصيهما تباين جزئي على ما عيانى وهو باطل لان الشيء والممكن  
 العام متساويان وان لم يجعلنا من المتباينين فقد دخل في تعريفهما  
 ما ليس منهما <sup>و</sup> واجيب عنه بتخصيص الدعوى بالكليات الصادقة  
 في نفس الامر على شيء او احياء والتي يمكن صدقها كذلك  
 فيخرج الكليات الغرضية التي يمتنع صدقها في نفس الامر على شيء  
 من الاحياء خارجا او ذهنا فكا نه قيل الكليان اللذان يصدق  
 كل منهما على شيء بحسب نفس الامر ينحصران في الاقسام  
 الاربعة وتعميم القواعد انما يجب بحسب الطاقة الغرضية وبحسب  
 الاضرار المطلوبة من الفن ولا فخر لهم في الكليات الغرضية  
 بل في الكليات الموجودة اصلا والصادقة في نفس الامر على شيء  
 جميعا ولا يمكن ايضا ادراجها في هذه الاقسام مع رعاية تلك

الاحكام قوله فان صدقانهما متعاويان أقول المعتبر فيهما صدق  
 كل منهما على جميع افراد الآخر ولا يلزم من ذلك ان يصدق  
 معاني زمان واحد فان اننا ثم والمحتيق متعاويان مع امتناع  
 اجتماعهما في زمان واحد وربما يقال التساوي انما هو بين  
 النائم في الجملة والمحتيق في الجملة فالنائم في حال نومه يصدق  
 عليه انه محتيق في الجملة وان لم يصدق عليه انه محتيق في  
 حال النوم وكذا المحتيق يصدق عليه في حال اليقظة انه نائم في  
 الجملة وان لم يصدق عليه انه نائم في حال اليقظة فالتعاويان  
 يصدق كل منهما على جميع افراد الآخر في زمان صدق الآخر عليه و  
 قص على ذلك الصديق المعتبر في العموم مطلقا ومن وجه قوله وانما  
 اعتبر النصب بين الكلبيين أقول يعني ان الكلبيين يتحقق فيهما  
 النصب الرابع على معنى انه يوجد كليان مخصوصان بينهما ثابان  
 وكليان آخران بينهما اتمار وعلى هذا فقد تحقق في الكلبيين مطلقا  
 الاقسام الاربعة واما الكلي والجزئي فلا يوجد فيهما الاقسام فقط وفي  
 الجزئين الاقسام واحد فلو قال المفهوم متعاويان الى اخر التقييم  
 لربما توهم جريان جميع هذه الاقسام الاربعة في كل واحد من  
 الاقسام الثلاثة فلما قال الكلبيان علم ان ليس حال القسمين الاخرين  
 كذلك والالكان التخصيص لغوا فان قلت قد علم ما ذكره من  
 جريان النصب الاربعة فيهما لكن لم يعلم ماذا فيهما من تلك النصب  
 قلت يعلم ذلك بالمغايرة بادني التفات على ان المقصود الاصل معرفة

احوال تعجب الكليات بعضها مع بعض قوله فانهما لا يكونان الا  
متبائنين أقول فان قلت هذا الضاحك وهذا الكاتب جزئيان  
متصا دقان فلا يكونان متبائنين قلت ان كان المشار اليه بهذا  
الضاحك زيد مثلاً وهذا الكاتب عمر مثلاً فهناك جزئيان متبائنان  
واذا كان المشار اليه بهما زيد مثلاً فليس هناك الا جزئى حقيقى واحد  
هو ذات زيد لكنه لا يتميز معه تارة اتصافه بالضحك واخرى اتصافه  
بالكتابة وبذلك لم يتعدد الجزئى الحقيقى تعددا حقيقيا ولم يتغير  
تغايروا حقيقيا بل هناك تعدد وتغايير بحسب الاعتبار وتلكلام  
فى الجزئيين المتغايرين تغايير حقيقيا كما هو المتبادر من العبارة لا  
فى جزئى واحد له اعتبارات متعددة ولو لم يكن جزئى بل بحسب  
الجهات والاعتبارات جزئيات متعددة لزم ان يكون الجزئى  
الحقيقى كلياً فانا اذا اشرنا الى زيد بهذا الكاتب وهذا الضاحك  
وهذا الطويل وهذا القامد كان هناك على ذلك التقدير جزئيات  
متعددة يصدق كل واحد منها على ما عداه من الجزئيات المتكثرة  
فلا يكون ما نعا من فرض اشتراكه بين كثيرين فيكون كلياً قطعاً  
وامثال هذه الامور تخيلات يتعظم بها عند العامة ويفتضح  
بها الذي الخاطئة نعوذ بالله من شرور انفسنا ومن ميات اعمالنا  
قوله والا لكان بعض الانما ليس بلانا طق الخ أقول اورد  
عليه ان صدق بعض الانما ان ليس بلانا طق لا يحتلزم صدق  
بعض الانما ان ناطق كما مياتى من ان العالمة المعدولة المحمول

أعم من الموجبة المحصلة المحمول الا ترى ان صدق قولك ليس زيد بـ فلا كاتب لا يحتلزم صدق قولك زيد كاتب لجوار ان يكون زيد معدوما فلا يكون كاتباً ولا لا كاتباً والمرنى ذلك ان لايجاب يحتلزم وجود المحكوم عليه ضرورة ان ثبوت مفهوم وجودى ادعى شيئاً لشيء بمنزلة وجود ذلك الشيء بخلاف العلب \* فان قلت اذا كان الموضوع موجوداً فالعلة المعدولة والوجبة المحصلة متلازمان كما هيأتى والحال فيما نحن فيه كذلك لان اللانسان صادق على موجودات محققة كالفرس وغيره \* قلت ذلك لا يجادل بك دفعا اذ ليس الكلام فى خصوص هذا المثال بل فى نقيضى المعاديين مطلقاً فاذا لم يصدق نقيضاهما على شيء اصلا فهناك لا يتم البرهان قطعاً كنقيضى الشيء والمحتمل العام فان الشيء والمحتمل لا واجب صدقهما على كل مفهوم بحسب نفس الامر امتنع صدق الاشياء واللاممكن بحسبها على مفهوم من المفهومات \* فاذا قلت لو لم يصدق كل لا شيء لاممكن يصدق نقيضه بعض الاشياء ليس بلا ممكن فيمكن بعض الاشياء ممكناتجه المنع المذكور \* فان قلت مفهوم الممكن نقيض لمفهوم اللاممكن فاذا لم يصدق احد هما على شيء وجب ان يصدق عليه الاخر والا لارتفع النقيضان معا وهو منج بديهى فان اورد عليه المنع كان مكابرة غير مضمومة \* قلت هذا ان المفهومان متناقضان اذا اعتبرنا انفسهما هكذا منفردين من غير اعتبار صدقهما على شيء واما اذا اعتبر صدقهما على شيء حصل هناك

فهيتان موجبتان احديهما موجبة معدولة والاخرى موجبة  
محسنة كقولك زيد ممكن وزيد لا ممكن ولا تناقض بينهما لان  
نقيض صدق الممكن على شئ ملب صدقه عليه لا صدق عليه عليه  
ولا شك ان المتساويين اعتبر صدقهما على شئ اذ مرجع التساوي ان  
موجبتين لميتتين واطراف القضايا اعتبر الصدق فيها على ذات  
الموضوع فاذا قلت كل افعان ناطق وكل ناطق افعان فقد اعتبر  
صدقهما على افرادهما وكذلك اذا قلت كل لا افعان لا ناطق  
فقد اعتبر صدق اللاناطق على ذات الا افعان فاذا اخذت  
نقيضه بهذا الاعتبار كان هو ملب صدق اللاناطق عليه وهو  
معني قولنا بعض الا افعان ليس ولا ناطق لا صدق اللاناطق عليه  
لان الناطق نقيض اللاناطق في حالة الافراد من غير اعتبار  
الصدق على شئ لاني حالة اعتبار صدقه عليه فقد اشتبه عليك  
نقيضه باعتبار الصدق بنقيضه لا باعتبار موضوعات احد هما مكان  
الاخر فالمنع متجه بلا مكابرة والمخلص ان يقال انا اخذ نقيضي  
للمتساويين باعتبار الصدق على شئ فيكون نقيضهما مالم يبين مكلف  
كل ما ليس بافعان هو ليس بناطق وكل ما ليس بناطق فهو  
ليس بافعان فتحصل هيتان موجبتان عاليتا الطرفين والموجبة  
العاليتا الطرفين لا تقتضي وجود الموضوع بخلاف الموجبة المعدولة  
الطرفين وقد حقق ذلك في موضعه ولنا ايمان نخص البحث بها  
اذا لم يكن المتساويان شاملين لجميع الالهية ذهنا وعارضا

فان نقيضيهما ح يصلقان على وجود اما خارجي او ذهني فيتم  
 البرهان بلا اشتباه لا يقال يلزم تخصيص القواعد لاننا نقول تعميمها  
 انما هو بحسب المقاصد وليس لنا زيادة غرض في معرفة لحوال نقائض  
 الامور العامة اذ ليس في العلوم الحكمية قضية موضوعها ارجحيتها  
 فنقيض الامور الشاملة وهذا الفن آلة لتلك العلوم فلا بأس  
 باخراجها عن قواعد بل اعتبارها بموجب اختلافها في حصر  
 النعمية كما امر وفي تساوي نقيضي المتمازيين كما ذكرنا آتيا وفي  
 كون نقيض الاخص اعم من نقيض الاعم الى غير ذلك واصلاح  
 هذا الاختلال بموجب تكلفات بعيدة قوله اما الاول فلانه لو لم  
 يصدق نقيض الاخص على كل ما يصدق عليه نقيض الاعم اقول  
 يرد عليه الاعتراض المورد على نقيضي المتمازيين كما اشرنا اليه  
 فاذا قلت لو لم يصدق كل لاشي لانما يصدق بعض الاشياء  
 ليس بلا انعمان فيلزم صدق بعض الاشياء انما انما ان يقال  
 العمالية المعدولة المحمول اعم من الموجبة المحصلة المحمول فلا  
 يحتلزمه كما مروان تمسكت بان الانعمان نقيض الانعمان فاذا  
 لم يصدق احد ما على شيء صدق عليه الاخر والا لرفع النقيضين  
 ورد بما عرفت من ان نقيض مفهوم في نعمة يغاير نقيضه باعتبار  
 صدقه والمخلص ما مر فتأمل قوله فيصدق الاخص على كل الاعم  
 بعكس النقيض اقول يعني على طريقة القدماء وهي ان يجعل  
 نقيض المحمول موضوعا ونقيض الموضوع محمولا فان الموضوعية

الكلمية تنعكس كنفسها على هذه الطريقة والاشكال المذكورة توجه عليه  
ايضا فان قولنا كل شيء ممكن بالامكان العام موجبة كلية ولا يصدق  
مكعبها موجبة لأكلمية ولا جزئية لعدم الموضوع ودفعه بما مر فان  
قلت مكعب النقيض على هذه الطريقة مما لم يفل به المص كما  
صماني فكيف يستدل به على انبئات ما ادعاه وايضا الاستدلال به  
بيان عالم يتبين بعده اجيب بان الفارح نظر الى الواقع وهو صحة تلك  
الطريقة ولم يكتف ايضا بعكس النقيض في الاستدلال بل احتدل  
بما صح التمسك به عند المص ايضا واما قولك هذا بيان عالم يتبين  
بعد فجوابه ان العكس المذكور قريب من الطبع يكفيه ادنى تنبيه  
قوله نصامح أقول اجيب بان المدعي كون نقيض الاعم مطلقا  
اخص مطلقا من نقيض الاخص وما جعله جزءا من الدليل هو  
تفصيل للمدعي لا عينه فهو بالحقيقة استدلال بثبوت الحد على  
ثبوت الحد ودوما بعده استدلال على الحد ولا يخفى عليك ان  
المقصود الاصل تفصيل للمدعي الى جزئين ليتمتد على كل واحد  
منهما على حد فالاولى ان يجعل تفصيله ويقال اي يصدق نقيض  
الاخص على كل ما يصدق عليه نقيض الاعم من غير عكس ففي  
الكلام نصامح يجعل التفصيل منزلة جزء الدليل صورة قوله انما قيد  
التباين أقول حاصله انه لو اطلق التباين ولم يقيد بالكل لم يلزم  
من ثبوت التباين بين نقيض الامرين بينهما عموم من وجه ثبوت  
المدعي وهو ان ليس بين ذينك النقيضين عموم اصلا مطلقا ولا من

وجه لا احتمال ان يكون ذلك التباين الثابت بينهما تبايناً جزئياً  
 وانه يجمع العموم من وجه لانه احد فرديه قوله فيندفع الاشكال اه  
 أقول لان المدعى انتفاء لزوم العموم وثبوت العموم في محل واحد  
 لا ينافي انتفاء اللزوم لجزا ان لا يثبت العموم في محل آخر فلا يكون  
 العموم لازماً للنقيضين المالكوريين مطلقاً قوله او نقول أقول  
 يعني ان دعوى صحة العموم بين نقيضيهما دعوى موجبة كلية فاذا  
 اورد هناك السلب كان رفعاً لايجاب الكلي فيكون صالبة جزئية  
 وصل فيها لاينافي صدق الموجبة الجزئية قوله وهو بعد ذلك أقول  
 قيل ان المص بين ان نقيضي الامر بين الذين بينهما عموم من وجه  
 قد يتباينان في بعض الصور ~~تبايناً~~ كلياً وظاهراً بينهما قد يكون عموم  
 من وجه كاللاحيوان واللابيض فاذا ضم ذلك الى ما ذكره في نقيضي  
 المتباينين من صدق عين كل واحد منهما مع نقيض الآخر فانه  
 بما زفیهما ايضاً فظهر ان التهمة بينهما التباين الجزئي مجرداً من  
 خصوصية كل من فرديه او نقول نفى المص او لان تكون التهمة بينهما  
 العموم لان الوهم يتبادر الى ان التهمة بين النقيضين هي العموم من  
 وجه ايضاً فالغ في نفيه حيث هم اليه نفى العموم مطلقاً ولم يتعرض  
 للتهمة بينهما هناك لانها تعلم ما ذكره من نقيضي المتباينين  
 بعينه لان نقيضيهما ان لم يتصادقا اطلاقاً على شيء كنقيض الاعم  
 وعين الاخص كان بينهما مباينة كلية وان تصادقا كان بينهما عموم  
 من وجه ضرورة صدق كل واحد من العينين مع نقيض الآخر وايما



لكن كان المتباين الجزئي لازماً فلا يلزم ان المصاحل الذخبة بينهما وهو  
 يصدق بيانها قوله فاعلم ان النسبة بينهما المباينة الجزئية أقول  
 لا يقال يلزم من ذلك ان لا تنحصر النسبة بين انكليات في الاربع لانا  
 نقول المباينة الجزئية منحصرة في المباينة الكلية والعموم من وجه فاذا  
 قيل النسبة هناك المباينة الجزئية كان حاصله ان النسبة في بعض الصور  
 مباينة كلية وفي بعض اخرى عموم من وجه فلم يوجد كليان بينهما  
 نسبة خارجة عن الاربع قوله فلان فيد فقط الخ أقول اجيب عنه  
 بان معنى كلام المص ان احد المتباينين يصدق مع نقيض الآخر فقط اي  
 لا يصدق مع عين الآخر فيصدق احد المتباينين مع نقيض الآخر ظهر  
 صدق احد النقيضين بدون نقيض الآخر وعدم صدق الآخر المتباينين  
 مع عين الآخر ظهر صدق نقيضه مع عين الآخر فمجموع كلام المص  
 ظهر صدق كل من نقيض المتباينين بدون الآخر فبعد فقط لا بد منه  
 وليس معناه ان المتباين الآخر لا يصدق مع نقيض الاول والا لكان فاصداً  
 لا خالياً عن الفاتحة فقط ولا يخفى عليك ان هذا التوجيه وان كان دقيقاً  
 صحيحاً للمطلوب اذا حاصله ان قيل فقط منضمّاً الى ما تقدم يفيد  
 معنى صدق كل من المتباينين مع نقيض الآخر الا ان ترك لفظة كل مع  
 كونه مفيداً للمعنى المقص مادة ظاهرة والعدل الى هذا القيد المحجوج  
 الى تدقيق النظر وحمل اللفظ على خلاف المتبادر تكلف ظاهر لكن  
 الخلل ح متعلق بالعبارة دون المعنى قوله وانت تعلم ان الد موي  
 تثبت بمجرد المقدمة لئلا تله أقول اجيب عن ذلك بان معنى

فولهم نقيضا المتباينين متباينان تباينا جزئيا ان النسبة بين هذين  
النقيضين هي التباين الجزئي مجردا عن خصوصية كل واحد من  
فرديه اعني التباين الكلي والعموم من وجه اذ لو كان التباين الجزئي  
بينهما في جميع الصور في ضمن احد الخصوصيتين كالتباين الكلي  
مثلا لكافئت النسبة بينهما هي تلك الخصوصية اذ لا يقال ان النسبة  
بين الفرس والاشجار او بين الحيوان والابيض هو التباين الجزئي مع  
ثبوته هناك قطعا بل يقال ان النسبة بين الاولين هي التباين الكلي  
وبين الآخرين هي العموم من وجه ويعلم من ذلك ثبوت التباين  
الجزئي في الموضوعين ولا شك ان المدعي بهذا المعنى لا يتم الا بان يبين  
ان نقيضي المتباينين قد لا يتصادقان اصلا وقد يتصادقان فلا يكون  
التباين الجزئي بينهما مقيدا بخصوص التباين الكلي في جميع الصور  
ولا بخصوص العموم من وجه في جميعها بل يشترط في بعضها في ضمن  
المباينة الكلية في بعضها في ضمن العموم من وجه فالنسبة بين نقيضي  
المتباينين هي التباين الجزئي مجردا عن خصوصية كل من فرديه وهو  
المطلوب وهذا الكلام لا شبهة فيه قوله وبازائه الكلي الحقيقي وقوله  
وبازائه الكلي الاضافي أقول فان قلت المتبادر ما ذكره ان الكلي  
ايضاله معنيان مختلفان احدهما حقيقي والاخر اضافي على قياس  
الجزئي وفيه بحث لان الامتياز بين معنى الجزئي وكون احدهما  
حقيقيا والاخر اضافيا هو مكشوف على ما بينه واما الكلي فليس يظهر  
له معنيان متمايزان كذلك فان معناه المتقدم الذي هما ههنا كليا

حقيقيا هو الصالح لغرض الاشتراك بين كثيرين ولا شك انه امر نسبي  
 لا يعقل عروضة للشيء الا بالقياس الى كثيرين فان اراد بالكلبي الاضافي  
 هذا المعنى فليس للكلبي اذن معنيان وان اراد به معنى آخر فلم يبينه  
 قلت اراد به معنى آخر وقد بينه بقوله وهو الاعم من شيء ومعناه انه  
 الذي يندرج تحته شيء آخر ولا نعني بالاندراج ما يكون بمجرد  
 الغرض حتى يرجع الى المعنى الاول بعينه بل يكون بحسب نفس  
 الامر فالكلبي الحقيقي ما يصلح لان يندرج تحته شيء آخر بحسب  
 فرض العقل سواء امكن الاندراج في نفس الامور ولا الكلبي الاضافي ما  
 اندرج تحته شيء اخر في نفس الامر فيكون اخص من الكلبي الحقيقي  
 قطعا بدرجتين الاولى ان الكلبي الحقيقي قد لا يمكن ان يندرج  
 تحته كما في الكليات الفرعية ولايته وذلك في الاضافي الثانية ان  
 الكلبي الحقيقي ربما امكن اندراج شيء تحته ولم يندرج بالفعل لاذمها  
 ولا غارجا ولا بد في الاضافي من الاندراج بالفعل وانما اخص  
 هذا المعنى بالاضافي لان الاضافة فيه اظهر من الاضافة في المعنى  
 الاول ومضى الكلبي الحقيقي لكونه مقابلا للجزئي الحقيقي على ان  
 صلاحية فرض الاشتراك بين كثيرين قد يناقش في كونها اضافية  
 وان كان تعقلها موقفا على تعقل الغير كما ان تعقل المنع من فرض  
 الاشتراك بين كثيرين موقوف على تعقل الغير مع انه ليس اضافيا  
 لان تحققه لا يتوقف على تحقق الغير وح يكون تسميته بالحقيقي  
 ظاهرة وعلى هذا الجزئي الاضافي ما اندرج بالفعل تحت غيره

وأوفى الجزئي الإضافي ما أمكن اندراجهُ تحت شيء كان الكلبي  
 الإضافي ما أمكن اندراج شيء تحته ويكون أيضاً اخص من الكلبي  
 الحقيقي لكن بدرجة واحدة ولا يصح أن يقال الجزئي الإضافي  
 ما أمكن فرض اندراجهُ تحت شيء آخر حتي يأنزله ان الكلبي  
 الإضافي ما أمكن فرض اندراج شيء آخر تحته فيرجع إلى المسمى  
 الحقيقي كما مر وإن لم يصح بغير الجزئي الإضافي بما ذكرناه لا  
 يقال للفرض أنه جزئي أصلي للإنسان مع إمكان فرض الاندراج  
 فتأمل حتي يتضح لك أن الحق أن الكلبي أيضاً مفهوم  
 أحدهما حقيقي يقابل مفهوم الجزئي الحقيقي مقابلة العدم  
 والملكية وليس توقف تعقله على تعقل الغير محتالز ما لكونه  
 أصلياً كما في الجزئي الحقيقي بعينه على ما عرفت وثانيهما إضافي  
 يتقابل الجزئي الإضافي تقابل التضاد مع الحال بين الكلبيين  
 في النسبة عكس ما بين الجزئيين فالكلبي الإضافي اخص من الحقيقي  
 كما مر والجزئي الإضافي اعم من الحقيقي كما مبينه قوله وهي  
تعريف الجزئي الإضافي نظراً لأنه أي الجزئي الإضافي والكلبي الإضافي  
 متضايغان لأن معنى الجزئي الإضافي الخاص ومعنى الكلبي الإضافي  
 العام أقول وذلك لما عرفت من أن معنى الجزئي الإضافي  
 هو المندرج تحت غيره وهذا هو معنى الخاص بعينه ومعنى الكلبي  
 الإضافي المندرج تحته شيء آخر وهذا هو معنى العام بعينه  
 فالخاص والجزئي الإضافي بمعنى واحد وكذلك العام والكلبي الإلهامي

بمعنى واحد ولا شك ان العام والخاص متضايغان ههنا ريان  
 كلاب والابن فان الخصوص والعموم متضايغان حقيقيان كالابوة  
 والبنوة والمتضايغان لا يعقلان الا معا فلا يجوز ان يدكر احدهما  
 في تعريف الاخر والا لكان تعقله قبل تعقله ضرورة ان تعقل المعرف  
 واجزائه مقدم على تعقل المعرف فان كنت المدكور في تعريف  
 الجزئي الاضافي هو الاعم لا العام الذي هو معنبي الكلي الاضافي  
 حتى يلزم ذكر احد المتضايغين في تعريف الاخر قلت تعقل الاعم  
 يتوقف على تعقل العام الذي هو المتضايغ مع ان المقص من  
 الاعم والاخص ههنا هو العام والخاص لا معنبي التفضيل والزيادة  
 في العموم والخصوص لكن على هذا يلزم تعريف الجزئي الاضافي  
 بالخاص الذي هو بمعناه فيلزم تعريف الشئ بنفسه وبمضايغه  
 معا وعلى الاول يلزم تعريفه بالاخص الذي يتوقف تعقله على تعقل  
 الخاص فيلزم تعريف الشئ بما يتوقف على معرفته وبما يتوقف على  
 معرفة مضايغه فالخلل في التعريف من وجهين احدهما تعريف  
 الشئ بنفسه او بما يتوقف على معرفته والثاني تعريفه بمضايغه او بما  
 يتوقف على معرفة مضايغه ولا شك ان الخلل الاول اقوي من الثاني  
 فالاولى ان لا يقتصر على الثاني وحده وايضا يلزم ان لا يكون  
 تعريفه بالاخص من شئ كما ذكره الفارح <sup>١</sup> بحسب الاشتماله على  
 الخلل الاول قطعا هذا <sup>٢</sup> قيل في جواب النظر ان المصريح ذكر  
 المتضايغين معا عنى الاخص والاعم في تعريف شئ واحد وهو الجزئي

الاضافي ولا محذور في ذلك وليس بشيء لان هذا القائل ان علم  
 ان معني الجزئي الاضافي هو الخاص ومعني الكلبي الاضافي هو العام كما  
 ذكره الخارج فالمنظر وارد مع زيادة كما عرفت وان لم يعلم بالجواب  
 هو ذاك لاما ذكره ومنهم من قال لم يرد المص بما ذكره تعريف الجزئي  
 الاضافي بل اراد ذكر حكم من احكامه يمكن ان يستنبط له منه تعريف  
 وحيد يرفع الاشكالان مع الانغام يدل على فصل التعريف ثامرا  
 قوله وهذا منقوض بواجب الوجود اقول اي لذاته المنصوصة  
 المقدسة لا بمفهومه فانه كلي كاملا وواجب عن هذا النقص بان  
 مناط الكلية والجزئية هو الوجود الذاتي كما صرح به وليس من شأن  
 الموجود المعين الذي هو واجب الوجود لذاته ان يحصل في الذهن  
 حتي يتصف بالجزئية بل لا يعقل الا بوجوه كلية منحصرة في شخص  
 ورد بان معني الجزئي هو ما كان بحيث لو حصل في ذهن لنوع وهذا  
 معني قولهم كل مفهوم اما ان يمنع اه اذ لم يرد وابه كونه مفهوما  
 بالفعل وذلك لا يتوقف على الحصول بالفعل في الذهن ولا على امكان  
 حصوله فيه والجزئي الحقيقي بهذا المعني يصلح على الواجب  
 تعالى كما لا يخفى وايض المحتنع الحصول في الذهن هو كنه ذاته  
 لا ذاته على وجه مخصوص تعرض له الجزئية قوله فانه يمنع ان  
 يكون كليا اقول قد ظهر بما ذكره النسبة بين الجزئيين وبما ذكرت  
 النسبة بين الكليين واما النسبة بين الجزئي الحقيقي وبين كل  
 واحد من الكليين فالمباينة واما النسبة بين الجزئي الاضافي

وبين كل واحد منهما فالعموم من وجه لصدق الجزئي الاضافي  
 على الجزئي الحقيقي بدونهما وصدقهما بدونه في المفردات  
 الشاملة وتصادق الكل على الكليات المتوسطة قوله لان نوعيته انما هي  
 بالنظر الى الحقيقة الواحدة أقول نوعيته هذا النوع فحقيقة وإضافة بينه  
 وبين أفرادها فليس يعتبر فيها الحقيقة وانفرادها ومنشأها اتحاد  
 حقيقته في تلك الأمور فلذلك يسمى بالحقيقي واما النوع الاخر اعني  
 الاضافي فلا بد في نوعيته من ائد راجع مع نوع آخر تحت جنس  
 فيكون هـ ضايفاله وبيان ذلك ان الجنس لما كان تمام الماهية المشتركة  
 بين ماهيتين مختلفتين في الحقيقة ومقولا عليها في جواب ما هو  
 فلا شك ان كل واحد من تينك الماهيتين المندرجتين تحت موصوفة  
 بان يقال عايبها وعلى غيرها الجنس في جواب ما هو هذه الصفة  
 ثابتة لهما بالقياس الى الجنس الذي اندرجتا فيه كما ان صفة  
 الجنمية ثابتة للجنس بالقياس الى ما اندرج تحته من الماهيات  
 التي هي انواع له فالجنس والنوع المندرج تحته متضايفان كالآل  
والابن قوله لانه جنس الكليات فلا تتم حدودها بدون ذكره  
أقول اشارة الى ما سبق من ان المندرج في تعريفات الكليات حدود  
 اسمية لها الارصوم كساتوهم واذا كانت حدودا كانت تامة كما هو الظاهر  
 فلا بد من ذكر الجنس اعني الكلي ههنا رما ية لطريقة القوم في  
 تعريف الكليات واذا اشتهر الكلي في مفهوم النوع الاضافي كان فيه  
 مصنفان احدهما بالقياس اليها تحت من افرادها لكونه كليا والاخرى

بالقياس الى الجنس الذي فوقه كما بيناه في النوع الحقيقي فيه اضافة  
واحدة الى ما تحتها فقط كما عرفت قوله فان الجنس لا يقال عليها و  
على غير ما في جواب ما هو أقول الجنس كالحيوان مثلا وان  
كان مقولا ومحمولا على الفعل كالناطق وعلى الخاصة كالصاحك  
وعلى العرض العام كالماشي لكن لا في جواب ما هو اذ ليس الحيوان  
تماما المشترك ولا ذاتيا لهذه الثلاثة فكل واحد منها وان كان ماهية  
كلية يقال عليه وعلى غيره الجنس لكن لا في جواب ما هو فخرج من  
حد النوع الاصافي بهذا القيد قوله وهو النوع المقيّد بالشخص  
أقول أي الشخص هو النوع الحقيقي المقيّد بما يمنع من وقوع الحركة  
فيه نفى زيد مثلا لماهية الانسانية وامرأ آخر به صار زيدا مانعا من  
وقوع الحركة فيه وذلك الامر يحمي تشخصا وتعيينا قوله يكون حمل  
العالى عليه بواسطة حمل المافل عليه فان الحيوان انما يصدق  
على زيد او على التركي بواسطة حمل الانعام عليهما أقول  
وذلك لان الحيوان مالم يصر انما نالم يكن محمولا على زيد فان  
الحيوان الذي ليس بانعام لا يحمل عليه اصلا قوله فاعتبار الاولية  
في القول يخرج الصنف عن الحد أقول هذا القيد وان اخرج  
الصنف عن الحد اخرج النوع منه ايضا بالقياس الى الاجناس  
البعيدة فيلزم ان لا يكون الانعام نوعا للجسم النامي ولا للجسم  
والجسم مع انه انما يحمي نوع الانواع لكونه نوعا لكل واحد من  
الانواع التي فوقه وايضا النوع لما كان متضايفا للجنس فاذا اعتبر



في النوع العول الاولي فلا بد من اعتباره في الجنس ايض والالم يكن مضايغاله فيلزم ان لا تكون الاجناس البعيدة اجناسا للماهية التي هي بعيدة بالقياس اليها فالاولك ان يترك قيد الاولى ويخرج الصنف بقيد آخر ويقال النوع الاصل في كل مقول في جواب مامو يقال عليه وطل في غيره الجنس في جواب مامو قوله والان كان النوع الحقيقي جنما اقول وذلك لان النوع الحقيقي لما كان تمام ماهية جميع افرادة فلو فرضنا ان فوقه كليا اخر هو ايضا تمام ماهية افرادة لم يمكن ان يكون تمام الماهية بالقياس الى كل فرد من افرادة والا كان الذي تحته المشتمل عليه مع زيادة مشتملا على امر زائد على حقيقة افرادة فلا يكون نوعا حقيقيا بل صنفا هذا خلف فتعبر ان تكون الفوقاني تمام الماهية المشتركة لا المختصة فيكون جنما وقد فرضناه نوعا حقيقيا وانه مع وتوضيحه ان الانسان لما كان تمام ماهية كل فرد من افرادة فلو فرضنا ان الحيوان مثلا كذلك لوجب ان يكون الحيوان تمام ماهية كل فرد من افراد الانسان فيلزم ان يكون لكل فرد ماهيتان مختلفتان كل واحدة منهما تمام الماهية المختصة به وذلك محال لان تمام ماهية شئ واحد لا يتصور فيه تعدد لانه ان لم يكن احدهما جزء الاخرى لم يكن شئ منهما تمام ماهية بل جزءا منهما وان كانت احدهما جزء الاخرى لم يكن الجزء تمام الماهية وحي ان كان الحيوان وحده تمام الماهية كان الاثنان المشتمل على الحيوان وزيادة صنفا لا شتماله على امر

كلّي رائد على ماهية افراده وان كان الانحان وحده تمام الماهية  
المختصة لم يكن الحيوان الاتمام الماهية المشتركة فيكون جنما وقد  
فرضناه نوعا حقيقيا فظهر ان النوع الحقيقي لا يكون فوقه نوع حقيقي  
ولا تحته واما النوع الحقيقي بالقياس الى الاضافي فيجوز ان يكون  
تحتة كالانحان تحت الحيوان ولا يجوز ان يكون فوقه لان النوع  
الاضافي اما نوع حقيقي واما جنس والنوع الحقيقي لا يجوز  
ان يكون فوق شيء منهما المأمور ويجوز ايضا ان لا يكون النوع الحقيقي  
تحت النوع الاضافي اصلا كالعقل على ما سيأتي فالنوع الحقيقي  
مقيما الى النوع الحقيقي لا يكون الا مفرد او مقيما الى  
النوع الاضافي اما مفرد واما ما فلوالاضافي مقيما الى النوع  
الحقيقي اما مفرد ان لم يكن تحتة نوع حقيقي ايضا كالانحان  
واما مال كالحیوان واما الاضافي مقيما الى الاضافي فمراتبه اربع  
واغما جعل المفرد من المراتب وان لم يكن واقعا في الرتبة نظرا لان  
الافراد باعتبار عدم الترتيب ففيه ملاحظة الترتيب ههنا كما ان  
في غيره ملاحظة الترتيب وجود اقوله ان قلنا ان الجوهر جنس  
له اقول هذا المثار اغما يتم بشئين احدهما ان العقول العشرة متفقة  
بالحقيقة وثانيهما ان الجوهر جنس لها قوله كذلك الاجناس  
ايضا قد تترتب متصاعدة اقول اها بلفظة قد الى ان الترتيب في  
الاجناس مما لا يجب كما لا يجب في الانواع ايضا فكما يكون نوع  
اضافي لانوع فوقه ولا تحته فيكون نوعا مفردا ليس واقعا في صلح

الترتيب كذلك يكون جنس لا جنس فوقيه ولا تحته فيكون جنسا مفردا غير واقع في سلسلة الترتيب فمثل هذا ينبغي ان لا يعد من المراتب وتجعل المراتب منحصرة في ثلاثة كما فعله بعضهم الا انهم تماخؤا فعلوه من المراتب نظرا الى ما ذكرنا من ان اعتبار افراده يخرج الى ملاحظة الترتيب هل ما وانما قال في الانواع متنازلة وفي الاجناس متصاعدة لان ترتيب الانواع هو ان يكون هناك نوع ونوع ونوع ونوع نوع ونوع ولا شك ان نوع النوع يكون تحته لان نوعية الشيء بالقياس الى ما فوقه فالشيء انما يكون نوع نوع اذا كان تحت ذلك النوع ومثلها فيكون الترتيب على صييل التنازل من عام الى خاص وترتيب الاجناس هو ان يثبت جنس وجنس وجنس وجنس جنس وجنس ولا شك ان جنس الجنس يكون فوقه لان جنسية الشيء بالقياس الى ما تحته فالشيء انما يكون جنس جنس اذا كان فوق ذلك الجنس وهكذا فيكون الترتيب على صييل التصاعد من خاص الى عام ثم اعلم ان النوع المافل من مراتب الانواع يباين جميع مراتب الاجناس فانه لا يكون الا نوعا حقيقيا فيستحيل ان يكون جنسا وان الجنس العالي يباين جميع مراتب الانواع لانه لا يكون فوقه جنس فيستحيل ان يكون نوعا ويبين كل واحد من النوع العالي والمتوسط وبين كل واحد من الجنس المتوسط والمافل فموم من وجهه عليك باختراع الامثلة قوله لا يقال اقول قد عرفت ان التمثيل الاول مبني على اتفاق العقول في الحقيقة وكون الجواهر جنما لها والتمثيل الثاني موقوف

على اختلافها في الحقيقة وكون الجوهر ليس جنسها لها في استحيل  
صحتها معا والجواب ان المقص من التمثيل هو التفهيم فان طابق  
الواقع فذاك والالم يضر اذ يكفيه الغرض خصوصا في عالم يوجد له مثال  
في الوجود ظاهر قوله لانه ملئ ان للنوع معنيين اقول حاصله  
ان للمص اراد ان يبين ان النسبة بين المعنيين هي العموم من  
وجه لكن لما كان القدر ماء توهموا ان الاضافي اعم مطلقا رد اول  
قولهم في صورة دعوى اعم من قولهم ثم بين ان النسبة بينهما هي  
العموم من وجه فهنا ثلثة اشياء احدها بيان ان النسبة  
بينها هي العموم من وجه وهذا هو المقص الاصل وثانيها رد  
قولهم صريحا وذلك للاهتمام بهذا الرد والمبالغة فيه حتى لا يتوهم  
كون قولهم صحيحا ولو اكتفى ببيان ان النسبة بينهما هي العموم من  
وجه لكان يفهم من ذلك رد قولهم ولكن صريحا لثالثها رد قولهم  
في صورة دعوى اعم من قولهم وذلك انهم زعموا ان الاضافي اعم  
مطلقا فرد هذا القول هو ان يقال ليس الاضافي اعم مطلقا لوجود  
الحقيقي بدونه كما في الحفائذ في البسيطة والمص رد ما هو اعم من  
قولهم وهو ان النسبة بينهما العموم مطلقا فقال ليس بينهما عموم  
وخصوص مطلقا واذا بطل ما هو اعم من قولهم بطل قولهم لان الاعم  
لازم للاخص وبطلان اللازم محتلزم لبطلان الملزوم وانما اختار في  
رد قولهم هذه الطريقة مبالغة في الرد كانه قال ليس شئ منهما اعم  
من الاخر فضلا عن ان يكون الاضافي اعم وقوله رد ذلك اي سذهب

القل ما و قوله اعم صفة للعوى اى تلك الدعوى التي هي اعم  
 من مذ هبهم وقوله وهي اى تلك الصورة بل الدعوى التي هي  
 اعم وقوله ان ليس اى هذا المنفى لا النفي لانه رد تلك الدعوى  
 لا عينها قوله كما فى الحقائق لبعيطة أقول يعنى الحائق البعيطه  
 التي هي تمام ماهية افرادها قوله كالعقل والنفس أقول هذا  
 انما يصح اذا لم يكن الجوه وجنما له ما حتى يتصور كونه ما بعيطنين  
 ومع ذلك فلا بد ان يكون كل منهما تمام ماهية افرادة حتى يكون  
 فو ما حقيقيا غير مندرج تحت جنس فلا يكون نوعا ا هـ ايا وقد  
 فوفش في كلا المقامين يكون الجوه رجنه الماتحتة ويكونهما مختلفي  
 الافراد في الشئفة قوله والروح ذو النقطة أقول هذا ايضا انما  
 يصح اذا كان كل منهما تمام ماهية افرادها ولم يندرجا تحت جنس  
 ! صلا وقد يناقش في الموضوعين ايضا قوله المقول في جواب ماهو هو  
 الدال على الماهية المول عنها بالمطابقة أقول يعنى اذا سئل ماهية  
 هما هي يجاب بلفظ دال عليها مطابقة ولا يجوز ان يجاب بما يدل  
 عليها تضمننا فلا يقال الهندي في جواب ما زيد ولا بما يدل عليها  
 التزاما فلا يقال الكاتب مثلا في جواب ما زيد كل ذلك للاحتياط  
 في الجواب عن الموالم ماهو اذ ربما انتقل الذهن من الدال  
 بالتضمن على الماهية الى الجزء الاخر من مفهوم ذلك الدال  
 فيمغوت المقص وكذا ربما انتقل الذهن من الدال بالالتزام عليها  
 الي لارم آخره فيمغوت المقص ولا يعتمد في فهم المقص على الفريضة

لجواز خفائها علمي الصامع وهذا المقدار كاف بان يكون باعثا علمي  
الاصطلاح علمي ان لا تذكر الماهية في جواب ما هو الا بلفظ دال عليها  
مطابقة واما جزء المخول في جواب ما هو وذلك انما يتصور اذا كانت  
الماهية المسؤل منها مركبة فيجوز ان يدل عليه مطابقة وهو ظاهر وان  
يدل عليه تضمنا فلا محذور فيه لان جميع الاجزاء مقصورة  
ولا يجوز ان يدل عليه التزاما لجواز الانتقال من ذلك الدال علمي  
الجزء بالتزام الي لازم اخر له ولا يعتمد علمي القرينة لما عرفت فظهر  
ان المطابقة معتبرة في جواب ما هو كلا وجزءا هذا في جواب ما هو واما  
التعريفات فقد قيل ان الالتزام محذور فيها ايضا كما في جواب ما هو  
وذلك ايضا للاحتياط فيها والاولى جوازه فيها مع ظهور القرينة المعينة  
للمقص قوله وانما سمى وقد اقول تخصيص الواقع في الطريق  
بالجزء المدلول عليه مطابقة وتخصيص الداخل في الجواب بالجزء  
المدلول عليه تضمنا اصطلاح وانما سمى في التسمية مرعية فان الواقع  
انصب بالمدلول مطابقة والداخل انصب بالمدلول تضمنا وان كان  
لكل منهما مناصبة مع كل من الجزئين قوله فبان انه مقسم اي محصل  
قسم له اقول قد يتوهم ان الناطق مثلا يقسم الحيوان الى قسمين ناطق  
وغير ناطق والتحقيق انه مقسم له بمعنى انه محصل قسم له لا محصل  
قسمين فان غير الناطق قسم من الحيوان حاصل من انضمام عدم  
الناطق اليه كما ان الناطق قسم منه حاصل من انضمام النطق اليه فاذا  
قسم الحيوان الى هذين القسمين كان هناك امران متعصمان له كل

واحد منهما محصل قسم واحد له وكان من قال ان الناطق يقسم  
 الحيوان الى قسمين نظر الى ان الحيوان اذا قسم الى الناطق وجودا  
 وعدم حاصل له فحان كما ان من عد المفرد من الانواع والاجناس  
 في المراتب نظر الى مثل ذلك قوله والمتوسطات سواء كانت انواعا  
 او اجناسا أقول لم يذكر النوع العالي لاندر راجه في الجنس المتوسط  
 ولا الجنس العاقل لاندر راجه في النوع المتوسط قوله فكل فصل يقوم به  
 أقول اراد به العالي منها الفوقاني وبالعاقل التحتاني لاما من ان  
 العالي ما هو فوق الجميع والعاقل ما هو تحت الجميع قوله لانه  
 قد ثبت اه أقول وذلك لان العالي ما كان مقوما للعاقل كان جميع  
 مقوماته فصلا كانت او اجناسا مقومات للعاقل فطعا قوله فلنكون  
 جميع مقومات العاقل أقول اي جميع الفصول المقومة له لان  
 الكلام فيها فان قلت فعلى هذا لا يلزم عدم الفرق بين العاقل  
 والعالي مجوازا ان يكون في العاقل سوي الفصول المقومة المشتركة  
 بينه وبين العالي فرضا امر آخر به يمتاز عن العالي قلت ليس  
 في العاقل وراء ماهية العالي الا الفصول المقومة للعاقل فاذا  
 فرصت مشتركة اتحد العاقل والعالي ماهية مثلا ليس في الانعام  
 وراء الجوهر الا فصول مقومة للانعام ومقومة للجوهر هي قابل  
 الابعاد والنامي والحماس المتحرك بالارادة والناطق وكذا ليس  
 في الانعام وراء الجسم الا فصول مقومة له ومقومة للجسم هي الثلاثة  
 الالهية وكذا ليس في الانعام وراء الجسم النامي الانفصال

مقومان له وهما الاعيران وليس فيه ايضا وراه الحيوان الانفصل  
واحد هو الناطق فانه اذا تركزت اجناس كان الذي تحت الجنس  
الاعلى مركبا منه ومن فصل وهكذا فلا يميز الحافل عن الذي فوقه  
الا بما هو فصل مقوم له فاذا فرض كونه مشتركا لم يبق بينهما فرق اصلا  
• قوله بالقول الشارح هو المعروف وهو ما يحتلزم اقول اي ما يكون  
تصوره بطريق النظر موصلا الي تصور الشيء او امتيازه وهذا القيد  
يفهم اعتباره مما تقدم من ان للوصول بالنظر الي التصور يسمى  
قولا شارحا وكيف لا يكون معتبرا والمقصود من الغرض بيان طرق  
اكتساب التصورات والتصدقات ومع هذا القيد لا ينقض بان  
تصور المعرف يحتلزم ايضا تصور معرفه فينتقض حد للعرف به ولا  
بان تصور الماهيات يحتلزم تصور لوازمها البينه المعتمدة في دلالة  
الالتزام اذ ليس شيء من هذين الاعتلازامين بطريق النظر و  
الاكتساب قوله وليس المراد بتصور الشيء اقول قد يتبين ان تصور  
الشيء المكتسب من القول الشارح قد يكون بالكنه كما في الحد التام  
وقد يكون بغير كنه كما في غير الحد التام واما تصور المعرف الكامل  
فان كان حدا ما فلا بد ان يكون بالكنه لان تصور الماهية بالكنه  
لا يحصل الامن تصور جميع اجزائها بالكنه وان كان غير الحد التام  
فجار ان يكون بالكنه وان لا يكون ومنهم من توهم ان الحد التام  
قد يحصل بغير تصورات الاجزاء بالكنه فانه يكفي فيه تصور  
الاجزاء مفصلة اما بالكنه او بغيره وليس بشيء فانه اذا لم يكن بعض



الاجزاء معلوما بالكنه لم تكن الماهية معلومة بالكنه قطعا قوله  
 والالكان الالهم من الشئ والاخص منه معرفا أقول اعلم ان المتأخرين  
 اعتبروا في المعرفة ان يكون موصلا الى كنهه للمعرفة او يكون مميزا  
 من جميع ماعداه من غير ان يوصل اليه لانه في ذلك حكموا  
 بان الالهم والاخص لا يصلحان للتعريف اصلا والصواب ان المعتبر  
 في المعرفة كونه موصلا الى تصور الشئ اما بالكنه او بوجه ماعداه كان  
 مع التصور بالوجه مميزة من جميع ماعداه او من بعض ماعداه  
 اذ لا يمكن ان يكون الشئ متصورا مع عدم امتيازه عن بعض  
 ماعداه واما الالمتيانه عن الكل فلا يجب ولا شك انه كما يكون  
 تصور الشئ بالكنه كمبينا محتاجا الى معرف كذلك تصور بوجه  
 ماعداه كان مع امتيازه عن جميع ماعداه او عن بعضه يكون كمبينا  
 فتصوره بوجه اعم او اخص اذا كان كمبيا لا يكتسب الا بالالهم او  
 الاخص فهما يصلحان للتعريف في الجملة قوله او امتيازه عن  
 جميع ماعداه أقول قد عرفت ان ذلك غير واجب الا ان المتأخرين  
 لما راوا ان التصور الذي يمتاز معه المتصور من بعض ماعداه في  
 هاية التقصان لم يلتفتوا اليه وقرطوا المماواة بين المعرفة والمعرفة  
 اخرجوا الالهم والاخص من صلاحية التعريف بهما واما المبين فلما  
 كان ابعد من الالهم والاخص كان الاولى بان لا يفيد تمييزا تاما مع ان  
 الظاهر انه لا يفيد تمييزا اسلا وان احتمل احتمالا بعيدا ان يكون  
 مميزا في الجملة وابعده منه افادته تمييزا تاما بان يكون بين

المتباينين خصوصية يقتضى الانتقال عن احد هما الى الاخر قوله  
ولا الى أنه اخص الحق أقول هذا وقوف على ان يكون العام ذاتيا  
للخاص ويكون الخاص معقولا بالكنهه واما اذا لم يكن ذاتيا  
او كان ذاتيا ولم يكن الخاص معقولا بالكنهه لم يلزم من وجوده في العقل  
وجود العام فيه قوله وايضا شرط تحقق الخاص اقول  
هذا بحسب الوجود الخارجى معلوم فانه كلما تحقق الخاص في  
الخارج تحقق العام فيه واما بحسب الوجود الذهنى فلا اذا جاز  
ان يعقل الخاص ولا يعقل العام كما مر اننا قولنا فانه اذا صدق  
قوله كل ما صدق عليه المعرفة صدق عليه المعرفة فكل ما لم يصدق  
عليه المعرفة لم يصدق عليه المعرفة اقول وذلك لان الموجبة الكلية  
الثانية عكس نقيض الموجبة الكلية الاولى على طريقة المتقدمين  
قوله وبالعكس اقول وذلك لان الاولى ايضا عكس نقيض الثانية  
على طريقتهما وكل واحدة منهما معتلزمة للاخرى وفائدة  
قوله وبالعكس اثبات اللزوم من الطريق الاعر لتثبيت الملازمة  
التي ادعاها بقوله وهو لازم الكلية الثانية قوله وهو لا شمله  
على الذاتيات مانع اقول وذلك لان الذاتيات كل شيء ما  
يحصه ويميزه من جميع ما عداه فيكون الحد اتمام بواسطة اشغاله  
على الذاتى المميز مانعا عن دخول اغيار المحذور فيه وكذا  
الحد الناقص يذكرفيه الذاتى المميز فيكون مانعا عن دخول  
الاغيار فيه والمقص بها المناسبة بين المعنى الاصطلاحي والمعنى

اللغوي فلا يرد ان الرمز ايضا فيه منع من دخول الاقيار فيه فينبغي ان يحمى حد او اعلم ان ارباب العربية والاصول يحتملون الحد بمعنى المعروف وكثيرا ما يقع الغلط بسبب الغفلة عن اختلاف الاصطلاحين واعلم ايضا ان الحقائق الموجودة يتعمر الاطلاع على ذاتياتها والتمييز بينها وبين مرضياتها تعمر اتماما واصلا الى حد التعذر فان الجنس يشتبه بالعرض والفصل بالخاصة فلذلك ترى رئيس القوم متعصب لتحديد الاشياء واما المفهومات اللغوية والاصطلاحية فامر ما مهمل فان اللفظ اذا رصع في اللغة او الاصطلاح لمفهوم مركب فما كان داخل فيه كان ذاتيا له وما كان خارجا عنه كان عرضيا له فتحدد المفهومات في غاية المهولة وحدوها ورمومها تسمى حدودا ورموما بحسب الاسم وتحديد الحقائق في غاية الصعوبة وحدوها ورمومها تسمى حدودا ورموما بحسب الحقيقة قوله لان الغرض من التعريف اقول اى المقص من التعريف اما تمييز المعروف مما عداه والعرض العام لا مدخل له في التمييز فلا يصلح معرفا ولا جزء معرف لهذا الغرض واما الاطلاع عليه بما هو ذاتي له اى معرفته بما هو ذاتي له سواء كان جميع الذاتيات او بعضها والعرض العام لا مدخل له في معرفة الشيء بما هو ذاتي له فلا يصلح معرفا ولا جزء معرف لهذا الغرض الاخر فسقط العرض العلم عن الاعتبار في باب التعريفات واتما ذكر في باب الكميات لامتنع اقسام الكلى واما الجنس فهو وان لم يكن له

مدخل في التمييز لكن له مدخل في الاطلاع على المامية بما هو ذاتي  
 لها فذلك اعتبر مع الفصل والخاصة \* وهما بحث وهو ان تمييز  
 الشيء قد يكون عن جميع ما على او قد يكون من بعضه والعرض العام  
 قد يفيد التمييز الثاني فينبغي ان يعتبر في التعريف \* فان قلت  
 المعتبر هو التمييز الاول بناء على اشتراط لما رددت قلت قد عرفت  
 ان الكلام على ذلك الاشتراط على ان اللازم حان لا يكون العرض  
 العام معرنا لان لا يكون جزءا من المعرفة وايضا قد يكون الاطلاع  
 على الشيء بما هو عرض له مطلوب وان كان هذا الاطلاع عليه دون  
 الاطلاع عليه بما هو ذاتي له فان تصور الشيء قد يكون بوجوه متفاوتة  
 بعضها اكمل من بعض فالصواب ان المركب من العرض العام والخاصة  
 رغم ناقص لكنه اقوي من الخاصة وحدها وان المركب منه ومن الفصل  
 حد ناقص لكنه اكمل من الفصل وحده وكذلك المركب من الفصل  
 والخاصة حد ناقص هو اكمل من العرض العام والفصل واما قوله  
 فلا حاجة الى ضم الخاصة اليه فمدفوع بان التمييز الحاصل منهما معا  
 اقوي من التمييز الحاصل بالفصل وحده فاذا اردت هذا التمييز  
 الاقوي احتيج الى ضم الخاصة الى الفصل قوله كنه تعريف الحركة  
 بما ليس بسكون فانه مالم يترتبة الواحدة من العلم والجهل اقول اي  
 الحركة والمكون في مرتبة واحدة فمن عرف الحركة عرف المكون و  
 بالعكس وهذا انما يصح اذا لم يجعل السكون عبارة عن عدم الحركة  
 والا لكان اخفى من الحركة لا مساويا له واذا امتنع تعريف الشيء

بما يماويه في المعرفة والجهالة كان امتناع تعريفه بما هو محفي  
منه اولى قوله ويصمي دورا مضرحا أقول ذلك لظهور الدور فيه و  
اذا زاد بمروية واحدة استمر الدور هناك فلذلك يصمي دورا مضرا  
وفسادا للدور المضر أكثر اذ في الدور المظهر يانم تقدم الشيء على  
نفسه بمرويتين وفي المضر يمراتب فكان افحش قوله اسطقس  
أقول موصل المركب وانما يصمي العناصر الاربعة اطلاقا  
لانها اصول المركبات من الحيوانات والنباتات والمعادن واعلم  
ان استعمال الالفاظ المجازية ابدأ لتبادر الذهن منها الى غير  
المعاني المقصودة لولا القرينة وفي الاشتراك تردد بين المقص  
وبين ما ليس بمقص لكن يحتمل ان يحتمل اللفظ على غير المقص  
فيكون ابدأ من استعمال الالفاظ الغريبة اذ لا يفهم هناك شيء اصلا  
فالخلل فيه هو الاحتياج الى الاستقفا وقطول المعاني بلا طائل

#### \* بحث القضاء \*

قوله والمتوقف معرفتها على معرفة القضاء أقول كما ان للقول  
الشارح مبادي توقف معرفته عليها ويجب تفهيمها عليه وهي مباحث  
الكليات الخمس لتركيب المعرف منها كذا لك للمعرفة مبادي تتركب منها  
ويتوقف معرفتها على معرفة تلك المبادي وهي مباحث القضاء فاذل لك  
قد ما قوله بما لمقدم ففي تعريف القضية واقسامها الاولى أقول  
اما التعريف فلا بد من تقديمه واما لمفاهيم في الاقسام الأولية فكانه  
من تتمه اذ بدلك التعميم ينكشف الشيء زيادة انكشاف ويتمعين

به اقامه الاصلية التي يراد بها بيان احوالها قوله في القضية  
المفوضة أقول يعني ان القضية تطلق تارة علي المفوضة وتارة  
علي المعقولة اما بالاشتراك او بالتحقيقه والجزاء الثاني اولي لان  
المعتبر هو القضية المعقولة واما المفوضة فانما اعتبرت لدالتها علي  
المعقولة فعميت قضية تسمية للدلالة باسم الاول وكذلك لفظ لقول  
يطلق علي المفوض والمعقول فالقول المفوض جنس للقضية المفوضة  
والقول المعقول جنس للقضية للمعقولة ثم القضية المعقولة هي المفهوم  
العقلي المركب من المحكوم عليه وبه والحكم بمعنى وقوع النمبة او لا  
وقوعها فهذا المعلومات من حيث انها حاصلة في الذهن تحمي قضية  
والعلم بها يعمي متصل بها عند الامام واما عند الاول فالمتصل بق هو  
العلم بالمعلوم الذي هو وقوع النمبة او لا وقوعها كما عرفت وقد يطلق  
التصديق بمعنى المصدق به علي القضية لان العلم المتصل بقى  
لا يتعلق الابلها اما بجميع اجزائها او ببعضها قوله اما ان تنحل  
أقول القضية لا بد فيها من الحكم لانه المحتمل للمصدق والكذب  
والحكم لا بد له من المحكوم عليه والمحكوم به فهما اعني المحكوم  
عليه وبه بمنزلة المادة للقضية والحكم الذي به يرتبط احدهما  
بالآخر بمنزلة الصورة له او انحلال القضية هو بطلان صورتها وانفكاك  
اجزائها المادية بعضها عن بعض قوله وايض هي الدالة علي النمبة  
الاصلية أقول كلمة ليس لرفع النمبة الالجابية التي دل عليها  
لفظة هو ومجموعها يدل على وضع النمبة المادية فيكون المجموع

رابطا للحكم به بالحكم عليه بالنسبة السلبية قوله طرد او  
علما اقول فتعريف شرطية غير مطلق لدخول غير الحد وفيه  
 وتعريف العملية غير منعكس لخروج بعض المحدود عنه قوله  
 فالاول ان يحذف قيد التحلل اقول هذا القيد ذكره صاحب  
 الكشف من تابعه والاولى تركه وحمل المفرد على ما يعم المفرد بالفعل  
 وبالقول كما ذكره ومن انصف عن رفعه عرف ان كل عملية يمكن  
 ان يعبر عن طرفيها مع ملاحظة الارتباط بمفردين وان الشرطية  
 لا يمكن فيها ذلك قوله فلورود بعض النقوض المذكورة عليه اقول  
 وهو قولنا زيد عالم يصادف زيد ليس بعالم وقولنا الشمس طالعة  
 يلزمها النهار موجود قوله بل ان التحلل القضية الى ما منه تركيبها  
 اقول لان المركب كما ينحل الى اجزائه الموجودة فيه لما مررت  
 من ان التحليل هو ابطال الصورة فلا يبقى الا الاجزاء المادية ثم  
 ان اطراف الشرطية ليست قضايا لان القضية لا تتم الا اذا اعتبر  
 فيها الحكم ايقاما او انتزاعا وما اعتبر فيه ذلك لا يرتبط بغيره  
 ضرورة فانك اذا قلت الشمس طالعة واقعت النسبة فلم يتصور  
 وعاء بشي آخر بان يصير محكما عليه او به فما لم تجرد القضية  
 عن الحكم لم يمكن جعلها جزء قضية اخرى فاذا حدثت ادوات  
 الشرط والجزاء بقي الشمس طالعة بذلك المعنى الذي كان عليه  
 حال الارتباط فانه بهذا المعنى كان موجودا في الشرطية فلا يكون  
 قضية ما لم يضم اليه الحكم وح لا يكون ذلك تحليلا فقط بل تحليلا

الي الأجزاء وهم شيء آخر البها ومن زعم أنه إذا حدثت الأدوات  
 فقد وجد الحكم في الاطراف فقد أعطوا كيف يتوهم ذلك في  
 مثل قولك ان كان زيد حمارا كان فاهما مع العلم بكذب الطرفين  
 وصدق الشرطية لا يقال الأدوات كانت ما نعت عن الحكم فإذا  
 زالت ماد الحكم لان زوال المانع لا يكفي في وجود الشيء  
 بل لابد من وجود المعقضى وروال المانع لا يحتلزمه كما في المثال  
 المذكور وان اردت تفصلا يتفصح به عليك الحال فاصنع  
 لما نقول القضية ان لم يوجد في شيء من طرفيها نسبة فهي عملية  
 كقولك الانعام حيوان وان وجد ت فان كانت مما لا يصح  
 ان تكون تامة بان تكون نعتة تعيينية فهي ايضا عملية كقولنا  
 الحيوان الما طبق جمع صاحب وان كانت مما يصح ان تكون  
 تامة فاما ان توجد في احد طرفيها فتكون القضية ايضا  
 عملية كقولك زيد ابوه قائم واما ان توجد فيهما معا فاما ان تكون  
 ملحوظة اجمالا فتكون ايضا عملية كقولك زيد قائم يناقضه زيد  
 ليس بقائم واما ان تكون ملحوظة تفصيلا فتكون القضية شرطية  
 كقولك ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فظهر ان اطراف  
 العملية اما مفرد بالفعل او بالقوة فان المحتمل علمي النعتة  
 التقييمية مطلقا والخبرية اذا كانت ملحوظة اجمالا مما يمكن ان  
 يوضع موضعه مفرد لان دلالة اجمالية وان اطراف الشرطية لا يمكن  
 وضع للفردات في مواضعها فلا يمكن ان يعتقاد من المفردات



ملاحظة المحكوم عليه وبه والنسبة على التفصيل فان شئت قلت في تعميم القضية طرفا ما اما ان يكونا مفردين بالفعل او بالقرعة او لا وان شئت قلت كل واحد من طرفيها اما ان يكون مشتملا على نسبة نامية ملحوظة تفصيلا ولا وكان من قال القضية ان انحلت الى قضيتين اراد ان كل واحد من طرفيها قضية بالقرعة ملحوظة تفصيلا فتكون قضية بالقرعة القريبة من الفعل فيصح التعميم بهذا الوجه ايضا واعلم ان الشرطية لا يوجد في حق من طرفيها الحكم بل فرضه هذا في المتصلة ظاهر واما في المنفصلة فانما يظهر فرض الحكم اذا لوحظ فيها المتصلة اللازمة لها فان قولك هذا العدد اما زوج واما فرد في قوة قولك ان كان هذا العدد زوجا لم يكن فردا وان كان فردا لم يكن زوجا واطى هذا فيما من ماعداه قوله فالمتصلة هي التي اه اقول المتصلة الموجبة هي التي يحكم فيها با اتصال تحقق قضية بتحقيق قضية اخرى فان اكتفى بمطلق هذا الاتصال سميت متصلة مطلقة وان قيل الاتصال بكونه لزوميا سميت متصلة لزومية او بكونه اتفاقيا سميت متصلة اتفاقية والمتصلة المالبة هي التي يحكم فيها بحلب ذلك الاتصال اما مطلقا او لزوميا واتفاقيا والمنفصلة الموجبة هي التي يحكم فيها بالتناهي بين قضيتين اما في التحقق والانتفاء معا او في احدهما فان اكتفى بمطلق التناهي سميت منفصلة مطلقة وان قيل التناهي بكونه ذاتيا سميت منفصلة عنادية

وان قيل بالاتفاق سميت انفاقية والمنفصلة العالبة هي التي يحكم فيها بملب ذلك التناهي اما مطلقا او مقيد ! يا لعناد والاتفاق وميرد عليك تفاصيل هذه المعاني في المتصلة والمنفصلة في مباحث الشرطيات قوله ومفهوماتها الاصطلاحية كما تصدق على الموجبات تصدق على الموالب أقول لان مفهوم المحلية اصطلاحها هو القضية التي يكون طرفاها مفردين اما بالفعل او بالقوة وهذا المفهوم كما يصدق على ما زيد قائم يصدق على ما ليس بقائم بلا تفاوت وكذلك الحال في مفهوم للتصلة والمنفصلة اصطلاحا بل نقول اطلاق الشرطية على المنفصلة ايضا بحسب المفهوم الاصطلاحي كاطلاقها على للتصلة وان لم يكن معنى الشرط بحسب اللغة في المنفصلة ظاهرا وقد يتوهم من قوله ليس اجراء هذه الامامي على الموالب بحسب مفهوم اللغة ان اجراءها على الموجبات بحسب مفهوم اللغة وليس كذلك بل اجراء هذه الامامي عليهما معا بحسب المفهوم الاصطلاحي قطعانا لا ظهري العبارة ان يقال ليس اطلاق هذه الامامي على هذه القضايا بحسب مفهوم اللغة قوله واماني الموالب فلهما بهتها اياما في الاطراف أقول قد يتوهم من هذه العبارة انهم اطلقوا هذه الامامي على الموجبات اولا لتحقيق المعاني اللغوية فيها ثم نقلوها الى الموالب لهما بهتها للموجبات في الاطراف والظاهر انهم نقلوا هذه الامامي من المعاني اللغوية الى المفهومات الاصطلاحية بناء على وجود المناسبة في

بعض افراد هذه المفهومات اعني الموجبات فان هذا الفعل  
من الناصبة كافي صحة النقل فلا حاجة الى التزام النقل مرتين  
قوله واما ذكر اقسام الشرطية فيها فبالعرض اقول الانقسام  
الاولية هي المحلية والشرطية وانما ذكر الموجبة والعالبة في  
المحلية على سبيل التبعية كان مفهوم المحلية انما ينشبط بذكرها  
وكذا ذكر المتصلة والنفصلة ههنا لانها حقيقتان مختلفتان تحت  
الشرطية فلا يحصل مفهومها الا بهما واعتبر في المتصلة الايجاب  
والحلب لما ذكرنا في المحلية وذكر في المنفصلة اقوامها المختلفة  
لينشبطا ويغير الى الايجاب والحلب في جميعها لما ذكره واعلم ان  
انقسام القضية الى المحلية والشرطية حصر عقلي واما انقسام  
الشرطية الى المتصلة والمنفصلة فليس كذلك لان الشرطية طرأها  
قسمتان بالقوة القريبة من الفعل والصفة بين القضيتين لا يمكن  
ان تكون الحمل احدهما علمي الاخرى بل لابد ان يكون هناك نسبة  
شهر الحمل ولا يلزم من هذا ان تكون النسبة التي هي غير الحمل  
منحصرة في الاتصال والانفعال لجواز ان تكون بوجه آخر فهذه  
قصة امتقراطية اذ لم يوجد في العلوم ومتعارف اللغة نسبة بوجه  
اخر معتبرة بين اطراف القضايا قوله وانما علم على الشرطيات  
لبساطتها اقول فان المحلية وان كانت مركبة في لغتها الا انها  
تقع جزء الشرطية فتكون بحيلة الغياص اليها اي تكون اقل  
اجزاء امنها ولا نعني ان المحلية بجميع اجزائها تقع جزء الشرطية

اذل عرفت ان اطراف الشرطيات لاحكم فيها بل نعني ان المحلية  
اذا كانت قضية بالقرينة من الفعل اى ملحوظة بتفاصيل  
اجزائها التي هي ماموي الحكم تكون جزءا منها فكانها بتماها  
جزء منها فامتحننت بذلك فقد يم مباحثها على مباحث الشرطية  
قوله ويمعى موعوما أقول هذا يتناول المبتدأ أو العاقل  
ايضا فان زيد بنى قال زيد موعوم وقال محمول لان محمول  
معناه زيد قائل اذ وقول بنى الزمان الماضى قوله والحاصل ان  
اجزاء المحلية اربعة أقول من المحكوم عليه وبه والنسبة بينهما  
وقوعها اول وقوعها وهذا الاربعة معلومات وادراك  
الثلاثة الاول منها من قبيل التصورات التي من شأنها ان  
تكتسب بالقول الخارج وادراك الاخير اعني ادراك وقوع  
النسبة اول وقوعها هو المحمى بالتصديق الذي من شأنه ان  
يكتسب بالحجة ويمعى هذا الادراك حكما وقد يمعى هذا  
للدرك اعني وقوع النسبة اول وقوعها حكما ايضا ولذلك قيل  
لابدى القضية من الحكم قوله فان اللفظ الدال على وقوع العلم  
أقول دلالة واضحة مطردة وان كانت التزامية قوله وهي غير  
معتقلة لتوقفها على المحكوم عليه وبه أقول يعنى ان النسبة التي  
بها يرتبط المحكوم به بالمحكوم عليه معقولة من حيث انها حالة  
بينهما وآلة لتعرف حالها فلا يكون معنى معتقلا يصلح لان يكون  
محكما عليه اربه فاللفظ الدال عليها يكون اداة لكنها قد يكون

في قالب الامر كهوى المثال المذكور وقد يناقش في ذلك بان  
 لفظة هوى زيد هو عالم يدل على زيد لانه ضمير راجع اليه  
 فلا يكون رابطة ويقال الرابطة في هذه القضية هي حركة الرفع  
 لانها دالة على الارتباط والاستناد وقد يكون في قالب الكلمة كان  
 الفاعلة وما يتصرف منها وتسمى زمانية لدلائها على الزمان  
 بخلاف لفظة هو واخواتها اذ لا دلالة لها على الزمان اصلا وقد  
 يقرش منها ايضا بان مدلول كان زائد على مدلول الرابطة  
 لدلائها على الزمان الذي لا مدخل له في الربط قوله اشارة  
الى ان اللغات مختلفة في استعمال الرابطة أقول قيل وجه الضبط  
 ان يقال هنا ثلثة اقسام الوجوب والامتناع والجواز فلهيها  
في ثلثة اخرى هي مجموع الرابطين معا والرابطة الزمانية  
وحد ما غير الزمانية وحدها وفيه بعد لا يخفى قوله ولغة العجم  
لا تستعمل القضية عالية عنها أقول نقض ذلك بمثل قولهم زيد  
 دبير اصحت ومنجم قضية عالية عن الرابطة قوله وهذا لا يعتل  
القضايا الكاذبة أقول قيل انما لا يعتلها اذا حمل الصحة على ما هو  
 في نفس الامر واما اذا حملت على ما هو اعم من الصحة بحسب  
 نفس الامر وبما هو بحسب زعم القائل فيشتعلها قطعاً وانت  
 تعلم ان المتبادر من عبارة الص هو الصحة بحسب نفس الامر  
 والتعريفات يجب حملها على معانيها المتبادرة منها قوله لان  
البعض فيرمعون أقول هذا الكلام ظاهر في والتحقيق انك

اذا قلت ليس بعض الحيوان انما نأفان اردت بحرف المطلب  
 مطلب المحمول من الموضوع كان ملها جزئيا وان اردت ملب  
 القضية على معنى انها ليست بمتحققة في نفس الامر كان ملها كليا  
 لان ملب الایجاب الجزئي يحتلزم الملب الكلي فعلى هذا ليس  
 كل محتمل ان يكون ملها كليا بان يقصد بحرف الملب ملب  
 المحمول عن الموضوع المذكور وهو كل واحد واحد وان يكون  
 ملها جزئيا بان يقصد به ملب القضية كما حققه قوله كقولنا  
 الحيوان جنس والانسان نوع أقول زعم بعضهم ان مثل هذه  
 القضايا يسمى عامة لان الموضوع فيها هو الطبيعة بقل العموم  
 فان الحيوان من حيث انه عام موصوف بالجنسية والانسان  
 بقل عمره موصوف بالتنوع ومثلوا الطبيعة بنحو قولنا الانسان  
 حيوان ناطق فزادوا في القضايا اسما عاما والحق ان تلك القضايا  
 ايضا طبيعية لان المحكوم عليه بالجنسية هو طبيعة الحيوان وحدها  
 وكيف لا زال المحكوم عليه ههنا ما يفهم من لفظ الحيوان وهو  
 الطبيعة وحدها وان كانت ثبوت الجنسية لها في نفس الامر  
 باعتبار عليتها كما ان المحكوم عليه بالضحك في قولنا الانسان  
 ضاحك هو طبيعة الانسان وان كان ثبوت الضحك لها في نفس  
 الامر باعتبار كونها متعجبة فان القول المعتمد في ثبوت المحكوم  
 به للمحكوم عليه في نفس الامر لا يجب ان يلاحظ في الحكم بشيئونه  
 له وان لوحظ لم تنجصر القضية في عمدة ولا في صفة لان القيود

المعتبرة ح غير محصورة في مدد الحق انحصار القضية في الاعمام  
الاربعة والتفصيل المذكور في الفرح احسن مما في المتن قوله  
والطبيعيات لا اعتبار لها في العلوم أقول وذلك لان الموجودات  
للتأصل هي الافراد والطبيعة انما توجد في ضمنها وانقص من العلوم  
معرفة احوال الموجودات التأصل فان قلت الشخصية ليست ايضا  
معتبرة في العلوم اذ لا يبحث فيها عن الاشخاص قلت هي معتبرة في  
ضمن المحصورات بخلاف الطبيعة فالتأصل ليست معتبرة لاني ذانها  
ولاني ضمن المحصورات لان الحكم فيها على الافراد لا على الطبائع  
وايضاً الشخصية قد تقوم في الظاهر مقام الكلية فينتج في كبرى الشكل  
الاول نحو هذا زيد وريد حيوان فهذا حيوان بخلاف الطبيعية فانهما  
لا ينتج في كبرى الشكل الاول كقولك زيد انما والانسان نوع مع انه  
لا يصدق زيد نوع قوله وثانيتها اه أقول هذه الفائدة يمكن  
تحصيلها بان يقال كل موضوع محمول لكن ثبوت فائدة الاختصار  
فلجميع الفائدتين اختار واجب قوله كما انهم في قسم التصورات  
اخذوا مفهومات الكليات من غير اشارة الى مادة أقول يعني  
انهم اخذوا مفهوم النوع والجنس وغيرهما مطلقاً من غير اشارة  
الى طبيعة خاصة نوعية ارجحية كالانسان والحيوان وجعلوا  
هذه المفهومات المجردة عن خصوصيات الطبائع الشاملة اياها  
بامرهم محكوماً عليها التحكون الاحكام الجارية عليها متناولة لجميع  
طبائع الاشياء فلذلك صارت مباحث التصورات قروان من منطق

هلي الجزئيات وكذلك اعذرنا مفهومات القضايا وأوجدوها من  
الخصوصيات واجروا عليها الاحكام فصارت مباحث التصديقات  
ايضا قوانين منطقية علي الجزئيات فصارت مباحث الفن كلها قوانين

يعرف منها احكام جزئياتنا قولنا فليس معناه ان مفهوم ج هو مفهوم  
ب اقول قد تبين فيما سبق ان لفظة كل موري بين كمية الافراد  
فاذا قيل كل ج علم ان المراد ما يصدق عليه ج من افراده لا مفهوم ج  
والالكان لفظة كل زائدة لا تامة فيها الا ان يراد بها معني الكمي  
فمعني كل ج اي كمي هو ج وهو متباعد جدا فالاولى ان يقال  
اذا قلنا ج ب فلا نعني به ان مفهوم ج مفهوم ب والالم يكن  
هناك حمل بحسب المعني بل بحسب اللفظ ولا نعني به ايضا ان  
مفهوم ج ما يصدق عليه مفهوم ب والالكانت طبيعية غير معتبرة  
في العلوم بل نعني به ان ما يصدق عليه ج من الافراد يصدق عليه  
ب واذا قرن ج ب لفظة كل كان المعني كل ما يصدق عليه ج من الافراد  
يصدق عليه ب قوله ما ن قلت كما ان اه اقول قد عرفت ان كل  
كلمي له مفهوم وما يصدق عليه من الافراد فكل واحد من ج وب  
مفهوم وما يصدق عليه فيتصور هناك معان اربعة الاول ان  
مفهوم ج مفهوم ب وقد عرفت بطلانه الثاني ما يصدق عليه ج من  
الافراد يثبت له ب وهو المراد الثالث ما يصدق عليه ج هو ما يصدق  
عليه ب وهو ايضا بطلان ما يصدق عليه الموضوع هو بعينه ما يصدق  
عليه المحمول وراءه انحصار ما يصدق عليه المحمول في ما يصدق عليه



الموضوع ا ولم ينحصر فاذا اتحد ما صدقا عليه كان مفهوم القضية  
ثبوت الغنى لنفسه فيكون ضروريا فتتضمن القضايا في الضرورية  
فان قلت علي تقدير ارادة الافراد منهما معا ينبغي ان لا يكون  
في القضية حمل بحسب المعنى لاتحاد الموضوع والمحمول ح في  
الحقيقة ولذلك قال ضرورة ثبوت الغنى لنفسه قلت هما وان اتحد  
حقيقة لكفهما مختلفا من جهة ان الافراد اعتبارت في جانب الموضوع  
من حيث انها يصدق عليهما ج وفي <sup>الزمان</sup> <sup>الزمان</sup> من حيث انها يصدق  
عليها ب وهذا القدر من الاختلاف والتغاير كاف في صحة الحمل  
بحسب المعنى واما اعتبار التغاير في مفهوم واحد باعتبار الدلالة  
عليه بلفظين فغير ملتفت اليه فلذلك قال هناك بعدم الحمل دون  
التحصار القضايا في الضرورية الرابع ان مفهوم ج ما صدق عليه ب  
وهو ايضا ليس من القضايا المعتمدة في العلوم لما عرفت من ان الحكم  
على الافراد دون الطبيعة والحاصل ان للعتبر في جانب الموضوع  
هو الافراد في جانب المحمول هو المفهوم هذا في القضايا المعتمدة  
في العلوم اذ المقص منها كما عرفت اجراء الاحكام على الذوات  
للتأصلة في الوجود باحوالها وظواهر ان الذوات المتأصلة هي  
الافراد والاحوال هي المفومات قوله لا يقال اقول هذه  
شبهة يتممك بها في ابطال الحمل قوله يلزم ما ذكرتم من ان  
الحمل لا يكون مفيدا اقول اذلا حمل بحسب المعنى بل بحسب  
اللفظ قوله لانه يجب اقول هذا الجواب معارضة لتلك الشبهة

تقرير ما ان مدعاكم وهو قولكم الحمل مع باطل لانه يشتمل على صحة الحمل اذ قد حمل فيه الحال على الحمل فيكون مدعاكم مبطلا لنفحة وما كان مبطلا لنفحة كان باطلا اذ لو كان حقا لكان حقا وباطلا معا وهو محذور الفارح هذا الجواب بانه انما يصح اذا كان مدعى الخصم موجبة واما اذا ادعى المالبة فلا يصح هذا الجواب قطعا بل يجب ان يقال مفهوم ما جوب متغايران ولا نعنى بحمل بـ على ج ان مفهوم الجـ مفهوم بـ فيلزم الحكم باتحاد المتغايرين بل نعني كما تقلد ان ما صدق عليه مفهوم ج من الافراد يصدق عليه مفهوم بـ وصدق الامور المتغايرة في المفهوم على ذات واحدة جاتز كصدق الانعام والضاك والمأهي وغير ذلك من المفهومات المتغايرة على زيد وللخصم ان يقول فقد حملت مفهوم بـ بهو هو علي ما صدق عليه ج فنقول ما صدق عليه ج اما ان يكون هين مفهوم بـ فلا حمل بحسب المعنى او فيرو فيلزم الحكم بان احد المتغايرين هو الاخر وهو باطل بل نقول صدق مفهوم ج علي ما فرضت صدقه عليه ايضا باطل لانهما بان اتحد فلا صدق بحسب المعنى وان تغاير لم يصح ان يقال احدهما هو الاخر لا تقييد ولا اخبارا فقد تهامنت الهبة هذا لك الجواب الحق ولا تنحصر ما دتما لا بتحقيق معنى الصدق والحمل فنقول لا بد في الحمل من تغاير طرفيه ذهنا والالم يتصور بينهما حمل اصلا ولا بد ايضا ان يتحد او جودا بحسب الخارج

سواء كان محققا او موهوما لان المتغايرين في الوجود الخارجي  
 المحقق او الموهوم يستحيل ان يحمل احدهما على الآخر فهو  
 بلامة سواء فرض بينهما اتصال آخر او لا فعني الحمل اتحاد  
 المتغايرين ذهنا في الوجود خارجا محققا او موهوما كما حقق في  
 موضعه قوله والعنوان قد يكون عين الذات اء أقول وذلك لان  
 العنوان كلي فاذا نصب الى ما فيه ما صدق عليه من افراد  
 فلا بد ان يكون احد الاقسام الثلاثة <sup>التي</sup> ~~في~~ <sup>من</sup> قوله لان اتصاف  
 الطبيعة النوعية بالحصول ليس بالاستدلال بل لاتصاف شخص من  
 اشخاصها به اذ لا وجود لها الا في ضمن شخص أقول فلما اعتبرت  
 الطبيعة النوعية مع الاشخاص كان ذلك بحسب المعنى تكرر الالف  
 لما اعتبر ثبوت الحصول لجميع الاشخاص فقد الد رجعية ثبوته  
 للطبيعة النوعية لا يقال انها يلزم التكرار اذ لم يكن للطبيعة النوعية  
 حكم يختص بها وذلك ممنوع اذ لا يلزم من عدم وجودها الا في  
 ضمن اشخاصها ان لا يكون لها احكام مخصوصة بها فان طبيعة  
 الانما ان كلية وعامة الى غير ذلك من الاحوال التي لا يفارقتها  
 فيها اشخاصها ولانا نقول ان الكلام في اعتبار الطبيعة مع الاشخاص  
 في قضية واحدة فلا بد ان يكون الحكم الذي فيها مشتركا بينهما  
 فهنا اعني في الاحكام المشتركة يلزم التكرار قوله وبالفعل عند  
 الشيخ أقول قيل انما عدل الشيخ من مذاهب الفارابي واعتبر  
 مع الامكان الثبوت بالفعل لان الاتصاف لم يجرى مجرد الامكان

مخالف للعرف واللفظة فان الامود اذا اطلق لم يفهم منه عرفا ولفظة  
 هي لم يتصف بالمراد اذ لا وابد وان امكن اتصافه به قوله الخارج  
 عن الماهر أقول هي القوى الددكة جمع مشعر يفتح الميم او كسرهما  
 اي موضع الشعور و آتته قوله وانما قيد الافراد بالامكان أقول  
 يعني اعتبر للمكان وجود افراد للموضوع في القضية الحقيقية  
 لان الحكم فيها يتناول الافراد المقدرة في الخارج ومن جعلتها  
 ما لا يكون ممكن الوجود فلا يكون الحكم هواء كان ايجابيا  
 او سلبيا صادقا عليه فلا تصدق قضية كلية اصلا بل تصدق في كل  
 مادة تفرض موجبة جزئية ومالبة جزئية كما قرره وهذا القول  
 اعني امكان وجود الافراد انما يحتاج اليه اذا لم يعتبر امكان  
 صدق الوصف العنوانى على ذات الموضوع بحسب نفس الامر بل  
 يكتفي بمجرد فرض صدقه او امكان فرض صدقه عليه كما في صدق  
 الكلي على جزئياته حتي اذا وقع الكلي موضوعا لقضية كلية كان  
 متناولا لجميع افراد التي هي كلي بالقياس اليها هواء امكن  
 صدقه عليها او لا وما اذا اعتبر امكان صدق الوصف على ذات  
 الموضوع في نفس الامر كما هو منسب الفلر ابي او اعتبر مع الامكان  
 الصدق بالفعل كما هو منسب الفبيغ فلا حاجة الى اعتبار امكان  
 وجود الافراد والمخذور من دفع فان الاثمان الذي ليس  
 بحيوان لا يصدق عليه الاثمان في نفس الامر فلا يدل على قولنا  
 كل انسان حيوان وكذا الاثمان الحجري لا يصدق عليه الاثمان

في نفس الامر فلا يدل على قولنا لا يقع من ! لانه ان يحجر قوله  
 ولما اعتبر في عقد الوضع الاتصال وكذا في عقد الحمل أقول هذا  
 بحسب الظاهر من العبارة فان قولك لو وجد كان ج متصلة وكذا  
 قولك لو وجد كان ب متصلة اعري واما بحسب المعنى فينبغي ان  
 لا يقصد هناك اتصال قطعا لان هذه العبارة تفسير للقضية الحملية  
 وقد عرفت ان عقد الوضع في الحقيقة كيب تقييدى فكيف يتموز  
 ان يكون معناه متعلقون عقد الحمل كليا التركيب جزئي لكنه حملي  
 لا اتصالي فليس في مفهوم القضية الحقيقية معنى الاتصال اصلا  
 فكيف يفهم بمعنى متصلتين بل يجب ان تحمل عبارة الشرطية  
 على فصل التعميم في افراد الموضوع بحيث يندرج فيها الافراد  
 الحقيقة والمقدرة فانك اذا قلت كل ج ب يتبادر منه ان الحكم على  
 كل ما هو ج في الخارج محققا ورد كلمة الشرطية في التفسير تنبيهها  
 على دعوى الافراد المقدرة ايضا في الحكم فان كلمة الشرطية تتعامل  
 في المحققات والمقدرات كقولك في النهار ان كانت الشمس  
 طالعة فالنهار موجود وكقولك في الليل ان كانت الشمس طالعة  
 فالنهار موجود فان قلت فعلى هذا يكفى ايراد الشرطية في جانب  
 الموضوع ويلغو ايرادها في جانب المحمول لان المقص منه  
 المفهوم لا الافراد فقلت قد يقصد بها المحمول الافراد اذا كانت  
 القضية متحركة وهي ان يكون المورد مذكورا في جانب المحمول  
 سواء ذكر في جانب الموضوع او لا فإيراد الشرطية في المحمول

ينفعك في المنخرات قوله لان ما لم يوجد في الخارج ازلا وبدا  
أقول هذا تعليل لقوله والحكم فيه لم يوجد في الخارج يعني  
لما كان المراد كل ما صدق عليه في الخارج تعين الحكم علي  
الموجود الخارجي تحقيقا فقط لان ما لم يوجد اصله لم يصدق عليه  
في الخارج قوله فان الحكم ليس على وصف الجيم أقول اى دنع  
بما ذكره ذلك التوهم لكونه البيان الحكم ليس على وصف الجيم  
قوله لا يقال بها قضايا لا يمكن اخذها أقول يعني ان مثل قولنا  
كل ممتنع معدوم قضية لا يمكن اخذها خارجية وهوذا ليس  
افراد الموضوع موجودة في الخارج محققا ولا حقيقية اذ لا  
يمكن وجود افراد في الخارج وقد اعتبر في الحقيقة امكان  
وجود الافراد كما مر واجاب بان المقص ضبط القضايا بالمتعلقة  
في العلوم في الاغلب وما ذكرتم مما يستعمل نادرا فلم يلتفتوا  
اليه اذ لم يمكنهم ادراجه في القواعد بسهولة ومنهم من جعل  
امثال هذه القضايا ذهنية فقال معني قولك كل ممتنع معدوم ان  
كل ما يصدق عليه في الذهن انه ممتنع في الخارج يصدق عليه  
في الذهن انه معدوم في الخارج فجعل القضية بالثلاثة اقسام  
حقيقية يتناول الحكم فيها جميع افراد الخارجية المحققة و  
المقدرة وخارجية يتناول الافراد الخارجية المحققة فقط و  
ذهنية يتناول الافراد الموجودة في الذهن فقط والاولى ان يقال  
احوال الاشياء على ثلاثة اقسام قسم يتناول الافراد الذهنية



فيقال الكاتب صادق على الايمان اى محمول عليه والصدق  
 بمعنى التحقق والوجود يستعمل بنى فيقال صدقت هذه  
 القضية في الواقع قوله ولما هذا تكون العالبة الكلية الخارجية  
 اعم اقول وذلك لان نقيض الاخص اعم فلما كانت الموجبة  
 الجزئية الخارجية اخص كان نقيضها اعنى العالبة لكلية الخارجية  
 اعم قوله وبين العاليتين ~~التي~~ مباينة جزئية اقول وذلك  
 لما عرفت من ان الامر بين الاثنين بينهما عموم من وجه يكون بين  
 نقيضيهما مباينة جزئية فلما كان بين الموجبتين الكليتين عموم من  
 وجه كان بين نقيضيهما اعنى العاليتين الجزئيتين مباينة جزئية  
 قوله يورثي مذهبها اقول اى يوجب اختلاف القضية قطعا فان  
 قولك زيد كاتب قضية وقولك زيد لا كاتب قضية اخرى يتخالف  
 مفهوما ماعنى الحقيقة واما اختلاف العنوان بالعدول والتحصيل  
 فلا يوجب اختلاف فى مفهوم القضية فانه اذا كان لذات واحدة  
 وصفان احدهما وجودي كالجماد والاخر عدلي كاللاحي وعبر  
 عنها تارة بالوجودي والاخرى بالعدلي وحكم عليهما فى الحالتين  
 بحكم واحد لم يحصل مذهب قضيتان مختلفتان فى المفهوم حقيقة  
 بل لفظا قوله ضرورة ان الجواب الشئ بغيره فرع على وجود  
 المثبت له اقول سواء كان ذلك الشئ امرا وجوديا او عدليا  
 فان ثبوت اللائكة لزيد فرع لوجوده كما ان ثبوت الكتابة  
 له كذلك قوله لاننا نقول احكم فى العالبة على الافراد الموجودة



أقول وذلك لان السلب رفع الإيجاب فاذا كان الإيجاب متعلقا  
بالافراد الموجودة كان رفعه ايضا متعلقا بها فيكون الإيجاب  
والسلب واردين علي الموجودات اي يعتبر ذلك في مفهوم  
الموجبة والسالبة لكن تحقق السالبة وصلها لا يتوقف على  
وجودها لان محصلها انتفاء المحمول من ذات الموضوع وذلك  
اما بان يكون الموضوع موجودا <sup>في جميع</sup> ~~في~~ المحمول عنه واما بان لا  
يوجد الموضوع فينتفي المحمول عنه ايضا قطعا ومحصل للوجبة  
ثبوت المحمول للموضوع ولا يتصور ذلك الا بان يكون الموضوع  
موجودا ثابتا له المحمول وتلخيصه ان انتفاء شيء من الموضوع  
قد يكون بانتفائه في نفسه وقد لا يكون واما ثبوت شيء له فلا يمكن  
الا بان يكون موجودا قوله والسالبة لا تحتدعي وجود الموضوع  
على ذلك التفصيل أقول يعني ان السالبة الخارجية لا تقتضي  
وجود الموضوع في الخارج محققا والسالبة الحقيقية لا تقتضي  
وجوده في الخارج محققا ومقدرا \* فان قلت اذا اخذت القضية  
على وجه تناولت الافراد الخارجية المحققة والمقدرة والافراد  
الذهنية ايضا كما ذكرته فلا يمكن ان يقال الموجبة منها تقتضي  
وجود الموضوع في الخارج بل تقتضي وجوده في الجملة سواء كان  
في الخارج محققا ومقدرا او في الذهن والسالبة منها ايضا  
تقتضي وجوده في الجملة فلا يظهر الفرق \* قلت الإيجاب يقتضي  
وجود الموضوع في الذهن من حيث انه حكم فلا بد له من تصور

المحكوم عليه يقتضي صدقه وجوده ايضا لان ثبوت المحمول له  
 فرع ثبوته في نفعه والفرق بين هذين الوجودين ان الوجود  
 الذي يقتضيه الحكم انما يعتبر حال الحكم اي بمقدار ما يحكم  
 الحاكم بالمحمول علي الموضوع كملحظة مثلا وان الوجود الذي  
 يقتضيه ثبوت المحمول للموضوع فهو بحسب ثبوته ان دائما  
 فداثما وان ماعنة نعمة ~~هذه~~ <sup>هنا</sup> ارجا فخرجا وان ذهنا فذهنا  
 والمالبة تغار كالموجبة في اقتضاء الوجود الاول دون الثاني  
 وكذا الحال في الفرق بين الموجبة والمالبة اذا اخذت ذهنية  
 والحاصل ان انقضاء المحمول عن الموضوع لا يقتضي وجوده  
 وان ثبوته للموضوع يقتضي وجوده واما الحكم بالانقضاء والحكم  
 بالثبوت فلا تفرق بينهما في انقضاء الوجود الذهني قوله نعمة  
المحمول اقول اذا قلت زيد قائم فهناك نعمة هي نعمة القيام الى  
 زيد لان نعمة زيد الى القيام فان زيد اريد به الذات وهي امر  
 مستقل بنفسه لا يقتضي ارتباطا بغيره والقائم اريد به مفهوم الذي  
 يقتضي ارتباطا بغيره فلذلك قال نعمة المحمول الى الموضوع  
 وان كانت النعمة متصورة بين بين قوله ومن جهة اخرى اقول  
 يعني ان تقميم كيفية النعمة الى الضرورة واللا ضرورة تقميم  
 براسه ثنائيا وتقميمها الى الدوام والادوام تقميم اخر ثنائيا  
 ايضا لان المجموع تقميم واحد رياضي قوله والقضية المركبة  
 هي التي حقيقتها تكون ملتزمة من المجاب وملب اقول اذا حكمت

بالاجاب مخمول بالموضوع ولانهم حكمت بينهما بالعلب لا بعبارة معتقطة  
 بل بعبارة غير معتقطة دالة على كيفية تلك النعمة اليجابية يعدل  
 المجموع قضية واحدة مركبة كقولك كل انعام ضاحك لادائمان ان  
 قولك لادائما يدل على ان تلك النعمة اليجابية بينهما الى حيث بل اذنة  
 فيكون العلب واقعا بالفعل والالكان اليجاب دائما فمن حيث  
 دلالة على كيفية النعمة يكون <sup>نحو</sup> ~~نحو~~ ومن حيث دلالة على  
 الحكم العلبي يكون موجبا لتركيب القضية وانما قلنا لا بعبارة معتقطة  
 لانه اذا عبر عن الحكم العلبي بعبارة معتقطة كان هناك قضيتان  
 معتقتان لا قضية واحدة مركبة وكذا الحال اذا حكمت اولاً بالعلب  
 بينهما ثم حكمت بالاليجاب على تلك الطريقة لكل قضية مركبة تكون  
 موجبة وليس كل موجبة مركبة فان اعتبار الضرورة والدوام  
 لا يوجب تركيب القضية اذ لم يحصل بعبيها بين المحمول والموضوع  
 حكمان مختلفان ايجابا وعلبا بخلاف اللا ضرورة والادوام لانهما  
 مرجبان حكما آخر مخالفا للحكم السابق في اليجاب والعلب كما  
 صيأتي تحقيقه قوله والنعمة بينهما وبين الضرورية أقول قد عرفت  
 ان النعم الاربع تتحقق بين القضايا بحسب صدقها وتحقيقها لا  
 بحسب حملها على شيء فان ذلك مخصص بالفردات وما في حكمها  
 قوله والفرق بين المعنيين أقول حاصله ان المشروطة اذا اعتبرت  
 بشرط الوصف كان ضرورة نعمة المحمول ايجابا وعلبا بالقياس  
 الى ذات الموضوع ما خوذ مع وصفه فالضرورة انما هي بالقياس

الى مجموع الذات والوصف واذا اعتبرت مادام الوصف كان  
الوصف هناك معتبرا على انه ظرف للضرورة لا جزءا لنسب  
اليه للضرورة والا لزم اعتبار الوصف هناك مرتين مرة جزءا  
لما نسب اليه للضرورة ومرة ظرفا للضرورة ويصير المعنى ان  
ذممة المحمول ضرورة لمجموع ذات الموضوع مع وصفه في جميع  
اوقات وصفه ولان ذلك لا يصح في الطرف مهننا فتعين انه اذا اعتبر  
مادام الوصف كان ضرورة ذممة المحمول الى ذات الموضوع فقط  
وحان لم يكن الوصف الذي له مدخل في الضرورة ضروريا للذات  
الموضوع حال ثبوته له كالكتابة صدقها المغروطة بشرط الوصف  
دون مادام الوصف وان كان ضروريا له في زمان ثبوته له  
صدقها المغروطة بالمعنيين معا كقولك كل منخسف فهو مظلم مادام  
منخسفا سواء اريد منه بشرط كونه منخسفا او مادام منخسفا بلا  
اعتبار الاشتراط بناء على ان الانخفاف ضروري للقمر في وقت  
معين وهو وقت حيلولة الارض بينه وبين الشمس فان ذممة الاظلام  
الى مجموع القمر ووصف الانخفاف كان ضروريا له وان نسبته  
الى ذات القمر كان ايضا ضروريا له في وقت الانخفاف لان القمر  
في ذلك الوقت لا يتحيز وجوده بلا انخفاف متى ما زعموا فذات  
القمر معتلزم للمجموع من ذاته ووصف الانخفاف وهذا المجموع  
معتلزم للاظلام ومعتلزم المعتلزم معتلزم فذات القمر في ذلك  
الوقت معتلزم للاظلام فظهر بذلك ان الذممة بين معنى المغروطة

هي العموم من جهة وهذا الكلام محقق وقد اعطأ فيه كثيرون  
 وزعموا ان النسبة بينهما العموم مطلقا لان ما دام الوصف اعم  
 مطلقا قوله العرفية العامة أقول لم يعتبر ههنا معنيان على قياس  
 معني الشرطية لان المحمول اذا كان دائما المجموع الذات والوصف  
 كان دائما للذات في زمان الوصف لان معني الدوام استمراره  
 وعدم انفكاكه وهو حاصل بالعموم <sup>بمعنى</sup> الي المجموع وبالقياص  
 الي الذات وهذا في زمان الوصف سواء كان للوصف مدخل  
 في دوام المحمول كما في المثال المذكور او لم يكن كما في قولك كل  
 كاتب حيوان قوله الممكنة العامة أقول الامكان العام يفرض تارة  
 بحسب الضرورة الذاتية من الجانب المخالف المحكم كما ذكره وتارة  
 بحسب الامتناع الذاتي عن الجانب الموافق فاما كان الايجاب  
 معناه عدم امتناع الايجاب او عدم ضرورة السلب وكذا الحال  
 في امكان السلب والتفسيران متساويان كما لا يخفى قوله وانما  
 قيد اللادوام بحسب الذات اه أقول اعلم ان الشرطية العامة  
 يمكن تقييدها بالضرورة الذاتية لكنه تركيب غير معتبر ويمكن  
 تقييدها بالادوام الذاتي كما ذكره ولا يمكن تقييدها بالضرورة  
 الوصفية وهو ظاهر ولا بالادوام الوصفى ولا بحسب الاطلاق  
 العام ولا بحسب الامكان العام لانها اعم من الضرورية الوصفية  
 ولا يجوز تقييد الخاص بحسب العام فانه تقييد غير صحيح وقس  
 على ما ذكرنا حال ما اثر المركبات فيظهر لكن التركيب هناك

وجو ما كثيرة منها ما ليس بصحيح ومنها ما هو صحيح لكنه غير  
معتبر ومنها ما هو صحيح ومعتبر قوله وتصدق الوقتية كما في  
المثال المذكور أقول يعني قوله كل قمر منخسف وقت الحملولة فان  
الانخساف ليس ضروريا بحسب وصف القمرية ولادائما بحسبه  
فلا يصدق كل قمر منخسف مادام قمر قوله واما اذا فرغنا ما بالضرورة  
مادام الوصف تكون المصداق الخاصة اخص من الوقتية مطلقا  
أقول وذلك لان الضرورة المعتبرة في الشروط الخاصة بالقياس  
الى ذات الموضوع في زمان الوصف وذلك وقت معين فتصدق  
الوقتية هناك ايضا لانها بالقياس الى الذات في وقت معين  
وكما صدقت الشروط الخاصة بالمعنى المذكور صدقت الوقتية  
وتصدق الوقتية في المثال المذكور بدون الشروط الخاصة بكون  
الوقتية اعم منها مطلقا واما الشروط الخاصة بشرط الوصف  
فيمكن صدقها بدون الوقتية كما في مثال الكتابة وتحريك الاصابع  
فان المحمول هناك ليس بضروري النسبة بالقياس الى ذات  
الموضوع في زمان الوصف بل هو ضروري النسبة بالقياس  
الى الذات ما هو ذامع الوصف كما تقرر ومعنى الوقتية ضرورة  
في وقت معين بالقياس الى الذات وحده فلا يصدق هناك قوله  
لان المعنى اذا أطلقه أقول هذا كلام صحيح وجوار تقسيم معني  
اللفظ الى المعني المطابق والتضاهي والا لتزامي لا ينافي ما ذكره  
فان الوجود اذا الملق يتبادر منه الوجود الخارجي مع انه يصح

تقسيمه الى الخارجي والذهني قوله لعلاقة بينهما توجب ذلك  
أقول اذا اعتبر في الحكم بالاتصال كون الاتصال لعلاقة فالمتصلة  
لزومية واذا اعتبر كونه لالعلاقة فالمتصلة اتغافية وان لم يعتبر شي  
منهما فالمتصلة مطلقة كما مر اشارة الى ذلك قوله بل بمجرد صدق  
التالي أقول يعني ان التالي اذا كان صادقا في نفس الامر  
فهو صادق مع جميع الامور الصادقة في نفس الامر ومع جميع ما  
يقدر صدقه في نفس الامر كقولنا ان كان زيد فرما فالخمار  
فامق قوله بل ليس مرادهم بالانفاة في الجمع الاعداد الاجتماع  
في الوجود أقول يعني في الصدق والتحقيق لا في الحمل والصدق  
على ذات وهذا الكلام لا شبهة فيه لا يقال قد تكون المنافاة بين  
مفهومين في الصدق على ذات كما بين مفهوم الواحد والكثير  
لانا نقول لانزع في ذلك الا ان القضية المتعلقة على هذه المنافاة  
ليست منفصلة بل حملية شبهة بالمتفصلة فاذا قلت هذا اما  
واحد واما كثير فان اردت المنافاة بين هذا واحد وهذا كثير  
فالقضية منفصلة مركبة من قضيتين ومنع الجمع باعتبار الصدق  
والتحقيق بين القضيتين كما قرره وان اردت المنافاة بين مفومي  
الواحد والكثير في الصدق والحمل على هذا فالقضية حملية مركبة  
من موضوع واحد الا انه قد ورد في محمولها انفارت شبهة  
بالمتفصلة فالشارح لم يقل بان لا منع جمع في الصدق على ذات  
بل قال منع الجمع المعتبر في المنفصلات انما هو بحسب الوجود

لا الحمل وقد يكون بين مفهومين منافاة في الوجود في محل واحد  
 كالمراد والبياض فان عبرت عنها بمثل قولك اما ان يكون المراد  
 موجودا في هذا المحل او يكون البياض موجودا فيه كانت القضية  
 منفصلة وان عبرت عنها بمثل قولك الموجود في هذا المحل اما مراد او  
 بياض كانت القضية حماية شبيهة بالمنفصلة وبالحملة كما ان الحملية  
 قد تشارك المتصلة فيما هو بمحمل المعنى ومآله كقولك طلوع  
 الشمس ملزوم لوجود النهار ولا بد ان تكون مخالفة منها في  
 صريح المفهوم منها كذلك الحملية قد تشارك المنفصلة في محصول  
 المعنى ومآله وان كان المفهوم الصريح متخالفا فيهما والمنافاة قد  
 تعتبر في القضايا وهي المنفصلات وقد تعتبر في المفردات بحسب  
 صدقها على ذات وهي الحمليات الشبيهة بالمنفصلات وقد تعتبر  
 في المفردات بحسب الوجود في كل واحد وان عبرت عنها بمثل  
 قولك المراد والبياض متنافيان بحسب الوجود في محل واحد  
 فهذه حملية صرفة وان عبرت عنها بمثل قولك اما ان يكون هذا  
 الشيخ امودا ما ان يكون ابيض فهي منفصلة وان عبرت عنها  
 بمثل قولك هذا الشيخ اما امودا او ابيض فهذه حملية شبيهة بالمنفصلة  
 والكل مشاركة في مال المعنى ومحصوله وان كانت متخالفة في المفهوم  
 الصريح قوله فان انتمى حكم فيها يلزوم الملب موجبة لزومية  
 لا مالبة اقول كما ان الملب في الحمليات بحسب ملب الحمل  
 لا باعتبار طر فيها علة ولا بتحصيلها فيها كان طر في الحملية



مدعيتين على حرف الملب وتكون القضية موجبة كذلك الحلب  
 في المتصلات والمنفصلات بحسب ملب الاتصال ونوعيه اعني  
 اللزوم والاتفاق وبحسب ملب الانفصال ونوعيه اعني العناد  
 والاتفاق ولا اعتبار باطراف الشرطيات في ملبها وايجابها بل الاقدام  
 الاربعة اعني كون الطرفين موجبتين وما لبنتين وكون المقدم  
 موجبة والتالي ما لبقه وبالعكس <sup>في</sup> في الموجبات والموالب في  
 المتصلات والمنفصلات قوله ومنها بحث أقول هذا حق نعم المتصلة  
 المطلقة اعني التي اكتفي فيها بمجرد الحكم بالاتصال من غير ان  
 يتعرض للعلاقة نفيا اوائها تانا يمنع كذا بها من صادقين وعن مقدم  
 كاذب وتال صادق قوله فالموجبة الحقيقية تصدق من صادق و  
 الكاذب أقول الموجبة الحقيقية العنادية لما وجب تركيبها من جزئين  
 يمنع صدقهما وكذلك ما معا وجب ان يكون تركيبها من قضية ومن  
 نقيضها او معاوى نقيضها كقولنا هذا العدد اما زوج واما لا زوج وقولنا  
 هذا العدد اما زوج واما فرد وما نعة الجمع العنادية لما وجب  
 تركيبها من جزئين يمنع صدقهما فقط وجب ان يكون تركيبها  
 من قضية ومما هو اخص من نقيضها كقولنا هذا الشيء اما شجر او  
 شجر فان كل واحد من الشجر ومن الشجر اخص من نقيض الاخر  
 وما نعة الخلو العنادية لما وجب تركيبها من جزئين يمنع كذا بها  
 فقط وجب ان يكون تركيبها من قضية ومما هو اعم من نقيضها كقولنا  
 هذا الشيء اما لا شجر واما لا شجر فان كل واحد منهما اعم من

تقيض الآخر هذا اذا اعتمدنا بالمعنى الاخص فاما اذا اعتبرنا بالمعنى  
الاعم فيصدق كل واحد منهما مما مر وما تتركب منه الحقيقة  
قوله وهي الاوضاع التي تحصل للمقدم بسبب اقترانه بالامور  
الممكنة الاجتماع معه أقول اراد بالاضاع الاحوال الحاصلة له  
بسبب اجتماعه مع الامور الممكنة الاجتماع معه فان كون انسانية  
زيد مقارنة لقيامه او عوده الى الورع الشمس الى غير ذلك احوال  
حاصلة لها من اجتماعها مع هذه الامور الممكنة الاجتماع معها  
فان كل واحد من المجتمعين يحصل له حالة بالقياس الى الآخر  
وهو كونه مجامعاً له ومقارناً لياها وانما اعتبر امكان الاجتماع  
مع المقدم دون امكان تلك الامور في انفسها لان تلك الامور  
ربما كانت محتجزة في نفس الامر لكنها يكون ممكنة الاجتماع  
المقدم فانك اذا قلت كلما كان زيد حمرا كان حصا كان معناه  
ان الجمعية لازمة لهما ريثه من جميع الاوضاع الممكنة الاجتماع  
مع حمار ريثه ككونه ناهقا مثلاً مع ان كون زيد ناهقا ليس ممكناني  
نفس الامر وان كان ممكن الاجتماع مع حمار ريثه وقد يفرض في  
كتب الميزان الاوضاع الحاصلة من الامور الممكنة الاجتماع  
مع المقدم بالنتائج الحاصلة من المقدم مع المقدمة الممكنة  
معه فاذا قلنا كلما كان زيد انسانا كان حياً قلنا فالنتيجة الحاصلة  
من زيد انسان مع قولنا كل انسان ناطق اعني كون زيد ناطقاً يعد  
وضعا من اوضاع المقدم حاصله من امر ممكن الاجتماع معه وهو

قولنا كل انسان فاطق لكن الغارح لم يلتفت اليه لان فهمه بعيد  
ولاحاجة اليه لان الامور للممكنة الاجتماع مع المقدم سواء كانت  
قضايا او غيرها تحصل للمقدم باعتبارها حالات هي كونه مقارنا  
بهذا الشيء ولذلك الشيء او لغيرهما وهذه الحالات مغايرة لتلك  
الامور كما ان ضرب زيد بعمره يكون مبدء انضارية زيد ومضروبية  
عمره وهما وضعان مغايران للضرب فالأوضاع هي الحالات الحاصلة  
للمقدم بحسب الاجتماع مع تلك الأمور وبذلك يندفع ما قيل  
من ان كون زيد قائما او قاعدا او كون الشمس طالعة او كون  
الحمار ناهقا ليست أوضاعا حاصلة من امور ممكنة الاجتماع  
مع المقدم بل هي امور موافقة الوجود للمقدم فالتال الصحيح  
النتيجة الحاصلة كقولنا فان المقدم اذا فرض في شيء اه  
أقول الاظهر ان يقال اذا فرض المقدم على شيء من هذين  
الوضعين لم يمتلزم التالي اما متى تقد يراجع عدم التالي  
معه فلانه لو امتلزم التالي كان عدم اللام مجتمعا مع اللزوم  
وهو محال واما متى تقد يبر عدم لزوم التالي فظ قوله لما كانت الشرطية  
مركبة من قضيتين اه أقول قد عرفت ان العملية انما تتركب  
من جزئين او ما هو في حكمها وان الشرطية تتركب من قضيتين  
فانني ما يتصور من تركيب الشرطية تركيبها من عمليتين واذا  
تركبت من غير العمليات فلا بد ان تنحل بالاعرة الى العمليات  
المنحلة الى المفردات اذ لو لم تنحل اجزاء الشرطية الى العمليات لزم

تركيبها من اجزاء غير متناهية فالحتمية اما جزء الشرطية او جزء  
جزئها ومكذ قوله وهو اختلاف قضيتين أقول فان قلت التناقض  
قد يجري في المفردات وطراف القضايا كما مر في مباحث النصب  
الاربع من نقضي المتعارضين وغيرهما وكما صيأتي في عكس النقيض  
فلايصح تخصيصه بالقضايا قلت المقص منها تناقض القضايا لان  
الكلام في احكامها واما تناقض المفردات الواقعة في طراف القضايا  
فتعرف بالمقايضة فلا حاجة الى اذراجه في تعريف التناقض منها  
قوله ذكرها القدماء لتحقق التناقض أقول يعني لابد منها في  
التناقض وان لم تكن كافية فيه وحدها بل لابد معها من اختلاف  
الجهة في جميع القضايا ومن الاختلاف في الكمية في القضايا  
المحصورة كما صيأتي قوله فان وحدة الموضوع اه أقول قيل  
تخصيص بعض الوحدات بالاندراج تحت وحدة الموضوع  
تخصيص بعضها بالاندراج تحت وحدة المحمول تحكم فان القضية  
اذا عكست صارت الوحدة المندرجة في وحدة الموضوع في اصل  
القضية مندرجة في وحدة المحمول لصيرورة ذلك الموضوع محمول  
في العكس فصارت الوحدات المندرجة في وحدة المحمول  
هناك مندرجة في وحدة الموضوع لصيرورة ذلك المحمول  
فالعواب ان يقال هذه الوحدات مندرجة في وحدتي الموضوع  
والمحمول مطلقا من غير تعيين وهذا حق الا ان المخصص كانه راعي  
ما مر ظاهر من ان رجوع وحدة الشرط ووحدة الكل والجزء الى

وحدة الموضوع ورجوع البواقي الى وحدة المحمول اظهر لان اعتبارا لشرط الكل والجزء في الموضوع واعتبار الزمان والمكان والامانة والقوة والفعل في المحمول انصب واولى كما لا يخفى قوله الجزئيان انما يتصادقان أقول يعني ان انتفاء التناقض في الجزئيتين كما انه مقارن لعدم الاختلاف في الكمية كذلك مقارن لعدم الاتحاد في خصوصية الموضوع واذا اعتبر الاختلاف في الكمية مع صائر الغرائط حصل تناقض كذلك اذا اعتبر الاتحاد في خصوصية الموضوع مع مافي الغرائط حصل التناقض ايضا فلم لا يكون الاتحاد في الموضوع هرطا دون الاختلاف اجاب ن مناط احكام القضايا انما هو مفهوماتها وخصوصية البعض ادرجة من مفهوم القضية الجزئية فلا يمكن اعتبار اشتراط الاتحاد بها والالكان التناقض في الجزئيات باعتبار امر خارج عنها لذلك لم يعتبر بخلاف الكمية فانها داخلة في مفهومات القضايا يجب اعتبار الاختلاف فيها التحقق التناقض قوله فان قلت ليس اعتبر المح أقول هذا احوال متعلق بالجواب عن السؤال اول يعني ان انحصار النظر في احكام القضايا في مفهوماتها **الاجابة** نعم في عدم اعتبار وحدة الموضوع كما ذكرت فانهم باعتبار وحدة الموضوع كما تقدم سواء كان ذلك اعتبارا خارج من مفهوم القضايا في احكامها اولا ومع اعتبارها لا حاجة الي اعتبار الاختلاف في الكمية في القضايا الجزئية اذ مع

اتحاد الموضوع يتحقق التناقض بينهما بلا احتياج الي اختلاف  
الكمية اجاب بان المراد بما اعتبروه وحدة الموضوع في الذكر  
وهذه الوحدة حاصلة في الجزئين ولا تنافض فلا بد من  
اعتبار شرط آخر هو اختلاف الكمية كما بينا فحاصل الحوال الاول  
انه لم اعتبر الا اختلاف في الكمية ولم تعتبر الاتحاد في الموضوع  
مع انه مغل من الاختلاف اجاب بانه لا يمكن اعتبار الاتحاد لانه  
اعتبارا مرعاجا \* وحاصل الحوال الثاني ان القوم قد اعتبروا  
الاتحاد سواء قلت انه اعتبارا مرعاجا فيلزم بطلان ما ذكرت  
من ان النظر في احكام القضايا الي مفهوماتها او قلت انه ليس  
كذلك فيبطل ما ذكرت من ان اعتبارا اعتبارا مرعاجا ومع  
اعتبارهم الاتحاد في الموضوع لا حاجة الي اشتراط الـ  
في الكمية في تناقض الجزئيات اجاب بان المراد مما اعتبروه  
الاتحاد في العنوان دون خصوصية الذات وقد يترجم ان  
حاصل الحوال الثاني انهم اعتبروا وحدة الموضوع فكيف يعتبر  
الاختلاف في الكمية فانه يوجب عدم الاتحاد في الموضوع اذ  
يصير الموضوع في احد القضيتين جميع وفي الاخرى  
هذا قوله فما الحاجة ليس علي ما ينبغي بل يحتمل ان يقال بذكره  
فكيف يشترط اختلاف الكمية وما قررناه في توجيه الحوال الثاني  
هو المطابق بعبارته وهو المنقول عن الفارح قوله اعلم اولان  
نقيض كل شئ رفعه اقول فيه مناداة لان الحلب شئ ونقيضه

الايجاب وليس لايجاب رفع العلب وان كان محتلزاً له بل  
 العلب رفع الايجاب فالاولى ان يقال رفع كل شيء نقيضه الا  
 ان يريد بالرفع ماهواعم من الرفع حقيقة وما هو معاوله وبالنقيض  
 ماهواعم من النقيض حقيقة او ما يساويه فيظهر ح صدق قوله  
 نقيض كل شيء رفع ذلك الشيء قوله نقيض الضرورية المطلقة الممكنة  
 العامة أقول الامكان العام وان كان نقيضاً حقيقياً للضرورة  
 الذاتية بناء على ما مر من ان الامكان العام سلب الضرورة  
 الذاتية من الجانب المحالف للحكم لكن من حيث اعتبار الكمية  
 تكون الممكنة العامة معاوية لنقيض الضرورية فان نقيض الموجبة  
 الكلية هو رفعها على ما ذكر وليس رفعها حقيقة هي من مفهوم  
 التجزئة الجزئية بل هو لازم معاول مفهوم العالبة الجزئية وعليه  
 نفس ما ذكر المحصورات فالمعتمر من النقيض في هذا الفصل ليس الا  
 ما يكون لازماً معاولاً ما هو من النقيض الحقيقي لاهل الامر  
 لا زعم واذا اردت التعميل في تعيين نفا نفي النفا يا نضع  
 محصورات الاربعة للضرورة وضع المحصورات الاربعة للممكنة  
 المتبادلة <sup>بمعنى</sup> التناقض فتجد نقيض الموجبة الكلية الضرورية  
 العالبة الجزئية الممكنة العامة وبالعكس ونقيض العالبة الكلية  
 ضرورية الموجبة الجزئية الممكنة العامة وبالعكس ونقيض الموجبة  
 الجزئية الضرورية العالبة الكلية الممكنة العامة وبالعكس ونقيض  
 العالبة الجزئية الضرورية الموجبة الكلية الممكنة العامة وبالعكس

ومكذلك الحال بين الدائمة والمطلقة العامة وبين كل قضية وما جعل  
نقيضها افتامل فيها قوله ونقيض الشرطية العامة المحينية الممكنة  
أقول هذه قضية بسيطة لم تعتمد في القضايا البسيطة المشهورة  
واحتيج اليها في نقيض بعض البسائط المشهورة فالقضية الضرورية  
الذاتية ونقيضها اعني الممكنة العامة كلتاها من البسائط المشهورة  
وكذلك الدائمة والمطلقة العامة واما الشرطية العامة فليس نقيضها من  
القضايا المشهورة وكذلك نقيض العرفية العامة ونسبة المحينية الممكنة  
الي الشرطية العامة كنسبة الممكنة العامة الي الضرورية في انها  
نقيض الشرطية حقيقة بحسب الجهة ونسبة المحينية المطلقة الي  
العرفية العامة كنسبة المطلقة العامة الي الدائمة في انها ليست نقيض  
العرفية حقيقة بحسب الجهة بل هي لارادة معاوية لنقيض .  
واما بحسب الكمية فليس شيء منها نقيضا حقيقيا كما عرفت قوله  
علمت ان نقيض الوجودية الالدائمة دائمة اما الدائم الموافق او الدائم  
المخالف أقول لما تحققت ان الوجودية لا ضرورية مكرمة من مطالب  
عامة موافقة لاصل القضية في الكيف ومن ممكنة عامة مخالفة وان  
نقيض المطلقة الموافقة الدائمة المخالفة ونقيض الممكنة المخالفة  
الضرورية الموافقة فنقيض الوجودية لا ضرورية اما الدائم  
الضروري الموافق ولعل هذا فنقيض الشرطية الخاصة اما المحينية  
للمائة المخالفة او الدائمة الموافقة ونقيض العرفية الخاصة اما  
المحينية المطلقة المخالفة والدائمة الموافقة ونقيض الوقتية اما



الممكنة الوقتية وهي ما يلعب فيها الضرورة الوقتية ولا بد ان تكون مخالفة للاصل في الليف واما الدائمة الموافقة ونقيض المنتشرة اما الممكنة الدائمة وهي التي حكم فيها بحسب الضرورة المنتشرة وتكون مخالفة للاصل واما الدائمة الموافقة ونقيض الممكنة الخاصة اما الضرورية المخالفة او الضرورية الموافقة فحصل ههنا قضيتان بعبطتان هما نقيضا الجزئين الاولين من الوقتية والمنتشرة اعني الوقتية المطلقة والمنتشرة المطلقة وليس معنى من هذه الاربعة من القضايا المشهورة ثبتت صحتها قضايا بعبطة غير مشهورة هذه الاربعة والحينية الممكنة والحينية المطلقة قوله العكس المحتوي أقول كما ان العكس لا يحتوي يطلق على المعنى المصدري المذكور في الجزء الاول والثاني والثاني بالاول اذ كذا لك يطلق على القضية الحاصلة بالتبدل فيقال مثلا عكس الموجبة الكلية موجبة جزئية فيشتق من العكس بالمعنى الخول دون المعنى الثاني ويعرف العكس بالمعنى الثاني بانها اخص قضية لازمة للقضية بطريق التبدل موافقة لهما في الحيف والصدق فلا بد في اثبات العكس من امرين احدهما ان **المتشتركة** لازمة للاصل وذلك بالبرهان المنطيق على المواد كلها والثاني ان ما هو اخص من تلك القضية ليست لازمة لذلك لاصل ويظهر ذلك بالتخالف في بعض الصور والضابطة في الموالب ان العالمية الجزئية لا تانعكس الا في الخاصيتين فانها تنعكسان عرقية

خاصة وما السالبة الكلية فان لم يصدق عليها الدوام الوصفي اعني العرفي العام فلا تنعكس اصلا وهي الموالب المبع المذكورة وأن يصدق عليها الدوام الوصفي فان يصدق عليها الدوام الذاتي ايضا انعكست كلية الي الدوام الذاتي والا انعكست كلية الى الدوام الوصفي ان لم تكن مقيدة بالدوام وان كانت مقيدة به انعكست كلية الي الدوام الوصفي مع قيل اللادوام في البعض واذا قلنا انه اذا صدق الأصل صدق العكس معه والاصل صدق نقيضه اردنا انه يجب صدق العكس مع صدق الاصل والا لا يمكن صدق نقيضه معه ويلزم منه امكان المجره ومجره فان قيل جاز ان يكون المجره لازما لمجسوع الاصل ونقيض العكس لالهية التركيب ولا خصوصية شيء منه فلا يلزم استحالة النقيض الاقرب الى ... قيام زيد مع عدم قيامه بمنزل اجتماع النقيضين وليس شيء منهما محالا قلنا المراد استحالة اجتماع نقيض العكس مع الاصل وذلك حاصل لا متلزمه المحال وجاز مع ذلك ان يك نقيض العكس امرا ممكننا في نفسه لكنه مستحيل الاجتماع مع الاصل فيجب صدق العكس مع الاصل وهو المطر والضابط في المرجحات ملي ما ذكره ان ما لا يصدق عليه الا ... وهو الممكنان فحاله غير معلوم وما يصدق عليه الاطلاق العام فان لم يصدق عليه الدوام الوصفي انعكس موجبة جزئية مطلقة عامة هو ان كان الاصل كليا او جزئيا وهي عموم قضايا وان صدق

عليه الترتيب الرصفي فان لم يكن مقيدا بالادوام انعكس موجبة  
جزئية معينة مطلقة وهي اربع قضايا وان كان مقيدا به انعكس  
موجبة جزئية معينة مطلقة لادائمة وهما قضيتان قوله انعكس  
الفقيض كنفعه في الكم كليا وهو اخص من نقيض الاصل اقول اى  
هو اخص من نقيض الاصل بحسب الكمية لان نقيضه سالبة جزئية  
وهذا جارى الجميع وفي غير المطلقة العامة يكون ذلك العكس  
اخص من نقيض الاصل من حيث الجمله ايضا كما يظهر فيما اذا كان  
الاصل جزئيا قوله اما في الدائمتين والعامتين والخاصتين  
فلان نقيض عكسها سالوة عريفية عامة اقول هذا في الدائمتين  
والعامتين ظاهر لان عكسها حينية مطلقة فنقيضها العرفية العامة  
الخاصتين فالعرفية العامة هي نقيض الجزء الاول من  
حكمها وانما اقتصر عليها في الخاصتين لان قيل الادوام سالبة  
جزئية مطلقة عامة لا يمكن اثباتها بطريق العكس قوله وهي  
عكس الى العرفية العامة التي هي اخص اه اقول وذلك لان  
العرفية العامة اخص من الممكنة العامة التي هي نقيض الضرورية  
الاحتمالية من المطلقة العامة التي هي نقيض الدائمة واخص من  
الاحتمالية الممكنة والحينية المطلقة اللتين هما نقيضا العامتين  
واخص من نقيضي الخاصتين لانهما نقيضا الجزئيين الاولين  
منهما فيكونان اخص من احد المفومات الثلاثة الذي هو نقيض  
الخاصتين اعني المنفصلة ذات الاجزاء الثلاثة فتكون العرفية

العامة اخص من اخص من نقيضي الخاصتين قوله واما في  
الوقتيتين والوجوديتين فلان نقيض عكسها <sup>التي</sup> دائمة وعكسها  
اخص من نفيها أقول عكس العالمية الدائمة مالبة دائمة  
هي اخص من الممكنة الوقتية التي هي نقيض الجزء الاول من  
الوقتية واخص من الممكنة الدائمة التي هي نقيض الجزء الاول  
من المنتهية فيكون اخص من الاخص واما في الوجوديتين فهي  
نقيض الجزء الاول منهما <sup>ليكون</sup> اخص من نقيضها قوله واعلم  
انا اذا اعتبرنا الموضوع بالفعل أقول اذا اعتبرنا تصاب ذات  
الموضوع بالعنوان بالامكان ملئ ما هو من حيث الغارابي يلزم  
انعكاس العالبة الضرور يذكنفسها وانعكاس الموجبة الممكنة موجبة  
جزئية ممكنة هامة وتكون الممكنة منتجة في صغرى الاول " " "  
بلا اشتباه ويكون النقص بالتال المذكور من نفيها اذا يصدق ملئ  
منه ان كل ما هو مركوب زيد فوس واذا اعتبرنا تصافه بالفعل  
الخارجي كما هو من حيث الشيء بزعم المتأخرين يجب ان لا يصدق  
هـ من هذه الاحكام فتوقف المص في الممكنتين لاحاصل له قوله  
قال قد ماء المنطقيين عكس النقيض اه أقول المتعطل في العلم  
هو عكس النقيض بهذا المعنى واما المعنى الذي ذكره  
فغير مستعمل فيها قوله قال المتأخرون لانهم افه لولم يصدق  
العكس لصدق بعض ما ليس بح غاية ما في الباب اه أقول قد  
دفع ذلك باننا اخذ نقيض الطه فمعني الملب لا معني المعدول

وقد ~~الوجه~~ ان الموجبة العالبة المحمول معاوية للعالبة فقولنا  
كل ~~مطلب~~ من ~~وجه~~ من ج موجبة مالبة الطرفين في حكم العالبة  
~~في عدم~~ ~~الوجه~~ وجود الموضوع فاذا لم يصدق صدق ليس بعض  
ماله من ب ليس ج وكان معناه ملب سلب ج عن بعض ما صدق عليه  
سلب ب فلا بد ان يصدق على ذلك البعض ج ويتم الدليل فالعالبة  
للمعدولة المحمول وان كانت اعم من الموجبة المحصلة تكن العالبة  
المحمول ليست اعم منها بل هي معالمة لها واذا تم الدليل على  
انعكاس الموجبة الكلية كنفسها فقد تم الدليل ايضا على انعكاس  
الماليتين مالبة جزئية لا يمتد على انعكاس الموجبة الكلية كنفسها  
ولذلك اكتفي في الرد على لعدج في دليل انعكاس الموجبة الكلية  
~~بأنه قد ج في الدليلين معا~~ ~~هذا قد جهم في انعكاس~~  
~~الحملات~~ ~~واما القدح في انعكاس الشرطيات~~ فهو ان يقال لانهم ان  
انتفاء اللازم يمتلزم انتفاء الملزوم وانما يمتلزم ذلك اذا كان  
له انتفاء اللازم وهو ممنوع لم لا يجوز ان يكون  
محال في نفسه فاذا فرض واقعا لم يبق للزوم معه  
~~يحتلزم الملح قوله~~ يعني ناخذ الجزء الثاني من  
الاول من العكس نقيضه ~~أقول~~ انما مر عبارة  
بدون ان يقول ناخذ نقيض الجزء الثاني من  
الاصل ونجعله الجزء الاول من العكس لان المفعول الاول للجعل  
هو المختل الذي يراد به الذات والمفعول الثاني هو المختل الذي

يراد به الوصف فمفهوم عبارة المص هو ان يجعل الجزء الاول  
من العكس موصوفا بكونه نقيض الجزء الثاني <sup>الاصل</sup> لا يتصور الا بان يوهذ الجزء الثاني من الاول . بن نقيض .  
فيجعل الجزء الاول من العكس موصوفا بهذه . اعني كونه  
نقيضا للجزء الثاني من الاصل ولو فرض جعل نقيض الجزء الثاني  
من الاصل جزء الاول من العكس لزم ان يراد بالمفعول الاول الوصف  
وبالثنائي الذات فاذا اريد هذا المعني فالعبارة ما ذكره الشارح  
قوله اما لدليل الاول فلا نال ان قولنا لا شيء من ج ليس  
بـ د انما يستلزم كل ج بـ د اما لان العالقة المعدولة لا تحتلزم  
الموجبة المحصلة اقول قد عرفت طريق دفع ذلك بان تلك السالبة  
صالبة المحمول وهي معتلزمة للموجبة المحصلة وبهذا فانه يستلزم  
قوله ولئن صلحناه لكن لاننا احتلزام لا شيء من ج ليس بـ بالضرورة  
لكل ج بـ بالضرورة قوله واما الثالث فلا قالنا نعم استحقاقه  
حولنا قد يكون اذ لم يكن ج داه اقول قد تقرر في هذا المقام  
وهي ان يقال احد الامور الثلاثة واقع قطعاً اما عدم احتلزام  
انكل للجزء واما عدم انتاج الشكل الثالث من الشرط الاول  
واما ثبوت الملازمة الجزئية بين اي امرين كانا فيلزم ان احد  
صالبة كلية لازمية في شيء من المواد وذلك لان الكل ان لم يحتلزم  
الجزء فذلك هو الامر الاول وان احتلزم فاما ان لا ينتج الشكل  
الثالث فذلك هو الثاني وان انتج فقد انتظم قيا من الثالث

ثمة بين امرين كانا ولو كانا نقيضين با

مرين ثبت احدهما وكما ثبت مجموع

مد يكون اذا ثبت احد الامرين ثبت الاخر فلا

ج، ثمة للزومية لصدق نقيضها اعني الموجبة الجزئية

ر مية في جميع المواد قوله والمقصود الاقصى والمطلب الاكمل

من الفن الكلام في القياس أقول وذلك لان مقاصد العلوم

المدونة هي مماثلها التي ادراكاتها تصديقات فالمقصود من

تلك العلوم هو الادراكات التصديقية واما الادراكات التصورية

فانما تطلب فيها لكونها مماثل الى تلك التصديقات والعرفي ذلك

ان التصديقات الكاملة هي التي وصلت الى مرتبة اليقين وهذه

يتمتع حصيلا بالانظار الصحيحة في المبادئ القطعية فصارت

مطلوبة في العلوم الحقيقية والكامل من التصورات ما وصل

الى كنه الحقيقة وذلك متعزبل متعذر فلم تطلب التصورات

ثمة الا لتكون ومماثل الى التصديقات المطلوبة

نصورات بالتدوين وان امكن ذلك بخلاف

مد يقات مجردة عن التصورات فانه مح وايضا

ت ادراكات تامة تغنم النفس بهادون التصورات

صارت مطلوبة في العلوم المدونة دون التصورات واذا كان

المقصود الاصلي هو العلم المتصل يقى كان البحث في هذا الفن

من الطريق الوصول اليه ادخل في الفصل بالقياس الى البحث

من الموصل الى التصورات لان حال الموصلين في هذا حال  
 الموصل اليهما في العلوم الحكمية ثم ان الموصل الى العلم  
 ينقسم الى قياسي واستقراء وتمثيل لكن العمل  
 اليقين هو القياس وصار لكلام فيه مقصد اذ  
 في هذا الفن بالقياس الى الكلام في الموصل الى التصور وبالقياس  
 الى ما اثر ما يوصل الى التصديق ولهذا جعل الاستقراء والتمثيل  
 من لواحق القياس وتوابعه قوله فالقول اقول يعني ان القياس  
 اما معقول وهو مركب من القضايا المعقولة واما مسموع وهو  
 مركب من القضايا المملوغة والاول هو القياس حقيقة والثاني  
 انما سمى قياسا لدلالته على الاول وهذا التحديد يمكن ان يجعل حدا  
 لكل واحد منهما فان جعل حدا للقياس المعقول يراد بالة  
 القضايا الامور المعقولة وان جعل حدا للمسموع يراد بها الامور  
 المملوغة وملي التقديرين يراد بالقول الاخر الذي هو النتيجة القول  
 المعقول لان التلفظ بالنتيجة غير لازم للقياس المعقول ولا المسموع  
قوله ليندرج في الحد القياس الصادق المقدمات وكاذبا اقول  
 يريد انه لو قيل هو قول مولف من القضايا يلزم عنها لذاتها قول  
 اخر يتبادر للوهم الى ان القضايا صادقة في انفسها  
 من النتيجة فخرج من الحد القياس الكاف بالمقدمات فزيد قوله  
 او ملئت ليتناولها جميعا فان اداة الشرط يتناول المحقق و  
 المعدر قوله لا بانقول المراد بان لك اقول هذا هو التحقيق لان



تكون مذكورة بعينها في القياس لا على ان تكون  
ان تكون جزءا من احد محاد الالكان  
على العلم بالقياس بمرتبة او مرتبتين و  
يمكن ان يكون بعينه مذكورا في القياس والا  
يقى بنقيض النتيجة مقل ما على القياس ومع التصديق  
فيها لا يتصور التصديق بها قوله وكل قيا من حملي لا بد فيه  
من مقل متين أقول كل قيا من اقتوني لا بد فيه من قضيتين  
وذلك لان القيا من لا بد ان يشتمل على امر مناهب اما المجموع  
المطلوب واما لاجزائه فالاول هو القيا من الامتثالي كما هياني  
ولا بد فيه ايضا من مقل متين والثاني هو الاقتراي فلا بد فيه  
من مقل متين يكون له نوبة الى كل واحد من طرفي المطلوب فيحصل  
مقل متان قطعا سواء كانت حمليين او لا قوله فموضوع المطالب  
يسمى اصغرا لانه يكون في الاغلب اخص أقول اعرف المطالب  
بموضوعها اخص من محمولها في الاغلب وان  
ويا ايضا قوله معيانيك بيانها في فصل المختلطات  
لشراؤها بحسب الجهة فصلا على ذلك ليكون امهل  
من المتكثرة لعيب قوله لكن اشتراط الامر الاول امعط  
منه طريق الحذف والامقاط واما طريقة التحصيل  
فهو ان يقال لصغرى موجبتان مع الكليتين في الكبرى فيحصل  
اربعة وقس على ذلك ما اثر الاشكال وواعلم ان حاصل الشكل الاول

هو اندراج الاصغر بأكمله او بعضه في الاوسط المحكوم  
 بالاكبر ايجابا او سلبا فيكون الاصغر بأكمله او  
 عليه بالاكبر ايجابا او سلبا فينتج المحصور وذلك  
 من خواصه فان ما عداه لا ينتج ايجابا كلياً وار  
 عمل الشكل الثاني ان الاصغر والاكبر تماثليا في الاوسط ايجابا او سلبا بمتناهيان  
 قطعاً فيكون الاكبر معلوماً عن الاصغر كلياً او جزئياً فلا ينتج الشكل  
 الثاني الا سالبة فضرر بان منه ينتجان سالبة كلية واخران سالبة  
 جزئية وان حاصل الشكل الثالث ان الاصغر لاقي الاوسط ايجابا  
 والاكبر لاقيها ايجابا او سلبا فينتج ايجابا او سلبا  
 فلا ينتج الشكل الثالث الا جزئية فثلاثة ضرورية تننتج موجبة جزئية  
 وثلاثة اخرى سالبة جزئية وما لشكل الرابع فينتج موجبة  
 وسالبة اما كلية او جزئية قوله اما الشكل الاول بشرطه باعتبار  
 السمة ان تكون الصغرى فعلية اقول اشترط ذلك مبني على ان  
 المعتبر في الوصف العنواني ان يكون بالفعل بحسب الشرط  
 اذا اكتفى بمجرد الامكان كما هو مذاهب الفارابي فالممكنة تنتم في  
 صغرى الشكل الاول وكذلك في صغرى الشكل الثالث  
 المذكور ههنا وهناك من دفع اذ لا يصدق ح المقدمه  
 مركوب زيد فرس قوله بل احدي المبيع كانت جهة النتيجة  
 جهة الكبرى بعينها اقول فيه بحث لان الصغرى اذا كانت  
 احد الدائمات والكبرى مطلقة عامة فعلي الضابطه المذكورة

بامه والحق ان النتيجة حينية مطلقة في

ح المطالع قوله وانما هي خلفا اي باطلا

ممية هو الذي ارتضاه الجمهور ورو قيل

سعمل له يثبت مطاوبه بابطال نقيضه فكانه

اتي مطلوبه لاعلى وجه الامتقاع بل من خلفه ويولد تسمية

القياس الذي ينماق الى المطلوب ابتداء اي من غير تعرض

لابطال نقيضه باحتقيم كان المتمسك ياتي مطلوبه من قدامه

على الامتقاع قوله وهو مركب من قياسين اقول توصيحه

مما ل ان يقال فرضنا صدق قولنا كل ج ب بالفعل ثم نقول يجب

ان يصدق في مكس بعض ب ج بالفعل ثم يستدل على صدق

صدق الاصل لصدق نقيضه مع الاصل فهذه مقدمة متصلة حاصلها

لا ينافي وهو بعض ب ج بالفعل لصدق لاشي من ب ج

ن ج ب بالفعل ثم نضم الى هذه المتصلة متصلة

ما صدق لاشي من ب ج دائما مع قولنا كل ج ب

قولنا لاشي من ج ج دائما فهذا قياس اقتراني من

لولم يصدق بعض ب ج بالفعل لصدق لاشي من ج ج

دائما ثم يحس هذه النتيجة مقدمة من القياس الاستثنائي ونقول

لولم يصدق بعض ب ج بالفعل لصدق لاشي من ج ج دائما لكن التالي

بطال المقدم مثله فقد انتفي عدم صدق بعض ب ج بالفعل فتعين

صدقه وقد حصل المطر بطريق الخلف من قيامه بين اقترافيه

كما ذكره وقدس على ما اوضحنا قياس الخلف ؛

والجحد من هو مرعة الانتقال أقول فيه <sup>مرعة</sup> مراد

للمتن فان المرعة من الاوصاف العارضة للحركة ولا يوصف بها غير ما

وقد صرح بان لا حركة في الجحد فلا يكون هناك مرعة حقيقة لكنه

تعامح فحعل كون الانتقال دفعيا مرعة والامرين قوله وفي كون

الموضوع جزءا من العلم على حدة نظر أقول قد اجيب عن النظر

بمنع الحصر وهو ان لا يزيد بكون الموضوع جزءا من العلم ان تصويره

جزءا من العلم حتي ينل رج في المبادي التصورية ولا ان التصديق

بكونه موضوعا للعلم جزءا منه ليرد ان هذا التصديق ايضا خارج

عن العلم اتفاقا فكيف يعد جزءا من العلم بل يزيد بكونه <sup>جزءا</sup> من

العلم ان التصديق لوجود الموضوع جزءا من العلم وهذا الجواب

مردود لان الشيخ الرئيس قد صرح في الغناء بان التصديق بوجود

الموضوع من المبادي التصديقية فلا يكون جزءا منه ايضا

مندرجا في المبادي التصديقية \* تمت \*

بعونه تعالى شأنه وتعلقت اسمائه قد وقع الفراغ من تصحيح

الكتاب المسمى بحاشية المير للميل الحناء المحقق الفهرست

شریف العلامة في احسن الساعات نهار غرة شهر ذي الحجة

سنة الف و مايتين واحد وستين من هجرة النبي صيد الانام عاينه

وطي آله واصحابه بما هل بيته وذرياته افضل الصلوة والسلام \*







